وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012)

رسالة تقدم بها

سعدون رشيد خضير الزبيدي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

1434هـ 2013 م

1434 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ

صدق الله العلي العظيم

الآية (32) سورة الزخرف

الإهداء

إلى سيدة نساء العالمين فاطمة(ع) وأبيها وبعلها وبنيها والسر المستودع فيها

إلى..... والدي رحمهما الله

إلى..... أخي الشهيد عباس رشيد وشهداء الانتفاضة الشعبانية المباركة

إلى .....إخوتي وأخواتي جميعا

إلى.....زوجتي وأطفالي

إلى..... مؤسسة الشهداء والعاملين عليها

إلى..كل من وقف إلى جانبي معضدا و مساندا اعترافا بالجميل إليهم جميعا

اهدي هذا الجهد

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله اله رب العالمين على عونه , فمنه نستمد العون وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى الطيبين الطاهرين أولي المكارم والجود وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

يطيب لي إن أتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور مهدي سهر غيلان بالإشراف على هذه الرسالة وما منحني من غزير علمه ورفيع خلقه وما بذله من جهود كبيرة وسخية إذ كان لتوجيهاته القيمة وأرائه السديدة الفضل في إتمام هذه الرسالة . كما أتقدم بالشكر إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب لمساندته طلبة الدراسات العليا , كما وأعرب عن خالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور محسن عبد الله ألراجحي رئيس قسم الاقتصاد الذي لم ينقطع سؤاله عني وتقديم النصح والمتابعة .

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية سديدة لاغناء هذه الرسالة.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الذين نهلت من علمهم واخص بالذكر الأستاذ الدكتور هاشم مرزوق ألشمري والأستاذ الدكتور حميد عبيد والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور عواد كاظم ألخالدي والاستاذ الدكتور توفيق عباس المسعودي والأستاذ المساعد الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي والأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري والأستاذ المساعد الدكتور مناضل عباس الجواري .

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأخ السيد خضير عباس الوائلي مدير التسجيل في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء الذي لم يبخل علي بالمعلومات وما أولاني من خلق جميل ورعاية جليلة , كما تدعوني فروض الفضل إلى إن أتقدم بخالص امتناني إلى شقيقي المهندس محمد رشيد خضير الذي ذلل لي الكثير من العقبات التي واجهتني إثناء الدراسة فجزاه الله خير الجزاء
كما لا يفوتني إن أتقدم بالشكر إلى الأخ علاء السماك من مؤسسة الشهداء فرع كربلاء لسؤاله ومتابعة ذوي الشهداء .
كما يطيب لي إن أتقدم بالشكر إلى زملائي طلبة الدراسات العليا واخص بالذكر الأخ رائد خضير والأخ محمد خيري فقد كانوا معينا لا ينضب من الإخوة فلهم مني جميعا التحية والتقدير ولهم مني اصدق الدعوات بالموفقية والنجاح , كما أتقدم بالشكر إلى العاملين في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد والمكتبة المركزية في جامعة كربلاء , كما أتقدم بالشكر إلى العاملين في جهاز الإحصاء المركزي وشبكة الرعاية الاجتماعية (وزارة العمل) ومسؤولة الأمور الاقتصادية في وزارة المالية السيدة ناجحة .
وأخيرا أتقدم بالشكر المصحوب بالامتنان إلى كل الذين مدوا يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة ولم يتسع المجال لذكرهم جميعا , فجزاهم الله خير الجزاء .

الباحث

المستخلص :

تهدف الدراسة الى تحديد ومعرفة نوع العلاقة السببية والتبادلية بين مؤشر الانفاق الحكومي الاجتماعي ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة 1980- 2012 وذلك باستخدام نموذج التحليل القياسي VAR ومن خلال برنامج القياسي EVIEWS 7، وتحديد فيما اذا كانت العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين وحجم تلك العلاقة لمعرفة مدى تحقق الرفاهية الاجتماعية في العراق خلال المدة المذكورة وانعكاس ذلك على تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

وتوصلت الدراسة الى ان قنوات انتقال الاثر من بنود الانفاق على الرفاهية الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية (زيادة الانفاق على التعليم تؤدي الى زيادة النوعية والكمية لمؤشرات التعليم وكذلك بالنسبة لمؤشر الصحة والحماية الاجتماعية والتي ترتبط بتحسين مستوى الصحي والمعيشي لافراد المجتمع) الى النمو الاقتصادي اكثر اثرا من انتقال الاثر من نمو الناتج المحلي الاجمالي الى مؤشر الرفاهية الاجتماعية وذلك حسب مؤشر السببية لكرانجر ومعنوية المتغيرات في نموذج التحليل القياسي ، وان كل ذلك ينسجم مع حجم التخصيصات لبنود الرفاهية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة مما يتطلب زيادة حجم الانفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ، اضافة الى توفير قاعدة بيانات وتحديد خريطة الحرمان على مستوى العراق .

ان مؤشر الانفاق الجكومي الاجتماعي في العراق يعكس مدى مساهمة ذلك المؤشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي عندما تهدف سياسة الانفاق في المجال الاجتماعية الى بناء رأس المال البشري وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل وحماية العاطلين عن العمل وبالتالي فان المحصلة النهائية ستكون العلاقة تبادلية وباتجاهين متعاكسين من الرفاهية الاجتماعية الى النمو الاقتصادي وبالعكس.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرانية	ا
الاهداء	ب
الشكر و التقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ه-و
قائمة الجداول	ز
قائمة الاشكال البيانية	ح
المقدمة :	1-10
اولا :-اهمية الدراسة	1
ثانيا :-مشكلة الدراسة	2
ثالثا :- فرضية الدراسة	2
رابعا :- اهداف الدراسة	2
خامسا :- منهجية الدراسة	3
سادسا :- الحدود الزمانية و المكانية	3
سابعا :- هيكلية الدراسة	3
ثامنا :- الصعوبات التي واجهت البحث	4
تاسعا :-الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	4-10
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي	11- 41
تمهيد :-	12
المبحث الاول :- الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي	13-30
اولا :- مفهوم الرفاهية	13
ثانيا :- الرفاهية والنمو الاقتصادي حسب المدارس الفكرية الاقتصادية	14
ثالثا – دولة الرفاه ونماذج الرفاه	26
المبحث الثاني:- الاطار النظري للسياسة الاجتماعية	32-42
تمهيد :-	31
اولا:- مفهوم الرفاهية الاجتماعية	33
ثانيا:- أهداف و مبادئ الرفاهية الاجتماعية	34
ثالثا :- مفهوم السياسة الاجتماعية	35
رابعا :- مراحل تطور السياسات الاجتماعية	37
خامسا :- انواع المؤشرات الاجتماعية	38
سادسا :- مؤشرات الرفاه الاجتماعية والاقتصادية	40
الفصل الثاني : تحليل العلاقة لمؤشرات النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العراق	43-80
تمهيد :	44
المبحث الاول :- تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي	44-63
اولا:- تطور الناتج المحلي الاجمالي	44
ثانيا:- تحليل الموازنة العامة لمدة الدراسة	56

المبحث الثاني :- تحليل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق	80-64
تمهيد :	64
اولا:- لانفاق على التعليم	64
ثانيا:- الإنفاق على الصحة	70
ثالثا:- الإنفاق على الحماية الاجتماعية	75
الفصل الثالث : قياس وتحليل الأثر المتبادل بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق	96-81
تمهيد :	82
المبحث الأول :- الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل	87-82
أولا:- اختبار استقرارية البيانات	82
ثانيا:- اختبار التكامل المشترك	83
ثالثا:- اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية	84
رابعا:- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)	85
خامسا:- توصيف متغيرات الأنموذج المستخدم في التحليل	86
المبحث الثاني :- تحليل الأثر المتبادل بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الغراق	98-88
أولا:-قياس وتحليل العلاقة بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي	88
ثانيا:- قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي	93
الاستنتاجات والتوصيات	99
المصادر والمراجع	103
الملاحق	114

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-	تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة 1980-1989	46
2-	تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة 1990-2002	50
3-	تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة 2003-2012	53
4-	تطورحجم النفقات العامة والايرادات العامة للمدة من 1980-1989	58
5-	تطور حجم النفقات العامة والايرادات العامة للمدة من 1990-2002	60
6-	تطور حجم النفقات العامة والايرادات العامة للمدة من 2003-2012	62
7-	تطور الانفاق على التعليم للمدة من 1980-1989	66
8-	تطور الانفاق على التعليم للمدة من 1990-2002	68
9-	تطور الانفاق على التعليم للمدة من 2003-2012	69
10-	تطور الانفاق على الصحة للمدة من 1980-1989	71
11-	تطور الانفاق على الصحة للمدة من 1990-2002	72
12-	تطور الانفاق على الصحة للمدة 2003من -2012	73
13-	تطور الانفاق على الحماية الاجتماعية للمدة من 1980 -1989	76
14-	تطور الانفاق على الحماية الاجتماعية للمدة من 1990-2002	77
15-	تطور الانفاق على الحماية الاجتماعية للمدة من 2003-2012	78
16-	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	88
17-	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	89
18-	اختبار السببية لكرانجر بين متغيرات الدراسة	90
19-	عدد التاخرات او التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة	90
20-	نتائج تحليل (VAR)لمتغيرات النموذج	92
21-	اجمالي الانفاق الحكومي الاجتماعي ونسبتها الى GDP	93
22-	اختباراديكي فولر الموسع جذر الوحدة	95
23-	اختبار التكامل المشترك لجوها نسن	95
24-	اختبار السببية لكرانجر	95
25-	عدد التاخرات والتخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة	96
26-	نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج	98

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
-1	منحنى لورنز للتفاوت في الدخل	41
-2	هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للمدة 1980-2012	55
-3	تطور الايرادات العامة والنفقات العامة اثناء مدة الدراسة	62
-4	الانفاق على التعليم بالاسعار الثابتة للمدة من 1980-2012	69
-5	الانفاق على الصحة بالاسعار الثابتة للمدة من 1980-2012	74
-6	الانفاق على الحماية الاجتماعية بالاسعار الثابتة للمدة من 1980-2012	79
-7	**استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات مكونات الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي**	91
-8	**استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي**	97

المقدمة

يعد موضوع الرفاهية الاجتماعية من الموضوعات المهمة والتي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين ومتخذي القرار على حد سواء، خاصة وان موضوع الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بأفراد المجتمع عبر تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم والمتمثلة بالانفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

وتتباين درجة ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع وحسب السياسات الاجتماعية لكل بلد من بلدان العالم المختلفة .

فهدف السياسات الاجتماعية لكل بلد توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع عبر حصول الإفراد على خدمات صحية وكذلك التعليم ، فضلا عن تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع وخفض معدلات الفقر ، وان ذلك جميعا يتطلب زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية للوصول للرفاهية الاجتماعية.

وان غياب السياسات الاجتماعية لأي بلد يؤدي الى انخفاض في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ومن ثم ينعكس ذلك سلبا على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن البلدان التي تحقق ناتجا محليا إجماليا مرتفع ومعدلات نمو ايجابية يتطلب منها أن تخصص نسبة مرتفعه من النفقات العامة لبرامج الرفاهية الاجتماعية ولاسيما بنودها الأساسية الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. والعراق احد البلدان التي تعاني من انخفاض في نسبة ما يخصص من الموازنة العامة لقطاعات الصحة والتعليم ، فضلا عن الحماية الاجتماعية وبنسبة منخفضة جدا قياسا ببنود الإنفاق الأخرى في الموازنة على الرغم مما يعانيه البلد من ارتفاع في مؤشرات البطالة ومؤشرات الفقر والحرمان لشريحة كبيرة من المواطنين وكذلك نقص في الخدمات الصحية من حيث أعداد المستشفيات والأطباء ،إضافة إلى انخفاض في مؤشرات التعليم من ناحية عدد الطلبة المستمرين بالدراسة وعدد المدارس وغيرها من المؤشرات .

أولا :- أهمية الدراسة:

ان انخفاض الدعم الحكومي لقطاعات الصحة والتعليم وكذلك قلة تخصيصات شبكات الحماية الاجتماعية وبنودها المختلفة ، يؤدي إلى انخفاض في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية مما يتطلب العمل على زيادة الأنفاق الاجتماعي لأفراد المجتمع والذي ينعكس على النمو الاقتصادي ، لذا

تعد اهمية الدراسة من خلال بيان نوع وحجم العلاقة بين اوجه الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق لما للرفاهية الاجتماعية من اثر ايجابي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

ثانيا :- مشكلة الدراسة:

تعاني اغلب بلدان العالم النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة من غياب البرامج والسياسات الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد والمجتمع مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية الاجتماعية ، فضلا عما يرافقها من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. ومن الممكن ملاحظة بأن الإشكالية في مسالة الرفاهية الاجتماعية في العراق تتمثل في إن السياسات الاجتماعية تعد تابعة للسياسات الاقتصادية في الأهمية والدلالة ، الا أن هناك فجوة في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ولاسيما في مؤشرات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وانعكاس ذلك سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي .

ثالثا :- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك علاقة تبادلية بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، اذ ان الزيادة بنسبة (1%) في نسبة الإنفاق الاجتماعي الى الناتج المحلي الاجمالي لسنة سابقة او لسنتين سابقتين سوف تؤدي الى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (3.67%) و(0.07%) على التوالي .وان الزيادة بنسبة 1%في معدل النمو للسنة السابقة او لسنتين سابقتين سوف تؤدي الى زيادة طفيفة في نسبة الانفاق الاجتماعي الى الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.005%) و (0.001%) على التوالي..

رابعا :- أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة الى تحقيق عدة أهداف وهي :

1- تحليل العلاقة بين الأنفاق على التعليم واثره في النمو الاقتصادي.

2- تحليل العلاقة بين الانفاق على الصحه واثره في النمو الاقتصادي.

3- تحليل العلاقة بين الحماية الاجتماعية واثره في النمو الاقتصادي.

4- قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين اوجه الانفاق الحكومي ذي الطابع الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق اثناء مدة الدراسة .

خامسا :- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على استخدام المنهجين الوصفي والكمي من خلال استقراء واقع الاقتصاد العراقي وكذلك تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وملاحظة العلاقة والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية ,فضلا عن استخدام التحليل القياسي من خلال برنامج التحليل القياسي EVIEWS 7 وباستخدام نموذج VAR في بيان الاثر المتبادل بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي .

سادسا :- الحدود الزمانية والمكانية:

شملت هذه الدراسة المدة من 1980-2012 ولأغراض الدراسة والتحليل تم تقسيم تلك المدة الى ثلاث مدد زمنية هي :

1- المدة من 1980-1989 والتي شهدت هذه المدة حربا طويلة وهي حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران واستمرت حتى عام 1988.

2- المدة من 1990-2002 وشهدت هذه المدة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية والتي كانت قاسية على الشعب العراقي .

3- المدة من 2003-2012 تميزت هذه المدة بانتهاء العقوبات الاقتصادية وتحرر الاقتصاد العراقي واستئناف تصدير النفط والانفتاح على العالم الخارجي .

وقد اقتصرت الدراسة على بيان اثر بعض اوجه الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي مثل تطور نفقات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كذلك ونسب مساهمة القطاعات الرئيسة (النفط , الزراعة , الصناعة , الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي وتطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق .

سابعا :- هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول , تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وتضمن مبحثين , الأول الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي .وتناول الثاني , الاطار النظري للسياسة الاجتماعية .

اما الفصل الثاني فقد تناول مبحثين تناول الاول تحليل واقع الاقتصاد العراقي والثاني فقد تناول تحليل بعض اوجه الانفاق الاجتماعي في العراق .

اما الفصل الثالث فقد تم فيه قياس وتحليل العلاقة السببية بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي (التعليم , الصحة , الرعاية الاجتماعية) والنمو الاقتصادي.

ثامنا :- الصعوبات التي واجهت الدراسة:

موضوع الرفاهية الاجتماعية موضوع متعدد الجوانب و الابعاد ومن ثم عدم إمكانية عرض جوانبه جميعا لذا حاول الباحث عرض الجوانب الأساسية للرفاهية الاجتماعية المتمثلة بالانفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية كمؤشر للرفاهية أي الاعتماد على قياس نقدي وكمي لتلك المؤشرات وأثرها في نمو الاقتصاد العراقي مع عرض للإشكاليات التي تعرض لها الباحث والناجمة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال مدة الدراسة في العراق . وهناك مشاكل أخرى واجهت الباحث متمثلة بتعدد مصادر البيانات فضلا عن اختلاف هذه البيانات باختلاف الجهات وكذلك عدم توفر بيانات بعض السنوات لدى الجهات ذات العلاقة , لذا لم يتم الاقتصار على مصدر واحد للبيانات وإنما تم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – جهاز الإحصاء المركزي وتكنولوجيا المعلومات – وزارة المالية قسم الأمور الفنية – وزارة العمل شبكة الحماية الاجتماعية فضلا عن بعض البحوث والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تاسعا :- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لموضوع العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي كما تناولت الدراسات التي استخدمت التحليل القياسي لتحليل المتغيرات الاقتصادية في جامعة كربلاء ومن أهم هذه الدراسات هي :

أ-الدراسات العربية:

1-دراسة (احمد علي يونس 2010) [1]

بينت الدراسة بان الفجوة بين شرائح الافراد ذوي الدخول المختلفة تتسع بحيث وجدت فئة دنيا وفئة عليا نتيجة الى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقته بعدالة التوزيع وعامل التضخم والفساد المالي، وقد اخذت مدينة كركوك كعينة دراسية لسنة 2009 وتمت الاستعانه باستمارة الاستبيان

[1])يونس علي احمد,تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009,جامعة السليمانية,مجلة كلية الادارة والاقتصاد, العدد 83, 2010.

والذي يهدف الى تحليل مؤشر الرفاهية الاقتصادية , ومن اهم المصادر المعتمده بيانات التقارير الاحصائية المنشورة وبيانات (استمارة استبيان) وقد تم اختيار (500) اسرة من (76) حيا سكنيا تم اختيارهم عشوائيا وقد استحصل منها 330 اجابة فقط .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المعاملات المذكورة انفا .وان 60%من سكان كركوك يحصلون على38%من اجمالي الدخل قدم الباحث عدة مقتراحات من اهمها ضرورة التدخل الحكومي لاعادة توزيع الدخل للشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة وخلق مصادر اخرى للدخل وتنويعها.

2-دراسة(سلام كاظم شاني, 2011)[2]

قام الباحث بدراسة عن العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2011).اذ استخدم التحليل القياسي مستخدما اختبار (VAR) في تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وبنية الناتج والتي تعتمد على استقرار السلاسل الزمنية ,ثم اختبار التكامل المشترك فيما اذا كانت توجد علاقة طويلة الامد بين المتغيرات ام لا ثم تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR)لمتغيرات الدراسة.

3- دراسة (خضير عباس حسين,2012)[3]

تناول الباحث قياس اثر الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وعرض نتائج النماذج القياسية المستخدمة في هذة الدراسة والمتمثلة بانموذج الانحدار الذاتي VAR ثم اختبار التكامل المشترك ومن ثم تقدير انموذج VAR. فضلا عن ذلك فقد تم استخدام دوال استجابة النبضة

[2])سلام كاظم شاني,تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراقللمدة 1988-2009,رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء,2011.

[3])خضير عباس حسين ,اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011),رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2012.

IRF وتحليل مكونات التباين اذ تقيس اثر الصدمات التي يتعرض لها النظام في الاجلين القصير والطويل وهذه الاساليب االقياسية تعد من الاساليب الحديثة في هذا المجال.

ب-الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Guisan and Frias 1996)[4]

قام الباحثان (Guisan and Frias 1996) بدراسة عن العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في بلدان اوربا ، وقد اوضح الباحثان بأن الاختلاف بين بلدان اوربا ليس في مستوى الدخل والعمالة وانما في العديد العوامل المهمة والمؤثرة في الرفاهية الاجتماعية كمؤشرات التعليم ، الصحه والعدالة او رضا الناس على المؤسسات الحكومية ، وان الاختلاف بين الرعاية الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية اهم ما يميز بلدان اوربا.

2- **دراسة (D.Peter Broer, 2001)[5]**

قام الباحث Broer بدراسة اثار نفقات المعاشات التقاعدية لكبار السن من السكان على النمو الاقتصادي وعلى توزيع الرفاهية في هولندا ،واوضح بانه مع تطبيق النظام الحالي للضمان الاجتماعي لكبار السن يؤدي الى تحقيق زيادة كبيرة في العبء الضريبي وفقدان الرعاية لاجيال المستقبل تقدر ب4% من الثروة خلال الحياة، اضافة الى ان الباحث توصل بانه عند خفض المعاشات التقاعدية سيؤدي الى تحسين كفاءة نظام الضمان الاجتماعي الا انه سيؤثر سلبا على الفئات ذات الدخل المنخفض من الاجيال الحالية ، وان هذا التاثير يمكن تحسينه من خلال خفض الضرائب غير المباشرة .

3- **دراسة (Carola Grun& Stephan Klasen,2002)[6]**

قدم الباحثان ضمن أعمال مؤتمر العولمة وعدم المساواة وسياسات الرفاهية ورقة بعنوان(النمو وتوزيع الدخل والرفاهية :مقارنة على صعيد الزمان والمكان) ،وقد أجريا الدراسة على بيانات

1) GUISÁN, María Carmen and FRÍAS, Isidro ,ECONOMIC GROWTH AND SOCIAL WELFARE IN THE EUROPEANREGIONS,EURO-AMERICAN ASSOCIATION OF ECONOMIC DEVELOPMENT ,Working paper n- 9,1996.

1) D.Peter Broer , Growth and welfare distribution in an ageing society: an applied general equilibrium analysis for the Netherlands ,DE ECONOMIST, Khuwer Academic Publishers, Netherlands ,149,NO.1,2001.

2) Carola Grun & Stephan Klasen,(2002), “Growth, Income Distribution, and Well-being- Comparisons Across Space and Time”. CESIFO working paper no. 837.

الدخل ومستويات المعيشة في 97 دولة تشمل، أغلب البلدان الصناعية المتقدمة وعدد كبير من البلدان النامية، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة ومن اهمها : تؤثر اعتبارات توزيع الدخل بشكل مطلق على مستويات الرفاهية على مستوى الدول، وكذلك تؤثر على مستويات الرفاهية على الصعيد العالمي ، اضافة الى انه مستويات الرفاهية في الدول تتغير على المدى الزمني بتغير درجة عدم المساواة داخلها، ومستويات هذا التغير ، مما يتطلب أن يضع الباحثين في اعتبارهم العلاقة القوية بين معدلات النمو ودرجة عدم المساواة، ومستويات الرفاهية في الاعتبار.

4- دراسة (SARDAR M and other,2001)[7]

تركز الدراسة على مسالة اعداد مقياس للرفاهية الاجتماعية يعتمد على اساس الناتج المحلي الاجمالي غير المعدل unadjusted GDP , اذ اعتمد الباحثون على اسلوب تحليل المنافع – التكاليف للنمو الاقتصادي. واوضح الباحثون بان هناك اختلاف كبير بين نصيب الفرد من GDP ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعدل ومن ثم بالامكان استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للرفاهية الاجتماعية ,اذ تم اعتماد تقديرات GDP ضمن اطار تحليل التكاليف – المنافع .

5- دراسة (Matthew and Sardar 2003)[8]

قام الباحثان (Matthew and Sardar 2003) باستخدام طريقه حديثة لتحليل العلاقات بين النمو الاقتصادي ، النتائج الصحيه للافراد والرفاهية الاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء ، اذ اوضح الباحثان بان النمو الاقتصادي قد يحسن النتائج الصحية ويطور القطاع الصحي فضلا عن الرفاهية الاجتماعية الا ان تاثيره سيكون محدودا في ظل القوانين البايلوجية ، اضافه الى ان تحقيق النمو الاقتصادي قد يكون له تاثير خارجي سلبي والذي يقلل من النتائج الصحه ، لذا استخدم الباحثان مؤشر الناتج المحلي الاجمالي المعدل بالصحه Anew health

1)SARDAR.M, and other, THER RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC DEVELOPMENT AND SOCIAL WELFARE:A NEW ADJUSTED GDP MEASURE OF WELFARE ,Social Indicators Research 57; 201-228,2002.

2) MATTHEW CLARKE and SARDAR M. N. ISLAM,HEALTH ADJUSTED GDP(HAGDP) MEASURES OFTHE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMICGROWTH, HEALTH OUTCOMES AND SOCIALWELFARE,CESIFO CONFERENCE ON HEALTH AND ECONOMIC POLICY,Australia ,JUNE 2003.

adjusted GDP indicator لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي ، النتائج الصحية والرفاهية الاجتماعية للافراد وذلك باستخدام وجهة نظر الاختيار الاجتماعي .

وان هذا التطبيق الجديد لتحليل الرفاهية الاجتماعية (HAGDP) يستند الى تحليل المنافع والتكاليف وتحليل الانظمة ويسمى منهج الاختيار الاجتماعي. وعلية فان اهمية تحسين الصحه له اهمية كبيرة عند تحديد الرفاهية الاجتماعية.

6- **دراسة (Brent,2005)**[9]

قام الباحث بعدد من التطبيقات بديلة لقياس الرفاهية والتي تم تطويرها خلال العقود الماضية وان هذه التطبيقات ترتبط بمؤشرات محددة لتقييم تطبيق الرفاهية عند تحقق تقدما اقتصاديا . ويقترح الباحث . بان هناك تباينا شديدا بين اتجاهات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية اذ اشار الى ان النمو الاقتصادي لا يتطلب ان يكون هدف السياسة لمدة طويلة لان الناس لاتواجه منافع النمو الاقتصادي فقط وانما تكاليف النمو الاقتصادي كالتلوث البيئة وغيرها , لذا استنتج الباحث بان السياسات الوطنية يتطلب ان تسترشد بمجموعة من المؤشرات منها GDP فضلا عن مجموعة من المقاييس البديلة(مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومقاييس للرفاهية الشخصية) والتي توفر افضل الحلول لمتخذي القرار.

7- **دراسة (Romina and others 2006)**[10]

وتوصل الباحثون (في الدراسة الى انه توجد عدة مؤشرات لقياس المؤشرات الاجتماعية المحددة والمرتبطة بالرفاهيه، فبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي OECD ، فأن مستويات معظم هذه المؤشرات الاجتماعية ترتبط معنويا مع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الا أن التغيرات فيهما خلال الزمن ليست مرتبطة معنويا. وتوصلوا الى ان البيانات القائمة على المسح لمؤشرات السعادة والرضا عن الحياة لهذه البلدان ارتباطها ضعيفا بمستوى نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي، وان مقياس النمو الاقتصادي يبقى غير كافيا لأي تقييم للرفاهية ويحتاج المؤشر الى قياس الأبعاد الأخرى للرفاهية مثل استخدام مختلف المؤشرات غير النقدية إلى جانب المقاييس التقليدية للموارد الاقتصادية.

---

3)Brent Bleys, Alternative Welfare Measures, Aspirant of the Fondsvoor WetenschappelijkOnderzoek – Vlaanderen, ,VrijeUniversiteitBrussel Belgium,2005

1) Romina Boarini, Asa Johansson and Marco Mira d'Ercole , Alternative Measures of Well-Being ,NO. 33, OECD SOCIAL, EMPLOYMENT AND MIGRATION WORKING PAPERS,2006 .

ووجدوا بان مؤشر الصحه يرتبط معنويا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وشمل المؤشر الصحي العمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل الصحة المتوقع للحياة ومخاطر الوفيات وغيرها من العوامل.

8- **دراسة (Malin ,2006)**[11]

اذ قام الباحث بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والسعادة ، من منظور فكري سياسي واقتصادي بما يدور في العالم الغربي اليوم. فالرعاية الاجتماعية من وجهة نظر السياسيين هي التحدي الاكبر لهم ، وعلى الرغم من ان السعادة لم تدرج مباشرة في مفهوم الرعاية الاجتماعية عندما تستخدم من قبل السياسيين ، فانها قد يكون أدمجت بشكل غير مباشر، اذ يفترض بأن تحقيق سعادة اكبر للناس والامم عندما يتحقق لهم المزيد، وان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ليس له أي تأثير في متوسط السعادة في المجتمع خاصة اذا تم التعامل ايجابا مع الاثار السلبية للنمو الاقتصادي.

9- **دراسة (Gabriel Sakellaridis,2009)**[12]

حاول الباحث في تحليل نفقات الحماية الاجتماعية في نظام الرعاية الاجتماعية لليونان من جهة , وتقدير العلاقة بين تلك النفقات على الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي . واوضح الباحث بان نسبة نفقات الحماية الاجتماعية الى GDP كانت منخفضة مقارنة مع بلدان اخرى في الاتحاد الاوربي كاسبانيا والبرتغال , اذ بلغت تلك النسبة في اليونان 24.2% في حين كانت للبلدان الاوربية EU-15 بمعدل 27.5% .

10- **دراسة (Hong Ding,2012)** [13]

في عام 2012 حاول الباحث (Hong ding)دراسة الاختبارات القياسية لاثر النمو الاقتصادي في الانفاق الاجتماعي العام من خلال مكوناته الرئيسة : دعم الدخل , المعاشات التقاعدية , والخدمات الصحية الاخرى .

واستخدم الباحث نموذج الاثر المتبادل لبيانات مقطعية لبلدان OECD والذي اوضح ارتباط سالب وقوي بين معدل الانفاق على الرفاهية , معدل الانفاق على المعاشات التقاعدية ونمو

2) Malin Hansson, Economic growth and happiness in the Western world today, University of Lund ,Department of Sociology,2006.

1) Gabriel Sakellaridis, An empirical investigation of social protection expenditures on economic growth in Greece ,Paper for the 4th Hellenic Observatory , European lnstitute , LSE, Greece, Gune 25-26,2009.

2)DING,HONG ,Economic growth and welfare state ; a debate of econometrics, MPRA Paper No.40288,2012

GDP وقد بين الباحث بان زيادة مخصصات الرفاهية تؤدي الى خفض وقت العمل ونسبة عدد المتقاعدين الى السكان ومن ثم ارتفاع النفقات التقاعدية كنسبة من GDP مما يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول :الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني : الاطار النظري للسياسة الاجتماعية

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

تمهيد

تعددت مفاهيم الرفاهية وحسب الموضوعات التي تناولتها , إذ تم تناول الرفاهية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية .

وعليه يمكن تعريف الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم إفراد المجتمع .[14]

أي أنها ترى إلى الإنتاج وزيادته لغرض زيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم زيادة درجة الإشباع عن طريق الاستهلاك .

ومن ذلك يتضح أن الرفاهية حق من حقوق الفرد الأساسية في إشباع حاجاته الإنسانية المتعددة .

المبحث الأول

الاطار النظري للرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

أولا- مفهوم الرفاهية :

[14]) طارق العكيلي,الاقتصاد الجزئي,جامعة الموصل,2001,ص270.

ا- الرفاهية لغويا:

وهي الرفاهة وتعني رغد الخصب ولين العيش.[15]وذكر (رفه)أي فلان في رفاهية من العيش أي سعة ورفاهية.[16]

ويعرف بعض الكتاب الرفاهية بأنها حالة تمس حياة الفرد والجماعة وتعمل على إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية مثل التعليم والخدمات الطبية والأمن الاجتماعي وهناك من يوجز هذه المتطلبات كلها بالقول إن الرفاهية هي تحقيق مستوى لائق للمجتمع في وجوه حياته جميعا.

إذن فالرفاهية بشكل عام مصطلح يعبر عن السعادة ورغد العيش.[17]

ب- الرفاهية اقتصاديا :

يعني اقتصاد الرفاهية النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعيا وتناولها في النظرية الاقتصادية ,فالدخل القومي أي تدفق السلع والخدمات يقترن مباشرة بالرفاهية وكلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع,إذ تعرف الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات كافة لعموم أفراد المجتمع ,ويتضح من هذا التعريف جانبان الأول إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية تحدده العوامل الاقتصادية,إما الجانب الاخر فهو آلية تحقيق ذلك الجزء من الرفاهية ويتم ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع .[18]

وكذلك يعني اقتصاد الرفاهية بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق اكبر قدر من المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع للضرائب

---

[15])ابن منظور, لسان العرب,ج13,ص492

[16])الطويحي فخر الدين ,مجمع البحرين ,ج6,ص346.

[4])العكيلي مصدر سابق ص270.

[18]) العكيلي ,المصدر السابق ص270.

بما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات .كما يعرفه آخرون ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية التي يتناولها المقياس النقدي بصورة مباشرة وغير مباشرة.[19]

ويتضح من التعريف سالف الذكر إن الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية مع افتراض إمكانية قياس مستوى الرفاهية عن طريق النقود وهذا الافتراض لا يمكن قبوله لعدم إمكانية قياس الرفاهية أو تقدير مستواها بالنقود .اذ إن المنفعة ليست الإشباع لان المنفعة هي قابلية الشيء لإشباع حاجة ومن ثم تكون علاقتها بالإشباع كعلاقة السبب بالنتيجة كما إن المنفعة خاصة بالشيء إما الإشباع فمرتبط بالفرد ومعنى ذلك ان الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة.[20]

وعليه يمكن تعريف الرفاهية مقدار المنفعة والسعادة التي تكفي الفرد بالشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات والمتعة والتسلية ,وعليه تكون المنفعة دالة في كمية السلع والخدمات المستهلكة اذا افترضنا ثبات العوامل الأخرى .

وكذلك يمكن تعريف الرفاه الاقتصادي بأنه عدم جعل الإنسان أسيرا لحاجاته الأساسية بحيث لا يتمكن من إشباع حاجاته الأخرى والأكثر أهمية كالتعليم والرقي الفكري .

ثانيا- الرفاهية والنمو الاقتصادي حسب المدارس الفكرية الاقتصادية

منذ نشوء الإنسان ومجتمعه وهو يفكر في تحقيق نظام سياسي واقتصادي لمجتمعه يكفل السعادة والطمأنينة لجميع إفراد المجتمع,وما زال الفلاسفة يخرجون إلى الناس ثمرة تفكيرهم وخلاصة أرائهم من شتى النظريات السياسية والاقتصادية التي يرون فيها صلاح الفرد والمجموع , والسعادة التي ينشدها الإنسان لا تتحقق إلا في مجتمع صالح فالإنسان مدني في طبعه ورفاهيته وسعادته رهينة برفاهية المجتمع .

منذ بداية البشرية والإنسان مع تطور مداركه تتطور وسائل المعيشة له مما يتطلب القدرة على هذا التكيف مع شروط الحياة المادية وتطور وسائل الإنتاج.

ولان تطور قوى الإنتاج أفسح المجال لظهور فائض في الإنتاج يزيد عن الحاجة ولان هذا الفائض هو العمل ارتفعت قيمة العمل ارتفاعاً كبيراً مما أدى إلى توسع نطاق العبودية وهكذا انتشر نظام الرق وعندها ظهرت فجوات الرفاهية بين الإفراد بسبب التمايز بين الطبقات .

---

[19]) منى يونس ,الوصول إلى الرفاهية ,دار الخلود,بيروت,الطبعة الأولى ,2010,ص40.

[20]) المصدر السابق نفسه ص40.

بعد انهيار نظام الرقيق (الذي جاء نتيجة تطور المجتمع عما كان علية في العصور الوسطى فهروب الرقيق إلى المدن اذ كانوا يجدون الحرية والرزق) ازدادت أهمية المدن ولذلك اتجهت اغلب المدن إلى تحرير نفسها , وأن التطور الذي حدث قد غير الهيكل الاجتماعي ونتيجة لذلك التطور(كانت الحاجة إلى مدرسة جديدة) [21]

ا-مدرسة التجاريين:

وقد امتدت من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (لم يتفق هؤلاء الأنصار جميعاً على النقاط كافة) ولم نجد لدى التجاريين تحليلاً اقتصاديا واسعاً . ان الهدف الأساسي الذي وضعته المركنتيلية إمامها كان يتلخص في اجتذاب اكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد . فالثروة كانت بالنسبة للتجاريين تقتصر على ما تحوزه الدولة من ذهب وفضة وليس ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات تفي بالحاجات الإنسانية [22].

وقد حدث تطور كبير اذ انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت أصولها موجودة عند أرسطو وانتقلت منه إلى كتاب القانون الروماني ثم إلى المدرسيين في القرون الوسطى وقد طبقت تلك الفكرة في عصر الطبيعيين ولكن تطبيقها لم يكن قد انتشر بعد في العلوم الاجتماعية [23].

اذ يرى الطبيعيون إن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وتقوم في انطباقها وتنظيما للحياة الاقتصادية على مبدأين مهمين هما مبدأ المنفعة الشخصية ومبدأ المنافسة . فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع [24]

ب-المدرسة الكلاسيكية :

بدء النتاج الفكري في القرن الثامن عشر مضطربا وعرضياً على الرغم من المقدمات البارعة التي جاء بها الكثير من المفكرين .

وأن الفكر الكلاسيكي نقل الاقتصاد من مجرد أفكار ترد على هامش كتابات المفكرين والفلاسفة إلى علم قائم بذاته تحكمه قوانين شأنه في ذلك شان العلوم الأخرى.[25]

---

[21]) لبيب شقير ,تاريخ الفكر الاقتصادي, الكويت,1986, ص108.
[22]) إبراهيم مشورب الاقتصاد السياسي دار المنهل لطباعة والنشر,الاردن, الطبعة الاولى, 2002 ,ص37.
[23]) لبيب شقير ,مصدر السابق ,ص138.
[24]) طارق العكيلي , مصدر السابق ,ص138.
[25]) عبد علي المعموري, تاريخ الأفكار الاقتصادية, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية,ج2 ,الطبعة الاولى ,2007 ,ص2.

وقد رافق هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية واللتان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة مما جعل المؤسسات الإقطاعية والقيود المركنتيلية غير ضرورية . فإذا كانت الإرادة الإلهية قد خلقت آلية تعمل بتناغم وبشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل فان سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية هي أعلى شكل من إشكال الحكمة في القضية الاجتماعية اذ إن القوانين الطبيعية سوف تقود النظام الاقتصادي وتصرفات الناس , وان خدمة المجتمع تتم عبر حرية الافراد في إتباع القانون الطبيعي للمنفعة الشخصية . ظهرت القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة وتلاشت السيطرة والرقابة على العمالة والأجور . اذ فقد الحرفيون مركزهم مع تطور نظام المصانع مما دفعهم إلى العمل في المصانع [26] . ومن أهم نتائج الثورة الصناعية هو الانفصال التام بين أصحاب رؤوس الأموال في المشروعات الإنتاجية وبين طبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلاح . ومن ناحية اخرى أخذت تظهر مشكلة جديدة وهي مشكلة البطالة لإحلال الآلات محل العمال ولكن ظهر نوع أخر من البطالة وهو القوى الإنتاجية الضخمة ففي كثير من الأحيان تبقى كميات من المنتجات دون تصريف ولان أصحاب المشروعات ينتجون لغرض تصريف إنتاجهم وتحقيق أكثر ربح ممكن لذا يترتب على ذلك طرد العمال ووقوعهم في مشاكل البطالة [27].

لقد حاز موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك ولذلك ركزوا على العوامل المسببة له , وأهمها تقسيم العمل , وتراكم رأس المال والربحية . واهتموا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية). و نادى الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن . كما ركز التحليل الكلاسيكي على إن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين راس المال المتاتي من الارباح. ونتيجة لزيادة الإرباح يزداد الادخار , وومن ثم يؤدي لرفع معدل تكوين راس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي.

ولقد بنى الكلاسيك تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة تعتمد على ثلاثة أركان وهي:

1- إن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ويخضع في قيامة بالنشاط الاقتصادي بدافع المصلحة الخاصة وهي المحرك الأساس لهدا النشاط .

---

[26]) مدحت القريشي ,تطور الفكر الاقتصادي, دار وائل لنشر, الطبعة الثانية ,2011, ص119.

[27]) لبيب شقير ,المصدر السابق, ص162.

2- يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة للحصول على اكبر نفع شخصي وهذا تطبيق للمبداء النفعي (لبينثام) وبسبب هذا السعي يقوم التنافس بين الإفراد جميعاً ولان المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي في مقابل اثمان وان هذه الاثمان تتغير طبقاً للعرض والطلب فجهاز الثمن يلعب دوراً مهما في النظام الاقتصادي الرأسمالي بحيث يمكن القول بأن هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها نحو تحقيق المصلحة العامة .

3- اعتقد الكلاسيك وجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ,ومهمة الاقتصاديين تكمن في البحث عن هذه القوانين [28] .

وقد حلل ادم سمث (1723-1790)النمو الاقتصادي اذ تصدى ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة, وكان سمث اول عالم اكد ان الهدف الرئيس لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك .[29]

وكان ادم سمث قد رسم صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس ويسعى إلى التقدم لتحقيق رفاهية البشر وذلك بفعل يد خفية تحركهم وتحفظ تماسك المجتمع .ولكن بعض الاقتصاديين أعلنوا إن المجتمع المثالي لا يعدو إن يكون سراباً [30] .

لعل أبرزها على الإطلاق التساؤل الذي دفعة مالثوس إلى ريكاردو , والذي لم يرد عليه في المراسلات التي وجدت فيما بعد , عن (النقص في الطلب) والذي وفر فيما بعد الأرضية المناسبة للاقتصاد البريطاني (جون مينارد كنز) للولوج إلى أزمة الرأسمالية - الكساد العظيم- 1929-1933. [31]

اما فيما يتعلق بافكار ريكاردو عن عملية النمو فانه يرى ان الزراعة تعد اهم القطاعات الاقتصادية, لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد اعدادهم , الا انها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ,وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم اعطائه اهمية تذكر لدور التقدم التكنلوجي[32].ان ريكاردو يولي العوامل غير الاقتصادية اهمية في عملية النمو الاقتصادي, كالعوامل الفكرية والثقافية والاجهزة الادارية وغيرها, فضلا عن اهمية

---

[28]) نفس المصدر السابق ,ص174.
[29]) فردرك شرر,نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثيره بالابتكار التكنلوجي ,تعريب علي ابو عمشه,العبيكات,السعودية,الطبعة الاولى,2002,ص18.
[30]) مدحت القريشي ,مصدر سابق, ص122.
[31]) عبد علي المعموري ,مصدر سابق, ص33.
[32]) فليح خلف,تنمية وتخطيط الاقتصادي,الطبعة الاولى ,دار جدارللكتاب العالمي,عالم الكتب الحديثة,عمان ,الاردن,2006,ص115.

الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية وشجع ريكاردو حرية التجارة ,لانها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع[33].

اما مالثوس فقد اوضح اهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية , وعد النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي[34].واما اراء شومبيتر في النمو الاقتصادي فانه رفض وصف التنمية بانها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق, وعدها تغير تلقائي وغير مستمر وان التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار , تعقبها انخفاضات حادة في اوقات الكساد[35].

ولعل أكثر ما اشتهر به مالثوس هو القانون الذي يحكم نمو السكان ونظرته المتشائمة واللاإنسانية للسكان , وقد نظر أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى المعادلة التي طرحها مالثوس على أنها قانون طبيعي مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم . وفي هذا الخصوص يقول مالثوس ان السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صله له بطريقة الحكم او بسوء توزيع الملكية فليس بوسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء , وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء[36], كما تأثر مالثوس بفكرة تناقص الغلة التي طورت من قبل على يد سمث وريكاردو .

ومن أنصار هذه النظرية ديفيد ريكاردو وروبرت مالثوس وستيوارت مل وغيرهم اذ ينص هذا القانون على انه مع مرور الزمن ومع تزايد رأس المال والعمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود[37] , وقد وجد هذا القانون أساسه في نظرية المنفعة الحدية وهي النظرية التي تستخدم لتبرير السياسة المتبعة من الرأسماليين في توزيع الدخل والتي تقوم على ان القيمة المنتجة تتوزع بشكل عادل وبنسب مساهمة كل عنصر في عملية الإنتاج. [38]

إن النظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك , والقائمة على تحليل المنفعة بصورة أساسية قامت على يد الاقتصادي الفرد مارشال وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها إن المستهلك يتصف بالرشاد ويسعى جاهداً لتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات المتاحة لدية , ولاسيما انه يواجه عدد كبير من السلع التي تحددت أسعارها مسبقاً لا وفقا لآلية السوق وتتوفر لدية معلومات عن السلع وعن أسعارها وعليه ان

---

[33]) فايز الحبيب , نظريات التنمية والنمو الاقتصادي,الطبعة الاولى,جامعة الملك سعود,1985,ص28-29.
[34]) نفس المصدر السابق,ص32.
[35]) مدحت القريشي, مصدر سابق,ص69.
[36]) إبراهيم مشورب مصدر سابق ص64.
[37]) مدحت القريشي مصدر سابق,ص122 .
[38]) إبراهيم مشورب مصدر سابق,ص69.

يختار توليفة من السلع والخدمات تحقق له أقصى إشباع ممكن في ظل دخل معطى[39] .
أي إن توازن المستهلك يطابق الحالة التي يبلغ فيها رضا المستهلك أقصى حد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الدخل الذي في حوزته[40] .

ولعدم إمكانية قياس المنفعة بشكل دقيق طرح باريتو فكرة الوضع الأمثل وهو يعني انه لا يمكن تحسين اوضاع احد الافراد من خلال اعادة تخصيص الموارد والانتاج بدون الاضرار بفرد اخر , الا ان رفاهية المجتمع تقتضي بتخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة توزيع السلع وشرط عدم الإضرار بأي فرد وهو الوضع الأمثل لرفاهية المجتمع وهذا يعني الابتعاد عن التعريفات السابقة التي أجمعت على أنها مجموع المنافع التي يتمتع بها الإفراد وتجنب قياس المنفعة الفردية وعملية مقاربتها مع بعضها البعض .كما إن توزيع الدخل يتم وفق القاعدة التي يختارها المجتمع والتي تخضع لاعتبارات سياسية وأخلاقية [41] .

بمعنى إن الوصول إلى الحد الأقصى للإشباع من خلال تحقيق أقصى منفعة ممكنة لإفراد المجتمع والوصول إلى الحد الأمثل في توزيع السلع ،بحيث إن زيادة إشباع احد الإفراد ستكون على حساب انخفاض إشباع فرد أخر ،وإذا أمكن زيادة إشباع احد الإفراد دون التأثير على الآخرين فهذا يعني ،إننا لم نصل بعد إلى أمثلية باريتو .يتضح من هذا إن أمثلية باريتو للاستهلاك تتحقق عندما يصل الإشباع الكلي لعموم المجتمع إلى حده الأقصى الممكن[42].

لقد تعرضت أمثلية باريتو إلى عدة انتقادات منها[43]

- أنها افترضت وضع التشغيل الكامل وسوق المنافسة التامة،ولكن السائد في الواقع العملي هو وجود موارد عاطلة تجعل المجتمع ينتج في نقطة ما داخل حدود منحنى إمكانيات الإنتاج . ظهور حالات المنافسة غير الكاملة وفي هذه الحالة سوف تتغير شروط تعظيم الرفاهية الاجتماعية حيث انه في ظل هذه الأسواق لا يتحقق التوازن.
- لم يأخذ عنصر الزمن بالحسبان وعليه لم يأخذ في الاعتبار تغير ظروف الطلب والعرض بفعل التقدم التقني وتغير الأذواق واعتمد التحليل على ظروف التأكد التام

---

[39]) طارق العكيلي مصدر سابق ص67.
[40]) فريدرك تلون, مدخل إلى الاقتصاد الجزئي,ترجمة وردية راشد,الطبعة الاولى, مجد الجامعية للنشر ,بيروت,2008 ,ص50.
[41]) منى يونس حسين ,مصدر سابق,ص48.
[42]) العكيلي , المصدر السابق, ص271.
[43]) المعهد العربي للتخطيط , نماذج السوق والآثار الخارجية , الربط بين مفهوم الرفاهية الاجتماعية وشروط التوازن في سوق المنافسة الكاملة ,الكويت, 2010, ص2.

بالنسبة للمستقبل فنظام السوق لن يضمن تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مر الزمن في كل الظروف (عدم التأكد).

- لم يأخذ في الحسبان مدى المساواة في توزيع الدخل بين الإفراد فهناك عدة أوضاع للرفاهية الاجتماعية المثلى ،وكل وضع يتماشى مع نمط معين لتوزيع الدخل .
- إن أمثلية باريتو لم تعترف بأي حل يتطلب تضحية من جانب القلة (الأغنياء) لتحسين مستوى الكثرة (الفقراء) حيث يسمح بتدمير فائض الإنتاج اذا كان هذا يمكن رجل الإعمال من منع تدهور إرباحه بدون اضرار المستهلك من خلال ارتفاع السعر[44].

ج-المدرسة الكنزية :

أدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت العالم الصناعي بعد انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت عام 1929 م والبطالة الشاملة التي تلته إلى تغيير جذري في الاتجاه الرأسمالي ولأول مرة كان هناك خطر حقيقي يهدد النظام القائم من قبل العاطلين عن العمل والمشردين الذين أيدوا الحركات السياسية الراديكالية ،كما كان هناك أحساس بان الحلول الاقتصادية التقليدية غير قادرة على حل هذه الأزمة الاقتصادية . إن الحاجة إلى البحث عن توجه اقتصادي يحفظ استقرار الاقتصاد الرأسمالي ،وكذلك الحاجة إلى خلق جهاز رفاهية يحفظ الحد الأدنى من البقاء لمن لا يستطيعون العمل رغما عنهم[45].

ومن الواضح إن مثل هذه البطالة كانت اشد وأقسى من إن تفسرها النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى في البطالة دائما عاملا عارضا لا يلبث إن يزول . ومن جراء ذلك فقد حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدان الغربية الصناعية الأمر الذي أشار إلى وجود عيب في النظام الرأسمالي[46].

يعتبر كينز من اهم اقتصاديي القرن العشرين وانه لم يصل الى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة, بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وادوات اقتصادية اكثر منها نظرية للنمو , وساعدت هذه السياسات الكنزيون من بعده وصاغوا نظريتهم في النمو الاقتصادي. وقد اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد

---

[44]) عبد الجبار عبود الحلفي, بحوث في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للسيد محمد باقر الصدر, ط1, تموز للنشر ,دمشق ,2012 ص25.
1)Clasen j, comparative social policy , oxford, blackwell , 1999.p25.

[46]) مدحت القريشي, مصدر سابق, ص239.

البشرية المعطلة[47]. وبقي كنز متوافقا مع الكلاسيك من حيث ضرورة سيادة السوق, مركزا على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد القومي, الا انه رفض مبدا حيادية الدولة الذي جاءت به النظرية الكلاسيكية.

لكن كنز رفض من إن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض وبالتالي يعود التوازن إلى العرض والطلب ، و برای كنز إن العمالة الكاملة ليست الا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية .ولما كان هذا النظام غير قادر من ذاته إن يصلح الخلل فقد نادى بضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إن يلعب دور الموازن .

وفي مسالة كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي, طالب كينز باعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة , لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك, وبالتالي فان زيادة دخول هذه الطبقة ستعمل على زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع . ولتطبيق هذه السياسة يرى كينز ضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية, وكذلك نظام التامينات الاجتماعية , وتوفير الخدمات العامة لافراد المجتمع[48].

وقام هارود دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسالة استمرار النمو , وافترضا ان النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا كليا على زيادة راس المال , بالتوافق مع زيادة القوة العاملة , ومع التطورات التي تزيد من انتاجية العامل [49].

وقد تبنت غالبية الدول الرأسمالية أفكار كينز وطبقتها على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهة إليه وإلى آراءه الاقتصادية فقد تركزت معظم الانتقادات على القول بان الكنزية أدت إلى تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية . وهذا الأمر ينتج عنه زيادة في الإنفاق العام وبالتالي إلى العجز في الموازنة العامة . ثم إن الدولة وجهت جانب من مواردها الاقتصادية لإغراض الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية[50].

وعموما كانت فضيلة كينز هو انه اعترف بالحقبقة, وهي ان الراسمالية تنطوي على وجود عدم استقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والمادية .وكانت المهمة الاساسية التي انجزها هي انه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي الى حافة الهاوية , واثبت ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة, لما يتيحه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من قدرات لمعالجة الازمات

---

47) رفيق نزاري,الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي,دراسة حالة تونس,الجزائر,المغرب,رسالة ماجستير,جامعة الحاج للخضر ,بانتة.,2011, ص38.

48) فايز الحبيب,مصدر سابق,ص32.

49) فريدرك شرر,مصدر سابق,ص39.

50) إبراهيم مشورب ,مصدر سابق ,ص307.

والبطالة . وهكذا اعترف كينز بشكل ضمني ان راسمالية الاحتكارات لا يمكنها ان تستمر الا اذا ساندتها الدولة , وبذلك بشر كينز بملامح عهد جديد هو عهد (راسمالية الدولة الاحتكارية) الذي يحدث فيها التحالف التام بين الدولة والقوى الراسمالية[51].

د- المدرسة النقودية :

ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو)ما بين 1954-1978 من مجموعة من الاقتصاديين العاملين في جامعة شيكاغو, والتي ارتأت الرجوع إلى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكنزي ومن ابرز هؤلاء ميلتون فريدمان,يرى أصحاب هذه المدرسة إن التضخم والذي كان هو الوضع السائد آنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها , ويرون إن أي محاولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار ستنتهي إلى وجود علاقة إحصائية بين ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التداول .[52]

والخلاف بين المدرسة الكنزية والنقدية هي أي من السياستين ذات فاعلية أكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرى احد الباحثين إن السياسة المالية كانت وليدة الكساد الكبير وقد دعمت نجاحها الظروف التي كانت سائدة آنذاك ولاسيما الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ,كما أنها لم تهمل السياسة النقدية بالرغم من إن أثارها تكون غير مباشرة عن طريق سعر الفائدة وتأثيره على الاستثمار ومن ثم إلى الناتج أو الدخل القومي . أما النقديون فقد ساعدت الظروف التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية من تضخم وارتفاع معدلاتها فضلا عن أعادة بلورة الأفكار الكلاسيكية باعتبار السياسة المالية عقيمة وان السياسة النقدية هي الضابط لحركة الاقتصاد .[53]

يرى النقديون ,وهم يمثلون مدرسة مهمة داخل المدرسة الليبرالية الجديدة ,انه ينبغي إن تنحسر الدولة المتدخلة وان تكف عن محاولة تحقيق الرفاه أو التشغيل الكامل وان تقتصر على عدد من المهام المحدودة للغاية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والمرافق الأساسية ,أي وظائف الدولة الحارسة . لكن تطورا مهما لحق بالنظرية الليبرالية نتيجة حتمية تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام, يتعلق بعرض

---

2) T.W.Hutchison, the politics and philosophy Economics; Marxians, Keynesians,and Austrans (oxford;Blakwell,1981,p22

[52]) سلام سميسم , توازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي , الطبعة الأولى ,دار مجدلاوي للنشر ,عمان ,2010,ص229.

[53]) كامل علاوي كاظم ,قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ,المجلة العراقية للعلوم الإدارية ,جامعة كربلاء ,العدد 20,حزيران,2008,ص59.

النقـود.ويثير النقـديون قضـية مهمـة تتعلـق بـدور الدولـة فـي إدارة السياسـة النقديـة ,اذ ان المعـروض مـن النقـود هـو المتغيـر الأهـم فيمـا يتعلـق باسـتقرار الاقتصـاد أو عـدم اسـتقراره, بـل أن النقـديين يعتبـرون أن أزمـة الكسـاد الكبيـر (1929-1933)هـي أزمـة نقديـة ,بمعنـى أن البنوك المركزية لو تدخلت بزيادة المعروض من النقود لما حدثت الأزمة .[54]

لكـن انتقـد الفكـر ألنقـودي آذ أدى تخفـيض معـدل نمـو عـرض النقـد إلـى ارتفـاع أسـعار الفائـدة اثـر ذلـك فـي انخفـاض النـاتج المحلـي الإجمـالي خـلال المـدة 1979-1982 فضـلا عـن ارتفـاع معـدل البطالـة مـن 6% حتـى وصـلت أعلـى مسـتوى 10% فـي عـام 1982 ولكـن التضـخم قـد انخفـض انخفاضـا حـادا فـي تلـك المـدة وبـذلك أثبتـت فاعليـة السياسـة النقديـة فـي تقليـص التضـخم ولكـن كانـت تكـاليف هـذه السياسـة كبيـرة علـى النـاتج والعمالـة.[55]ولكـن تطبيـق برنـامج النقـديين أدى إلـى حـدوث حالـة مـن الركـود الاقتصـادي وارتفـاع معـدلات البطالة, وهذا ما جعل هذه المدرسة تخسر الكثير من التأييد خلال مدة الثمانينات .[56]

ه-مدرسة التوقعات العقلانية:

تعد التوقعـات علـى جانـب كبيـر مـن الأهميـة فـي علـم الاقتصـاد بصـفة عامـة فمـثلا المنشـات تسـتثمر فـي المعـدات والمصـانع الجديـدة إذا توقعـت أنهـا مربحـة وكـذلك القطـاع العـائلي فانـه يزيـد مـن اسـتهلاكه عنـدما يتوقـع زيـادات فـي الـدخول ,ولكـن مقـادير هـذه الزيـادات يعتمـد وبدرجة كبيرة على ما إذا كانت الدخول الأعلى دائمة أو مؤقتة .

ونعنـي بالتوقعـات الرشـيدة تلـك التوقعـات التـي تقـوم علـى الاسـتخدام الكـفء لكـل المعلومـات المتاحـة ذات الصـلة الوثيقـة بالموضـوع.ولا يعنـي هـذا إن الإفـراد لـديهم بصـيرة تامـة ,فقـد يرتكبـون أخطـاء قـد تكـون كبيـرة , إلا أنهـا أخطـاء ليسـت منتظمـة الحـدوث, وانـه بإمكـان الإفراد إدخال تحسينات على توقعاتهم بناء على المعلومات المتوفرة لديهم .

وهكـذا يـرى مؤيـدو مـنهج التوقعـات الرشـيدة إن للقطـاع العـائلي والمنشـات حـوافز اقتصـادية قويـة للتنبـؤ بدقـة عـن الأحـوال الاقتصـادية فـي المسـتقبل , حيـث أن رفـاهيتهم الاقتصـادية رهن بهذه المقدرة ,ومن ثم سوف يحصلون على المعلومات ويستخدمونها بكفاءة.[57]

وهنـاك مـن ينتقـد ويـرفض هـذه النظريـة علـى أسـاس أذا كانـت التوقعـات قـد تشـكلت علـى نحـو رشـيد, وإذا كانـت الأجـور والأسـعار مرنـة فـأنهم يـدعون أن الانحرافـات عـن

---

[54])عبد الفتاح معتز بالله,الأسس الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة , بيروت ,2006,ص169.

[55]) ساملسون و نوردهاوس,,علم الاقتصاد ,الطبعة الأولى ,مكتبة لبنان ناشرون, بيروت , لبنان ,لبنان,2006,ص505.

[56]) مدحت القريشي, مصدر سابق,ص297.

[57]) مايكل ابدجمان, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ,ترجمة محمد إبراهيم منصور, ,دار المريخ للنشر,الرياض,2010,ص238.

المستويات التوازنية للناتج والعمالة لابد أن تكون قصيرة العمر . وبما ان التطبيق يبدو متعارضا مع التجربة الفعلية , أي أنها لم توضح أو تشرح الفترات الممتدة للبطالة التي نلاحظها أحيانا .

و- مدرسة اقتصاديي جانب العرض :

إن الأزمات التي حدثت بدءا من السبعينات كانت نتيجة السياسات التدخلية غير الرشيدة من قبل الدولة أفضى إلى تمويل العجز عن طريق ضخ كميات اكبر من النقود , ما أدى إلى الآفات الأربعة الأساسية وهي :التضخم, انخفاض تراكم رأس المال , تراجع معدلات النمو , زيادة معدل البطالة[58], لقد برزت من داخل النيو كلاسيك (النقوديون)

تيار عرف بمصطلح اقتصاديات العرض يؤيد هذا التيار ما جاء في المدرسة النقدية حول كمية النقود وعدم تدخل الدولة [59],ومن هنا ينبغي إن تتدخل الدول بزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتداول , وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب ما سيؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار والعمل [60].

إن ما قاله أصحاب مدرسة العرض هو صياغة جديدة لما قاله الاقتصادي الفرنسي ساي في بداية القرن الماضي من إن العرض يخلق الطلب على الإنتاج,وقد بقي هذا القانون حتى الكساد الكبير ولم يعد يتقبله الاقتصاديون والسياسيون إلى ان جاء الكلاسيكيون الجدد وأعادوا إحياؤه.

إن أهم ملامح سياسة مدرسة اقتصاديي جانب العرض (الكلاسيك الجدد) هي[61] :

- تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي الموجه للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية, التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الخل.
- تخفيض الضرائب على المداخيل المرتفعة وإرباح الشركات ورؤوس الأموال.
- الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق.
- خفض ما يسمى بالحجم الكبير للحكومة من خلال تقليل التوظيف الحكومي وتجميد الأجور وبيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص, لأنه الاكفا, ونقل الكثير

58) عبد الفتاح معتز بالله,الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة ,بيروت,2006,ص169

59)إبراهيم مشورب ,مصدر سابق,ص312.

60) عبد الفتاح معتز بالله,المصدر السابق, ,ص169.

61) ابراهيم مشورب ,مصدر سابق,ص315.

من الخدمات التي كانت تؤديها الحكومة إلى القطاع الخاص (خدمات التعليم , مرافق المياه, الكهرباء , الصحة ، الخ).

تنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها ان نماذج دولة الرفاه والسياسات الكنزية والنظرية المؤسسية , كلها تنزع نحو الاشتراكية اكثر من نزوعها نحو الراسمالية , وان الراسمالية دونما حاجة لاي محاولات توفيقية , قادرة على ان تصحح أي اختلال يحدث داخلها , بل انهم يرجعون الازمات التي حدثت في المجتمعات الراسمالية ذاتها الى تخلي الدولة عن دورها الاساسي . ومن تركز حجة هؤلاء حول مفهوم اساسي هو مفهوم (الفشل الحكومي)[62].

لقد تبنت معظم الدول الرأسمالية ومعها المؤسسات المالية الدولية أراء وأفكار هذه المدرسة وصاغت سياستها وفقا لمبادئها . حتى إن البنك الدولي يحاول فرض هذه السياسة على دول النامية , التي ترغب بالحصول على قروض ومساعدات مالية.[63]

ويقول الدكتور رمزي زكي – إذا كانت الكينزية هي ثمرة انهيار الفكر الكلاسيكي إبان فترة الكساد العظيم (1929-1933) وكان انتصارها راجعا إلى ما استهدفته من تحقيق للتوظيف الكامل ,فان ظهور المدرسة النقدية هو الثمرة المرة غير الناضجة لانهيار الكنزية وفشلها في تحقيق استقرار التوظيف, وان انتصارها حاليا إنما يرجع إلى ما تعطيه من آمال وردية في الخروج بالنظام الرأسمالي من وهدته الحالية.[64]

ثالثا- دولة الرفاه ونماذج الرفاه

في العصر الحديث شاع استخدام مصطلح دولة الرفاه حيث لا يمكن تمييزها عن الرفاهية بمفهومها العام فالدولة هي المسئولة عن تحقيق الرفاهية لمواطنيها .

وفي الحقيقة لا يوجد أجماع حول الدلالة الدقيقة لهذا المصطلح وذلك لعدم وجود نموذج عالمي لدولة الرفاه بل هناك نماذج مختلفة ،وعلى سبيل المثال نموذج دولة

1) Howard Davis and Richard Scase,(western capitalism and state socialism) sociological inquiry, 1990,p.208

2) Ibit,p315

[64])رمزي زكي ,الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم افضل),المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,بيروت, 1985,ص86.

الرفاه الاسكندنافية يختلف عن النموذج الذي يميز الأنظمة الليبرالية كالولايات المتحدة وكندا وكلاهما يختلف عن دولة الرفاه المحافظة التي تميز ألمانيا على سبيل المثال .

وعلية فان الاختلاف بين الدول المسماة دول الرفاه يعتمد على مبادئها الفكرية ألا انه يوجد عدد من المميزات المشتركة بين معظم دول الرفاه وهي ان معظمها دول رأسمالية ذات سوق متطور وهي دول صناعية متطورة وغنية نسبيا.

وللتمييز بين دول الرفاه وبين الدول الأخرى التي تتضمن أجهزة رفاه معينة ،تلبي الاحتياجات المختلفة لمواطنيها والتي لا يمكن تعريفها كدول رفاه نتيجة للتكاليف المتعلقة بتشغيل الأجهزة اللازمة في دولة الرفاه كما لا يمكن اعتبار وجود دولة رفاه وفقا للبنية الاقتصادية فقط بل يتطلب أيضا وجود نظام حكم ديمقراطي يغترف بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية لمواطنيه. أي ان الخدمات التي تقدمها الدولة (دولة الرفاه) هي جزء من الحقوق الأساسية التي يستحقها كل مواطن[65] .

ويمكن تعريف دولة الرفاه من وجهة نظر عدد من المنظرين الاجتماعيين والاقتصاديين ولم يتفق على تعريف واحد حيث كانت تلك التعاريف تعتمد على مجموعة متنوعة من الاعتبارات كدرجة التنمية الاقتصادية والهياكل السياسية للدولة . والفترة التاريخية التي يجري فيها البحث وعلاوة على ذلك لم يتم الاتفاق كليا على ما ينبغي أو لا ينبغي على الدولة تقديمه بغض النظر عن ما أذا كان لديها الوسائل الاقتصادية لتقديم الرعاية .

ومع ذلك فان مفهوم دولة الرفاه يتوقف أساسا على فكرة أن الرفاهية لأي بلد (هي ضمان حماية المواطنين إلى الحد الأدنى من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال مجموعة من المقترحات القانونية ووسائل الإغاثة الاقتصادية وان الدولة يجب إن تلعب دورا رئيسيا في تحديد وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل ذلك ممكنا وان مقدمي الخدمة الاجتماعية من المنظمات الغير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) ويجب أن يكون تابع وخاضع للدور الذي تؤديه الدولة [66].

1)Clasen j, coparative solicy, oxford Blackwell , 1999 ,P21.
2) Durham e- theses the prouision of women s socid welfare needs in Jordon why the atate has failed jawad yasmine mohd ridha,1999,p34.
3) Ibit,p35

ويأخذ كل من (Eisenstaedt),و(ahimeir) في تعريفهم منحى اقتصادي ويبرز أهمية دور الدولة في تنظيم العلاقة بين الإرادة السياسية على أساس تصويت الأغلبية وتوزيع الفائض الاقتصادي .[67]

ويقول (كوفمان) إن مصطلح دولة الرفاه ليست حكرا على الدولة ولكنه يشمل المجتمع المدني ويقول إن يأخذ في الاعتبار التفاعلات بين الإنتاج المنزلي وإنتاج السوق وإشكال الإنتاج النقابي للرعاية الاجتماعية من جهة والتدخلات السياسية من جهة اخرى . وفي الوقت نفسه فان (مارش) يناقش دولة الرفاهية ودور الدولة ليست فقط في ضمان مستويات عالية من المعيشة للجميع ولكن أيضا التدخل في تامين قوانين للضمان الاجتماعي والصحة والتعليم وتوزيع الدخل .

أما (مارشال) فيقول وجود صلة بين المواطنة من جهة والحقوق المدنية السياسية والاجتماعية من جهة أخرى وليس هناك دولة رفاه دون الاعتراف واحترام تلك الحقوق الأساسية وهذا يشير إلى ان المجتمعات التي تنمي وتحترم تلك الحقوق الرئيسة وفي إطار القانون الدستوري قد يكون بحكم تعريفها دولة رفاهية[68].

ويرى (فيلبس) دولة الرفاهية باعتبار أنها نظام من الاستحقاقات والفوائد يبرره وجود معلومات غير متوازنة ونواقص في السوق إنما لا يرى مع ذلك لماذا ينبغي إن لا يكون تأمينا من القطاع الخاص وهو يشير علاوة على ذلك إن هذا الأمر يفضي إلى وضع من نوع محنة السجين الذي فيه يتم تقويض الحوافز والدوافع إلى العمل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. [69]

وعليه يمكن تعريف دولة الرفاه هي دولة تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها كجزء من حقوقهم السياسية تسعى إلى ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها وتوفر دخل ثابت وتغذية ورعاية طبية وسكن وعمل وتقليص الفجوات الاجتماعية ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال الإجراءات والفعاليات التي تبادر إليها الدولة بعدة طرق.[70]

وتعريف دولة الرفاهية التي تقوم باداء الخدمات التي يتطلبها المجتمع الدولة الحارسة وهي التي تقتصر وظيفتها على وضع القواعد لصيانة النظام في المجتمع [71]

.
Durham.op.cit,p34.

1)

2) side Of the welfare system how why and what to do in baldassarri Baganetto and phelps eds lbid E- pheips-on the damaying effects,2012,p15.

3) Ibit,p.15 .

[71]) احمد زكي بدوي , معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ,1978,ص446.

وهي هيئة تسلطية تدعي الحق في إخضاع الفرد وحقوقه اخضاعا كاملا لمصلحتها وتزعم بأنها المقاول أو رب العمل الرئيسي ومزود المجتمع بالخدمات التي تحتاجها .

وعليه فان الدولة الرعوية تستحوذ على مهمات اقتصادية وتسهر على مصلحة المواطنين بتزويدهم بالخدمات الأساسية كالصحية منها والتربوية والإسكانية [72].

ويعرف البعض دولة الرفاهية بأنها مصطلح يشير إلى قيام الدولة بتقديم خدمات وتأمينات اجتماعية ومعونات إلى إفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد ادنى لها وينطلق هذا المفهوم من حق كل إنسان في الحياة الكريمة .

ومن نظرة اجتماعية وإنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية الإفراد ورفاهية المجتمع وتشمل الخدمات والتأمينات في دولة الرفاهية (التعليم،الصحة،مستوى من الدخل ،توفير العمل ،والتامين ضد العجز والشيخوخة)على سبيل المثال لا الحصر ولا تعتبر دولة الرفاهية اشتراكية بالضرورة على الرغم من وجود سمات مشتركة[73].

ومنذ منتصف الثمانينات عم حديث الاقتصاديين حول مسالة أزمة نموذج المساومة الاجتماعية الذي كان ميزة الحقبات الأربع التالية لإعلان المبادرة الكنزية المتمثلة ب(سياسة الصفقة الجديدة) أي إن الخطاب السائد حتى منتصف السبعينات كان في المجتمعات الأوربية الغربية بتأرجح بين الرأسمالية الإصلاحية والمطالب الاشتراكية ولم تكن إمكانية تفكيك هذا النموذج مطروحة سوى في بعض الأوساط الأكاديمية التي تناولت نقض مقومات الاقتصاد الكنزي أم نموذج المساومة الاجتماعية التي تمت تحت سقف الرأسمالية فقد انعكست على عدة مستويات مثل مستوى تنظيم العمل وعلاقات الإنتاج ومستوى أعادة توزيع الدخل القومي الذي شكل الأساس الأول لمهمات دولة الرعاية بالمعنى الضيق للكلمة ومنها مستوى الاستثمار في النظام التربوي الذي هدف إلى أعادة النظر إلى احتكار الطبقات الميسورة للتعليم العالي[74]. يوفر التصنيف الذي قام به عالم الاجتماع اسبنغ اندرسن بين ثلاثة نماذج للدولة الراعية وهي:[75]

1. النموذج الليبرالي الذي تتميز به بريطانيا والذي تكتفي فيه الدولة بتامين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى (المؤسسة الإنتاجية الشركات الخاصة) مهمة تامين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى وبالرغم مما قيل عن

---

[72]) عامر رشيد مبيض ,موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مصطلحات ومفاهيم ,ص720.

[73]) عبد الوهاب الكيلاني, كتاب موسوعة السياسة, ج2, ص713.

[74]) فؤاد نهرا ,النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الالماني دولة الرفاهية الاجتماعية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2006,ص10.

3) Gosta espihg Andersen, social class social democracy and state policy party policy and party decom postion in Denmark and sweeden new social monograph e8, copenhagen new social science monographs, 1980.p38.

خطـة (اللـورد بيفربيـدج)يبقى ان هـذه الأخيـرة تشـكل أسـاس ذلـك النمـوذج لأنـه يفـرض تغطية للمجتمع بأسره لكنها متوقفة على الضروريات وأهمها النظام الصحي .

وقـد اكـد كـل مـن روبـرت نـوزك وفريـدريك هايـك علـى ان افضـل اشـكال الـدول (هـي الدولـة التـي تمـارس وظائفهـا مـن دون المسـاس بـاكبر قـدر مـن حريـة الافـراد والجماعات المختلفة... بان تحميهم وتتركهم لتنظيم انفسهم)[76].

ويفتـرض نوزيـك ان الرفاهيـة فـي المجتمـع تصـل الـى اقصـاها عنـدما يكـون عـدد اولئـك الذين يتمتعون بالمتع الشخصية كما يحددونها هم اكبر ممن يستشعرون الالم [77].

وقـد دافـع فريـدرك هايـك (1899-1992)عـن فكـرة (الدولـة غيـر المتدخلـة) اسـتنادا الـى تقاليـد الفكـر الفلسـفي فـي القـرنين السـابع عشـر والثـامن عشـر , واصـبح اقصـى مـا يجـب ان تقـوم بـه الدولـة مـن وجهـة نظـر االيبـراليين الجـدد ان ترسـخ عـددا مـن القـيم الاساسـية مثـل: الحريـة والمسـاواة والملكيـة والمنافسـة, وبقبولهـا مـن الجميـع, تشـكل هذه القواعد (دستور الحرية)الذي ينبغي للدولة ان تكتفي بحراسته[78].

وظـل كـل مـن هايـك ونوزيـك يقـودان الحملـة ضـد الدولـة المتدخلـة مـدافعين عـن حتميـة التزامهـا بحـدود الحراسـة والامـن حتـى الثمانينـات , عنـدما زاد الاقتنـاع بمقولاتهمـا, فخفضـت الـدول الصـناعية قروضـها للبلـدان الناميـة , واعـادت تقيـيم القـروض التـي منحتهـا لـبعض القطاعـات المثقلـة بالـديون , واعلنـت عـدم التزامهـا بالتشـغيل الكامـل , وخفضت الضرائب على المشروعات[79] .

وبصـدد تقيـيم الليبراليـة الجديـدة , فمـا لا شـك فيـه ان هنـاك عـودة مـرة اخـرى الـى الجـدل القـديم بـين الفرديـة المتطرفـة والجماعـة المتطرفـة . واذا كـان الليبراليـون يتنبـؤون بمزيـد مـن الانتعـاش فـي اقتصـاداتهم بعـد ان تتزايـد قـدرات الافـراد علـى الحركـة , الا ان بـول جونسـون (paul Johnson) وجشـوا كـوهين (Joshua Cohen) يؤكـدان علـى انـه لا تـزال هنـاك مقـدمات ازمـة سـتواجهها الراسـمالية حتمـا , وان لـم تقـدم لهـا اجابـات مبتكـرة , فانهـا سـتواجه المصـير نفسـه الـذي واجهتـه فـي

1) Robert Nozick, Anarchy, state and Utopia (London;oxford press: New York;Books:1974,pp74-80 and Robert Heibroner,(Reflection on the Triumph of Capitalism), New York,1989)p.98

2)Nozick, lbid, p.57.

3)Homa :atouzian,ldeology and Method in Economics,Macmillan New Studies in Economics, London,Macmillan,1980 .

4) Mickey Kaus, the end of equality (New York; Yale University press; Basic Books, 1992,pp96-103
وفي هذا الكتاب يؤكد الباحث على انه(على الدولة ان توقف محاولة استخدام الضرائب وسياسات الانفاق من اجل تضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء وبدلا من ذلك عليها ان تتبنى الليبرالية المدنية التي تدعم بواسطتها الميادين العامة التي تمتزج فيها الطبقات الاجتماعية)

الثلاثينات منها التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل تلك المجتمعات والبطالة الحادة التي تشمل العديد منها وتراكم المنتجات نتيجة الكساد الذي تشهده هذه الاقتصاديات [80].

2. النموذج التعاوني الشائع في فرنسا وألمانيا الذي يعتمد على مؤسسات تديرها وتمولها إطراف العلاقة الإنتاجية ممثلة بالنقابات العمالية وبنقابات أرباب العمل وتعتمد على الدخل الذي يحققه الإجراء داخل المؤسسة الإنتاجية ولا تدخل فيه الدولة مباشرة سوى في تامين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج مثل أعانة الأسر بحسب عدد الأولاد وأعانت الشرائح الأكثر فقرا.
3. النموذج الاجتماعي الديمقراطي الذي تلعب فيه الدولة دورا محوريا مباشرا في تامين المخاطر الاجتماعية من خلال سياسة ضريبة فعالة (اعتماد الضريبة التصاعدية)ومن خلال أعادة توزيع الثروة من اجل تامين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة وتنتمي الدول الاسكندنافية إلى هذا النمط.

1) Paul Johnson,(what ever happened to socialism?) readers digest, vol. 141, 1992,pp111-114 , and Cohen Joshua,(Maximizing social Welfare or instutionalizing democratic ideals), politics and society, 1991, pp.39-58

المبحث الثاني / الاطار النظري للسياسة الاجتماعية

تمهيد

اهتمت بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء برفاهية أفراد المجتمع وبنسب متفاوتة اعتمادا على سياستها الاجتماعية واليات تنفيذها .

فقد تركز نطاق السياسة الاجتماعية اثناء مدة الثمانينات والتسعينات على تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة والتي تعد غير كافية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة ,إذ كان الاهتمام ثانويا قياسا بالتركيز على سياسات النمو في حين ركزت نظرية التنمية السائدة على النمو الاقتصادي أولا ولهذا منحت السياسة الاجتماعية أهمية وتمويلا اقل وغالبا ما كانت مركزة على التعامل مع النتائج غير المرجوة للتغير الاقتصادي ,وقد بقي المنهج الثانوي سائدا ما يقارب العقدين وأدى إلى زيادة التوتر والاستياء الاجتماعي

إن رسم السياسة الاجتماعية من قبل الحكومات قائم على أساس عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة والذي يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع ومع ذلك فان وضع السياسات غالبا ما يتم عن طريق النخبة ذات النفوذ مما يجعل سياسات الحكومات متحيزة وغير مسؤولة تجاه مواطنيها, لذا يمكن ان تكون السياسات الحكومية غير الفعالة سببا في فشل السياسة العامة وان نقص فرص العمل والحكم الاستبدادي و اللامساواة والإقصاء والحرمان يزيد جميعا من احتمال فقدان الدولة لشرعيتها وسحب دعم المواطنين لها مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والعنف والنزاع.

اولا–مفهوم الرفاهية الاجتماعية : social welfare

يستخدم البعض مفهوم (الرعاية الاجتماعية)ترجمة لهذا المفهوم [81] بينما يحدده البعض بأنشطة مؤسسية معينة تهتم بالتعامل مع مشكلات اجتماعية معينة (كالفقر مثلا), وان البعض الأخر يوسع المفهوم فيصبح صفة لإجراءات عدة تقوم بها الدولة (دولة الرعاية أو دولة الرفاهية)-[82]

وفي الواقع إن الاتجاهين لا يتناقضان بل هما منظوران متداخلان أحداهما ضيق محدود والأخر واسع وشمولي.

فقد عرفت الرعاية الاجتماعية بأنها نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات ترمى إلى الافراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة كما يهدف إلى قيام علاقات اجتماعية سوية بين الافراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع[83]

إما الرفاهية الاجتماعية هي جزء من نظام الحماية الاجتماعية فالرفاهية الاجتماعية مفهوم يشير إلى مجموعة من الوظائف التي يلزم القانون السلطات الحكومية ان تقدم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات خاصة لقطاعات معينة من السكان والمكون من توفير الدخل الأمن كجزء من الرعاية الاجتماعية .

وبما أن الرعاية الاجتماعية هي جزء من نظام الحماية الاجتماعية , فان نظام الحماية الاجتماعية يتكون من عنصرين رئيسين هما : الرعاية الاجتماعية (خدمات اجتماعية وعنصر تامين الدخل)أي الدخل الآمن (الأمن من البطالة ودفع المعاشات التقاعدية الآمن والأمن).

ثانيا -اهداف ومبادئ الرفاهية الاجتماعية :

إن الهدف الأساس من نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية هو العنصر الاجتماعي وهو ضمان الحق الدستوري للجميع في الإقامة والعناية والتي لا غنى عنها بما يتفق مع كرامة الحياة الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الدخل الآمن وتقديم الدعم والرعاية إلى الافراد والأسر المحتاجة.[84]

---

[81]) احمد زكي البدوي ,معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية,بيروت ,مطبعة لبنان,1978,ص399.

[82])طاهر حمدي كنعان ,دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ,الصندوق العربي للإنماء,بيروت ,1998,ص156-157.

[83])البدوي ,مصدر سابق,ص399.

[84])MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS AND HEALTH (Pictures by Mari Soini Layout and printed by Helsinki University Printing House, Helsinki 2006.p3

كما تهدف الرفاهية الاجتماعية إلى تمكن إفراد المجتمع من المشاركة في الحياة العملية والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وضمان المساواة بين الجنسين .

وكذلك الوقاية ومعالجة التهميش الاجتماعي التي تشكل جزءا أساسيا من الرفاهية الاجتماعية وتلعب الحكومات دورا قويا في تحديد وتوجيه المبادئ الأساسية للرعاية الاجتماعية ورصد تنفيذها , والحفاظ على الرفاه الاجتماعي وكذلك وضع خطط لمعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة من الفقر والبطالة مما يتطلب النظر للجوانب الاجتماعية في جميع القرارات التي لها تأثير اجتماعي , كالسياسة البيئية وسياسات الإسكان وسياسة العمالة سياسة التعليم.[85]

كما تحقق السياسة الاجتماعية مستويات عالية للتعاون بين مختلف اجهزة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة , اذ يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق افضل استثمار ممكن للامكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع , وكذلك اشباع اقصى قدر ممكن من احتياجات افراد المجتمع وحل مشكلاتهم و وتحقيق افضل معدلات للرفاهية الاجتماعية لجميع افراد المجتمع[86].وبواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع. وتحقيق الامن والسلام الاجتماعي[87].

ثالثا-مفهوم السياسة الاجتماعية

للسياسة الاجتماعية معاني عدة منها ما تعني به السياسات الاجتماعية وتعني أهداف وأنشطة الحكومات التي بطبيعتها اجتماعية وعلى نطاق واسع [88]

لذا فان السياسة الاجتماعية تعرف بأنها الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لافراد المجتمع كالتعليم والصحة والوظائف والأمن الاجتماعي .

ان السياسة الاجتماعية قد تعني أيضا أعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية وتهدف السياسات الاجتماعية مساهمة أفراد المجتمع في عملية صنع السياسات

---

2) Ibid,p,3.

[86]) سلام عبد علي العبادي, العزاوي مثال عبد اللة غني,السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق, جامعة الموصل ومجلة كلية الاداب, العدد 96,ص54.

[87]) طلعت مصطفى السروجي, راضي امين حمزاوي, اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية , دار العلم ,دبي ,1998, ص31.

1)John Baldock and others, social policy, oxford university press, 2011 ,p.p.8,9

والقرارات من خلال مساهمتهم في تحديد احتياجاتهم التي تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي

وان السياسة الاجتماعية تعرف أيضا بأنها أداة تستعملها الحكومات عمليا لتامين الدعم الاجتماعي للمواطنين وتطوير النتائج الاقتصادية الايجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة ,وكذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي على المدى البعيد سوف يفيد الفرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة.[89]

ومن الأمثلة الكلاسيكية للسياسات الاجتماعية هي أنشطة الحكومات في توفير المال و الخدمات للمواطنين في خمس مجالات رئيسية هي الضمان الاجتماعي , الخدمات الصحية , خدمات التعليم, توفير السكن والإعانات , الخدمات الاجتماعية الشخصية .[90]

هنك من اتخذ وثيقة مقارنة معيارية بدلا من تحديد السياسة الاجتماعية وهذه الوثيقة هي قائمة بالموضوعات الرئيسة التي تمت تحت عنوان السياسات الاجتماعية التي اتخذها حزب العمال البريطاني.

وقد أشار (الحسن,في موسوعة علم الاجتماع) الى أن مفهوم السياسة الاجتماعية يستعمل في وصف سياسة الدولة المتبعة في تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأبناء الشعب والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لتحقيق المنفعة العامة هي الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية وخدمات الإسكان والضمان الاجتماعي ورعاية الأسرة[91]

ويمكن ان تعرف السياسة الاجتماعية بأنها نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية وتتبع السياسة في إيديولوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والتخطيط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها[92]

وتعرف السياسة الاجتماعية من حيث النفقات وهي الطريقة الأكثر شيوعا لقياس فاعلية السياسة الاجتماعية في أي مجتمع هي مقدار الأموال التي تنفق على ذلك , وهذه العملية معقدة اذ أن طرق تمويل السياسة الاجتماعية مختلفة بين البلدان

---

[89]) برنامج الامم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية , السياسة الاجتماعية , نيويورك , يونيو, 2007 .

2) John,opcit,p9,

[91])احسان محمد الحسن, موسوعة علم الاجتماع,بيروت,الدار العربية للمطبوعات,1999,ص346.

[92])احمد زكي بدوي,مصدر سابق,ص392.

وقد وضعت الهيئات الدولية والتي تسعى لمقارنة نسب الموارد التي تنفق على السياسة الاجتماعية في بلدان مختلفة طرق متطورة وعلى نحو متزايد لضمان المقارنة بينها .

وان الإنفاق في مجال السياسة الاجتماعية يكون على شقين الأولى النفقات التي تدفع مباشرة من قبل الحكومات ويسمى الإنفاق الاجتماعي العام كالإعانات النقدية والخدمات المقدمة للمواطنين مثل المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية , والأخر النفقات من المنظمات غير الحكومية على فوائد مماثلة وتسمى الإنفاق الاجتماعي الخاص. [93]

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الإنفاق الاجتماعي قيام مؤسسات القطاعين العام والخاص بفوائد ومنافع للأسر أو الافراد من اجل توفير الدعم خلال الظروف التي تؤثر سلبا في رفاهيتهم , وتشمل المنافع الاجتماعية والإعانات النقدية (مثل التقاعد, استحقاقات الأمومة والمساعدة الاجتماعية) والخدمات الاجتماعية (الرعاية الطبية ورعاية الأطفال ..الخ)

وغالبا ما تسمى هذه المزايا والخدمات (بالحماية الاجتماعية) التي تتضمن جميع المشتريات المباشرة للسلع والخدمات مثل(الرعاية الطبية والاجتماعية) من قبل الإفراد والأسر والتي تضاف إلى النفقات الحكومية .

نستخلص من ذلك بان رسم السياسة الاجتماعية من قبل الحكومة يتطلب أن ينصب على تقديم وتوفير الحاجات والخدمات الأساسية لإفراد المجتمع سواء اكان الإنفاق على تلك الخدمات إنفاقا اجتماعيا عاما أم خاصا لان ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى رفاهية المجتمع.

رابعا -مراحل تطور السياسات الاجتماعية :

ويمكن ملاحظة المراحل التي مرت بها السياسات الاجتماعية في البلدان المتقدمة وهي[94]:-

المرحلة الأولى : هي المرحلة التي جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي وكانت عبارة عن خروقات محدودة لمفهوم(الدولة الحارسة) التي تعمل على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) هذه الخروقات تهدف إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي

[93]) نفس المصدر السابق ,ص392.

[94]) نجيب عيسى , دولة الرفاهية الاجتماعية ندوة فكرية , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,2006 ,ص135.

رافقت عملية التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر,والتي كانت تهدف للتخفيف من معانات الطبقة العاملة والفقراء من جهة ,وتحسين شروط العمل وظروفه من جهة أخرى.

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي بهدف معالجة الأزمات الاقتصادية التي أخذت طابعا حادا بلغت أقصاه مع أزمة عام 1929 واستئناف عملية النمو الاقتصادي وجعلها قابلة للاستمرار , والمقصود بهذه التدخلات مجموعة الإجراءات ذات المنحنى الكنزي التي تهدف إلى دفع وزيادة الطلب الفعال وتامين التشغيل الكامل , أي أن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي أصبح يشكل شرطا ضروريا لاستمرار النشاط الاقتصادي.

وهنا لابد من الإشارة إلى مفهوم (منطقة الفراغ) التي جاء بها السيد محمد الصدر في كتابه اقتصادنا لما لها من اثر كبير في حماية التوازن الاجتماعي أي أن تدخل الدولة لملء الفراغ ((من خلال التشريع))هو وسيلة وليس غاية ولتحقيق الهدف النبيل وهو العدل , الذي يحقق التوازن الاجتماعي من خلال الأمن بكل تفرعاته, الأمن الاقتصادي, المجتمعي الغذائي الصحي السياسي.[1]

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يصح فيها عن دولة الرفاه الاجتماعي في أكثر البلدان الغربية تقدما ,إذ أصبحت فيها وظيفة السياسة الاجتماعية , فضلا عن الوظيفتين السابقتين (معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتامين استمرار عملية النمو الاقتصادي) وظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شرعية حقوق الإنسان ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين ما يجعل دولة الرفاه الاجتماعية تتميز بارتفاع حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي , وارتفاع حصة الإنفاق الخاص من الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام , فضلا عن آليات لإعادة توزيع الدخل بشكل يقلل من التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وان هذا يعني بان أهمية تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي تكمن في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد , كونها تقلل من الضغوط الاجتماعية وتساعد في إضفاء الشرعية على النظام السياسي , الأمر الذي يوفر بيئة أكثر استقرار ومشجعة على الاستثمارات طويلة الأمد , فالتعويضات التي تدفع للعاطلين تساعد في استقرار مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية , كما إن قيام

القطاع العام بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة يرفع من كفاءة الأيدي العاملة ومن ثم يؤدي إلى تطور مستوى الأداء الاقتصادي .[95]

خامسا-أنواع المؤشرات الاجتماعية.Types of Social Indicators [96]

وفقا لدراسة حديثة قام بها عالم الاجتماع كين لاند (ken land) وهو عالم الاجتماع في جامعة ديوك حدد المؤشرات الاجتماعية بثلاثة أنواع وهي :

ا-مؤشرات الرعاية المعيارية normative welfare indicators

وهذه المؤشرات ترتبط مباشرة بأهداف السياسة الاجتماعية إذ أنها ذات أهمية إحصائية مما يسهل الحكم من حالة الجوانب الرئيسة في المجتمع وتغييرها بالاتجاه الصحيح وهذا النوع من المؤشرات الاجتماعية الهدف منه محاولة التاثير في السياسة العامة .وان استخدام المؤشرات الاجتماعية بهذا المعنى يتطلب توافق المجتمع على ما يحتاج إلى تحسينه .

ب – مؤشرات الرضا والسعادة life satisfaction indicators

إن الرضا عن الحياة (الرفاه الشخصي) أو مؤشرات السعادة هي نوع ثاني من المؤشرات الاجتماعية وهي محاولة لقياس الرضا النفسي والسعادة , ويتحقق ذلك عبر أدوات البحث والمسح والتأكد من الواقع الموضوعي الذي يعيش فيه الناس .

ويستند هذا النهج على الاعتقاد بان الرصد المباشر للحالة الاجتماعية والنفسية مفتاح ضروري لفهم التغير الاجتماعي ونوعية الحياة . وثمة من يقول إن العلاقة بين الظروف الموضوعية والذاتية للرفاه يمكن إن تكون متناقضة ومن ثم ينبغي رصد الهدف من حالة الرفاه .

ج –المؤشرات الاجتماعية الوصفية descriptive social indicators

وهذا النوع من المؤشرات الاجتماعية يركز على قياس وتحليل الحالات الاجتماعية وتهدف إلى تحسين وزيادة فهمنا للمجتمع وقد يكون هذا النوع من المؤشرات الاجتماعية ذات صلة بأهداف السياسة العامة, اذ لا يقتصر استخدام هذه المؤشرات

---

1) السيد محمد باقر الصدر , اقتصادنا, الطبعة 20,دار التعارف للمطبوعات ,بيروت ,1987, ص679.

[95]) طاهر كنعان , مي حنانيه, أنظمة الرفاه في شرق أسيا , حالات منتقاة كوريا الجنوبية, ماليزيا , الصين , كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية , بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ,الطبعة الخامسة , بيروت , 2006 , ص297 ,

3)Ander sharpe ,A Survey of Indicators of Economic and Social Well-being Paper prepared for Canadian Policy Research Networks, July 22, 1999,p,p.8-9.

على الاستخدام أعلاه. وتختلف هذه المؤشرات عن المؤشرات الأخرى بمستوى التجريد وهو مؤشر إجمالي لحالة المجتمع.

واعمام هذه الأنواع الثلاث للمؤشرات الاجتماعية أعلاه مؤشرات للرصد وكذلك لزيادة وتحسين فهمنا الاجتماعي العام والتنبؤ للحالات الاجتماعية , إذ كان المبدأ الأساسي في تحفيز حركة المؤشرات الاجتماعية المرغوبة في رصد التغير مع مرور الزمن في مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التقليدية , وان هذه الرغبة تأتي من عدد من المصادر بما في ذلك الحكومة والناشطين والأكاديميين والباحثين عن السوق .

والمبدأ الثاني هو الاعتقاد بان التقارير المقدمة للمؤشرات الاجتماعية تمثل شكل من الإشكال التي تؤدي إلى الفهم العام للقضايا الاجتماعية والعمل مع مرور الزمن للتعامل مع هذه القضايا.

إما المبدأ الثالث استخدام المؤشرات الاجتماعية للتنبؤ في نقطة التحول في الظروف الاجتماعية .

سادسا - مؤشرات الرفاه الاجتماعية والاقتصادية :

لقد نمت في السنوات الأخيرة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي إلى حد كبير وعلى سبيل المثال فقد تم إطلاق المؤشرات المركبة للتنمية البشرية من قبل الأمم المتحدة وقد رافق ذلك اهتمام كبير بها . حيث يشار في كثير من الأحيان إلى أوجه القصور للناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاه وقد حاول العديد من المجتمعات في كندا والولايات المتحدة إلى تطوير المؤشرات الاجتماعية لرصد الاتجاهات في الرفاه.

وان من أهم وأشهر تلك المؤشرات هي :

ا- قياس الرفاهية الاقتصادية Measure of Economic Welfare (MEW)

إن الناتج القومي الإجمالي يعني أمور كثيرة فالبعض ينظر إليه كمقياس للرفاهية الاقتصادية والسعادة او حتى التقدم الاجتماعي وهذه نظرة غير صحيحة لان الناتج القومي الإجمالي لم يقصد به ابدآ قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير السلع الاقتصادية .

ذلك إن الناتج القومي الإجمالي يركز على إنتاج السلع والخدمات دون أية إحكام على مدى أهمية هذه السلع أو ما الذي يجعل الناس يطلبونها [97]

وفي محاولة للاقتراب من القياس الدقيق لرفاهية المجتمع ابتكر وليم نوردهاوس وجيمس توبن مقياسا للرفاهية الاقتصادية(mew) ومن بين ما قاما به إعادة ترتيب مختلف البنود في حسابات الدخل القومي لتتضمن تقديرات وقت الفراغ والإنتاج والاستهلاك العائلي مثل الطهي والتنظيف والإصلاح وكذلك المتاعب الكثيرة المترتبة على التحضر مثل التلوث والفضلات والازدحام والضوضاء وفقدان الأمن. [98]

وعلى الرغم من المحاولة الرائعة لنورد هاوس وتوبن . فان مقياسهما يظل معيارا للاستهلاك لا للرفاهية.

ب- معامل جيني Genuine progress indicator [99]

وهو من المؤشرات البديلة لقياس الرفاهية الاقتصادية ويستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل والثروة ,ويعتمد معامل جيني على منحنى لورنز اذ يتم حسابه من خلال قسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي المطلق على المساحة الكلية تحت التساوي المطلق وقيمة معامل جيني بين الصفر (عند التساوي المطلق في توزيع الدخل) والواحد الصحيح (عند التفاوت المطلق في توزيع الدخل), وكما في الشكل أدناه حيث وكلما اقتربت قيمة المعامل إلى الصفر كان التوزيع أكثر عدالة , وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كان أكثر تفاوتا في توزيع الدخل , ويحسب وفقا للمعادلة الاتية:

$$G = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(\mathrm{Si} \div \mathrm{Si} - 1)Wi$$

شكل بياني(1) يوضح منحنى لورنز للتفاوت في الدخل[100]

---

[97]) جيمس جوارتيني, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ,دار المريخ للنشر , الرياض1999 , ص182.

[98]) مايكل ابدجمان , مصدر سابق, ص67.

[99]) منى يونس حسين ,الوصول الى الرفاهية ,دار الخلود, بيروت ,الطبعة الاولى ,2010,ص195-196

[100]) عبد الكريم البديري,اختلال بنية الدخل في العراق للمدة (1980-1994)مجلة الادارة والاقتصاد, العدد26,تشرين,الجامعة المستنصرية,1998, ص 31-33.

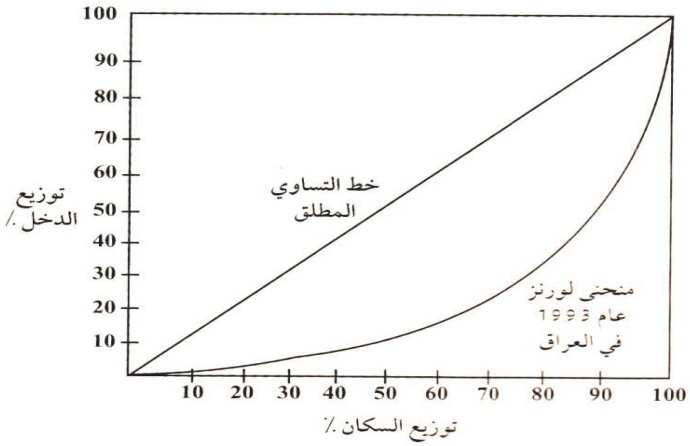

ج- مؤشر نوعية الحياة Quality of Life Index (QOL)

إن نوعية الحياة قد لا تنسجم مع التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للبلد , لأنها بالأساس تعبير ذاتي ونفسي عن رفاهية الفرد او شعورا بهذا الرفاه .

ويعبر مؤشر نوعية الحياة عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راضا عن حياته , ولكن من النادر جدا ان يصل الإنسان إلى رضا كامل عن حياته أو إشباع كامل رغباته , لذا فان مؤشر نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لأخر بل من مكان ووقت لأخر .[101]

وضع (اد دينر) وهو طبيب نفساني في جامعة الينوي مؤشر لنوعية الحياة استنادا إلى مجموعة من القيم ، اذ بني مؤشرين احدهما مؤشر جودة الحياة الأساسي وهو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وهذا المؤشر يتضمن سبعة متغيرات هي : القدرة الشرائية ,معدل جرائم القتل , الاكتفاء من الاحتياجات الأساسية ,نسبة الانتحار, معدل الإلمام بالقراءة والكتابة , إجمالي انتهاكات حقوق الإنسان ,وإزالة الغابات .

والمؤشر الأخر هو مؤشر جودة الحياة المتقدم وهو ذات أهمية للبلدان المتقدمة ويتضمن أيضا سبعة متغيرات :الأطباء للفرد الواحد ,معدل الادخار,نصيب الفرد من الدخل ,الرفاه الشخصي,معدل الالتحاق بالجامعة,التفاوت في الدخل , توقيع المعاهدات البيئية.

د- مؤشر التقدم الاجتماعي Index of Social Progress (ISP)

قام مايكل بورتر بتصميم مؤشر التقدم الاجتماعي وصدر هذا المؤشر في المملكة المتحدة .

يتميز مؤشر التقدم الاجتماعي بأنه يهتم بتصنيف البلدان حسب الأداء الاجتماعي والبني لها والتي تتضمن الحاجات الأساسية للإنسان وأسس العيش الكريم والفرص المتاحة , ويستند هذا المؤشر إلى 12 معيارا تتضمن التغذية والرعاية الصحية الأساسية وتامين المأوى والسلامة الشخصية وغيرها .

وهذا يعني بان التقدم الاجتماعي يركز على قدرة المجتمع في تلبية الحاجات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع وزيادة رفاهية الإفراد .

[101]) محمد عدنان وديع , قياس التنمية ومؤشراتها , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2006 , ص8.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة لمؤشر النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العراق

المبحث الأول : تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق

المبحث الأول

تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي

تمهيد:

يهدف هذا المبحث الى دراسة وتحليل اهم مؤشرات الاقتصاد العراقي وخاصة الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات التي طرأت عليه وكذلك حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي اثناء مدة الدراسة ، بالاضافة الى التغير في هيكل الموازنة العامة بشقيها الايرادات والنفقات العامة.

وان تحليل جانبي الايرادات العامة والنفقات العامة يهدف للوقوف على حجم ونسبة مساهمة ما مخصص للانفاق على بنود الرفاهية الاجتماعية كنسبة من الانفاق العام وكذلك من الناتج المحلي الاجمالي ، والذي يعكس مدى اهتمام الدولة ببرامج الرفاهية الاجتماعية لافراد المجتمع.

اولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دالة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل البلد في مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة ، او القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة للاقتصاد القومي[102]

اذ يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[103]

ويعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها[104]

ويقاس التطور في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو السنوي من المعادلة الآتية:

$$R = (At - At - 1)/(At - 1) * 100$$

اذ ان R يمثل معدل النمو ، At قيمة المتغير في السنة t،At-1 قيمة المتغير في السنة السابقة t-1

ويمكن قياس التطور في الناتج المحلي الإجمالي لمدة زمنية معينة من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية[105]

$$R= \left(\sqrt[n]{\frac{At}{Ao}} - 1 \right) * 100$$

[102]) بول ساملسوند ،ووليام نوردهاوس، علم الاقتصاد،الطبعة الاولى،بيروت،مكتبة لبنان ناشرون،2006،ص451.
[103])محمود حسين الوادي واحمد العساف،الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى،دار المسيرة للنشر،عمان 2009 ص38.
[104] فارس كريم بريهي ،الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،كلية بغداد الجامعة ،العدد27 ايلول ،2011،ص32.
[105])عبد القادر محمد عبد الفادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،2005،ص279.

اولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دالة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل البلد في مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة ، او القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة للاقتصاد القومي[106]

اذ يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[107]

ويعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها[108]

ويقاس التطور في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو السنوي من المعادلة الآتية:

$$R = \frac{At - At-1}{At-1} * 100$$

اذ ان R يمثل معدل النمو ، At قيمة المتغير في السنة t، At-1 قيمة المتغير في السنة السابقة t-1

ويمكن قياس التطور في الناتج المحلي الإجمالي لمدة زمنية معينة من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية[109]

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{At}{Ao}} - 1 \right) * 100$$

وللتعرف على مستوى النمو الاقتصادي في العراق وكتعبير عن واقع الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة 1980-2012 فسوف نقوم بتحليل كل من الناتج المحلي الإجمالي

---

[106]) بول ساملسوند ،ووليليام نوردهاوس،علم الاقتصاد،الطبعة الاولى،بيروت،مكتبة لبنان ناشرون،2006،ص451.

[107])محمود حسين الوادي واحمد العساف،الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى،دار المسيرة للنشر،عمان 2009 ص38.

[108] فارس كريم بريهي ،الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،كلية بغداد الجامعة ،العدد27 ايلول ،2011،ص32.

[109])عبد القادر محمد عبد الفادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،2005،ص279.

،قطاع النفط،قطاع الزراعة ،قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات ومساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي .

وبسبب الاختلاف والتباين في الظروف التي مر بها العراق بصورة عامة والاقتصاد بصورة خاصة خلال مدة الدراسة،تم تقسيم المدة إلى ثلاث مراحل هي: من عام 1980-1989 مرحلة الثمانينات المرحلة الاولى ،والمرحلة الثانية مرحلة التسعينات حتى سقوط النظام (1990-2002)،اما المرحلة الثالثة فهي من عام 2003-2012

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1980-1989

عند تحليل تطور الناتج المحلي بجانب بعض القطاعات الاقتصادية (النفط،الزراعة،الصناعة،الخدمات) نستعين بالجدول (1). وعن طريق معطيات الجدول يمكن معرفة اتجاه الناتج المحلي في العراق في هذه المرحلة اذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 1980 بلغ (37819.4) مليون دينار وبالاسعارالجارية (15770) مليون دينارکما في الملحق رقم (1).

جدول (1) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة من 1980-1989بالاسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة =1988 %100	معدل النمو %	قطاع النفط	نسبة المساهمة %	قطاع الزراعة	نسبة المساهمة %	قطاع الصناعة	نسبة المساهمة %	قطاع الخدمات	نسبة المساهمة %
1980	37819.4		23008.2	60.8	1779.1	4.7	1707.9	4.5	3312.9	8.8
1981	22739.3	-39.9	6481.6	28.5	1914.8	8.4	1448.1	6.4	3702.4	16.3
1982	22464.1	-1.2	5100	22.7	2313.8	10.3	1716.4	7.6	3898.6	17.4
1983	19875.6	-11.5	4433.5	22.3	2226.1	11.2	1593.9	8.02	3553.7	17.9
1984	21242.2	6.9	5135.2	24.2	2834.9	13.3	1898.8	8.9	3796.2	17.9
1985	21024.9	-1.02	4798.5	22.8	3025.6	14.4	2072.7	9.9	3978.6	18.9
1986	20265.6	-3.6	2959.8	14.6	3006.5	14.8	2428.5	11.9	4213.3	20.8
1987	21359.2	5.4	4290.4	20.09	3056.7	14.3	2513.5	11.8	4160.7	19.5
1988	19432.2	-9.02	3580.5	18.4	2834.3	14.6	2641	13.6	3787.4	19.5
1989	19198.4	-1.2	3518.2	18.3	3147.8	16.4	2534.5	13.2	3672.7	19.1
معدل النمو المركب		-6.6								

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)و (2).

وبلغت قيمة ناتج القطاع النفطي(23008.2) مليون دينار وكانت نسبة مساهمته في الناتج 60.8 % بينما بلغت قيمة القطاعات(الزراعة،الصناعة،الخدمات)

(1779.1),(1707.9), (3312.9) مليون دينار على التوالي وبمساهمه مقدارها (4.7)(4.5)(8.8) %.

ويتضح من ذلك ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا شديدا على عوائد تصدير النفط الخام كمصدر تمويل سواء للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية ومن ثم أية محاولة إنفاق لإعادة البناء الاقتصادي ولإنعاش النمو لابد وان ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي[110]،وعلى اثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 تدهور معدلات الإنتاج والتصدير النفطي وانخفاض الإيرادات النفطية مما اثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي لحقت نشوب الحرب 1981 و 1982 اذ وصل إلى (19875.6) مليون بالأسعار الثابتة عام 1983 بمعدل نمو سالب مقداره(11.5%) ، وعاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى الارتفاع عام 1984 اذ بلغ (21242.2) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (6.9%) , تراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 1985 بمقدار (21024.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.02%) واستمر هذا الانخفاض عام 1986 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (3.6%) , ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بالزيادة مرة اخرى عام 1987 الى (21359.2) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (5.4%) بعدها اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض ليصل في نهاية المدة عام 1989 الى (19198.4) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.2%) . ويلاحظ من الجدول مدى تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام خلال هذه المرحلة.

وقد سجل معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذه المدة بلغ (6.6-%) اما معدل النمو المركب بالأسعار الجارية بلغ(0.65-%)*.

وكانت مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي في هذه المرحلة قد اخذت بالانخفاض بسبب تدهور الانتاج اذ وصل الايرادات النفطية عام 1983 إلى (4433.5) مليون دينار بالاسعار الثابتة وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي بلغت (22.3%), وعلى الرغم من تراجع الصادرات النفطية الى (1.255) مليون برميل يوميا عام (1984) الا ان الايرادات النفطية ارتفعت اذ بلغت (5135.2) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي

---

[110])د،احمد خليل الحسيني،تقييم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق،مجلة أبحاث عراقية،العدد(3)،(بابل ،مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2007)،ص3.

*ينظر إلى الملحق (1).

الاجمالي (24.2%) وان استمرار غلق منافذ التصدير وحرب الناقلات انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي لتصل عام 1986 الى (14.6%) بمبلغ مقداره (2959.8) تقريبا , ازدادت الايرادات النفطية بالاسعار الحقيقية في عام 1987 اذ بلغت (4290.4) وبنسبة مساهمه بلغت (20.09%) ,اخذت الايرادات النفطية بالانخفاض لتصل عام 1989 الى(3518.2) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغت (18.3%). إما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من(4.7%) عام (1980) وبمبلغ مقداره (1779.1) مليون دينار ليصل إلى أعلى نسبة له عام (1989) فقد بلغت نسبة مساهمته (16.4%) بمبلغ مقداره (3147.8) مليون دينار بالاسعار الثابتة ، واما قطاع الصناعة فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى اعلى مستوى لها عام 1988 حيث بلغت (13.6%) بمبلغ مقداره (2641) مليون دينار,انخفضت ايرادات القطاع الصناعي عام 1989 الى (2534.5) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (13.2%). اما قطاع الخدمات فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى اعلى مستوى له عام 1986 بلغت (20.8%) بمبلغ مقداره (4213.3) مليون دينار , بعدها اخذت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بالتراجع لتصل عام 1989 الى (19.1%) تقريبا .

نستنتج من ذلك ان حرب الخليج الاولى وغلق منافذ التصدير الذي ساد خلال مدة الحرب ادى الى تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من التحاق الاغلب من قوة العمل بالحرب الا اننا نجد ارتفاع في مساهمة القطاعات الاخرى بالناتج المحلي الإجمالي لذا قد يعود السبب الى انخفاض مساهمة القطاع النفطي من جهة ومن جهة اخرى استخدام ايدي عاملة مستوردة وان العامل الاخير (العمالة المستوردة) فضلا عن سياسة تشجيع الانجاب التي اتبعت خلال مدة الحرب لرفد الحرب بالرجال ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات.

بمعنى اخر ان استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فان مساهمة الخدمات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ستزيد مما يؤشر حقيقة واحدة , هي ان الاقتصاد العراقي امسى اقتصادا خدميا ضعيف الانتاج[111] .

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1990-2002

[111])د. مظهر محمد صالح,مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق,العدد(19),بيت الحكمة ,بغداد,2010,ص23

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة ارتفاعا عام 1990 اذ بلغ (34693.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.7%) مع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى (64.9%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط الى اكثر من (22) دولار ولم تستمر هذه الزيادة ففي عام 1991 اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى (9190.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (73.5%) مع انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط الى (45.1%) والسبب يعود الى حرب الخليج الثانية وتوقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية.[112]

وفي عام 1992 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بمبلغ مقداره (13561.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.6%) ثم اخذ بالتراجع وبشكل متذبذب ليصل عام 1995 الى (9593.5) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (10.6%).

وقد شهدت الاعوام الاربع (1992, 1993, 1994, 1995)* زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وبمعدلات نمو مرتفعة وغير مسبوقة وهذه النسب الكبيرة كانت نتيجة ارتفاع مستويات التضخم [113].

وان نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قد ارتفعت حتى بلغت عام 1995 الى (62.9%). ولم تقتصر الزيادة على قطاع النفط فقط وانما ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج حتى وصلت عام 1995 الى (20.6%) والسبب هو الاهتمام من قبل الدولة بالزراعة من خلال الدعم للقطاع الزراعي والتسعير المغالى فيه للمنتجات الزراعية لسد النقص الحاد من المواد الغذائية الاساسية نتيجة لتوقف الاستيراد بسبب العقوبات الاقتصادية .اما الناتج بالاسعار الثابتة فسجل معدلات نمو سنوية سالبة ولكن متذبذبة للمدة نفسها والسبب هو تصاعد حدة الضغوط التضخمية الناتجة عن سياسة الاصدار النقدي المفرط.[114]اما قطاع الصناعة فقد انخفضت نسبة مساهمته تدريجيا حتى بلغت عام 1995 الى (1.4%) اذ يتضح من ذلك ان هذا القطاع قد تاثر بشكل كبير بالعقوبات الاقتصادية ,فخلال مدة العقوبات

---

[112])صبري زاير السعدي,التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 - 2006),الطبعة الاولى ,دار المدى للثقافة والنشر ,2009,ص446.

[113]) سلام كاظم شاني,تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988-2009,رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء,2011,ص83.

[114]) خضير عباس الوائلي,اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 1980-2011, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء,2012,ص90.

[3]) محمد علي الزيني,الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل,الطبعة الثالثة,(بغداد,دار الملاك للفنون والاداب والنشر ,2009)ص45.

*ينظر ملحق (1)

الاقتصادية عانى هذا القطاع من تراجع الصيانة لعدم توفر قطع الغيارمن جهة وانخفاض الاستثمار العام والخاص من جهة اخرى .ونتيجة لذلك فقد تعرض هذا القطاع الحيوي الى حالة شديدة من الاندثار وتراجع دوره في الانتاج[115]،اماقطاع الخدمات فقد تراجعت نسبة مساهمته هو الاخر في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الخمس سنوات الاخيرة اذ سجل نسبة مساهمة عام 1995 مقدارها (1.9%) والسبب في ذلك تعرض هذا القطاع للاهمال من قبل الدولة في مدة العقوبات الاقتصادية, وفي عام 1996 مر الاقتصاد العراقي بحالة من الركود والانكماش الاقتصادي بعد اعلان حصول موافقة مجلس الامن الدولي في ايار 1996 بالسماح للعراق بتصدير حصة من النفط الخام لتلبية حاجاته الاساسية من الغذاء والدواء,[116] . وان توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة احدثت تحسنا في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة اذ سجلت معدلات نمو سنوية ايجابية متباينة للمدة من 1996-1997 ,والسبب يعود الى الانخفاض الكبيرفي معدلات التضخم بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع استئناف تصدير النفط مقابل الحصول على الغذاء والدواء.[117]عاود الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض عام 1998 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.13%) بعدها اخذ بالارتفاع بمعدلات نمو متباينه حتى عام 2000, وقد سجل عام 2001و2002 نموا سالبا في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعارالثابتة وحسب ما مبين في جدول(2)

جدول (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة من 1990-2002 بالاسعار الثابتة / مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة =1988 %100	معدل النمو	قطاع النفط	نسبة المساهمة %	قطاع الزراعة	نسبة المساهمة %	قطاع الصناعة	نسبة المساهمة %	قطاع الخدمات	المـ	%
1990	34693.9	80.7	22535	64.9	2861.8	8.2	1277.1	3.7	2553.2		
1991	9190.6	-73.5	4149.4	45.1	1435.2	15.6	294	3.2	1288.9		
1992	13561.3	47.6	6257.8	46.1	2694.7	19.9	389.1	2.9	924.2		
1993	12318.4	-9.16	6432.2	52.2	1909.7	15.5	327.1	2.7	545.8		
1994	10725.4	-12.9	575.6	54	2157.1	20.1	159.2	1.5	325.9		
1995	9593.5	-10.6	6040.7	62.9	1974.8	20. 6	133.7	1.4	185.4		
1996	11014.6	14.8	6286.6	57.07	2048.4	18.6	110.7	1.01	265.3		

[116]) هناء عبد الغفار السامرائي,عماد عبد اللطيف سالم,الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ,الطبعة الاولى ,بغداد,بيت الحكمة ,2002,ص456 .

[117]) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ,التقرير الستراتيجي العراقي,2008,ص274.

		864.7	0.65	135.6	8.6	1757.8	73.9	15359.8	88.7	20786.5	1997
		927.5	0.86	177	10.9	2242	68.6	14095.2	-1.13	20550.6	1998
		965.9	0.88	321.5	7.2	2646.3	78.1	28701.6	78.8	36735.7	1999
		986.8	0.91	463	4.6	2363	83.3	42477.9	38.8	50985.4	2000
		876.2	1.5	532.1	6.9	2498.4	74.5	26872.6	-29.3	36047.2	2001
		765.3	1.52	456.6	8.6	2568.6	70.7	21221.9	-16.8	29998	2002
									-1.1		معدل النمو المركب

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانتات الملحق (1)و (2)

, وذلك لاسباب تتعلق باحداث 11 ايلول عام 2001 في الولايات المتحدة الامريكية واختلال الاسواق العالمية على اثرها مما انعكس على صادرات العراق النفطية المرتبطة اساسا بتلك الاسواق.[118]

شهدت نسبة مساهمة القطاع النفطي وابتداء عند تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء في عام 1996 وبعد استئناف الصادرات النفطية وصلت نسبة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي ذروتها (83.3%) عام 2000 والتي تؤكد على انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى,ثم تراجعت نسبة المساهمة نتيجة انخفاض الانتاج حتى وصلت الى (70.7%) في عام 2002 . وتراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد تطبيق مذكرة التفاهم اذ وصلت الى (4.6%) عام (2000) ثم بدات بالارتفاع تدريجيا للاعوام (2001-2002) اذ بلغت (6.9)(8.6)%على التوالي بسبب الانخفاض في الانتاج النفطي خلال هذه المدة.

اما نسبة مساهمة القطاع الصناعة فقد استمر بالانخفاض الشديد وصولا الى (0.91%) عام 2000 والسبب يعود الى عودة الصادرات النفطية بعد توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء الى جانب غياب الدعم الحكومي واستمرار انقطاع التيار الكهربائي وتقادم الخطوط الانتاجية مما انعكس في انخفاض نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي السنتين اللاحقتين بدا االقطاع الصناعي بالتحسن تدريجيا ليسجل نسب مساهمة في الناتج بلغت (1.5)(1.52)% على التوالي ويعزى السبب الى انخفاض انتاج النفط حلال هذه المدة.

اما نسبة مساهمة قطاع الخدمات فهي الاخرى اخذت بالانخفاض حتى وصلت الى (1.9%) عام 2000 والسبب يعود الى عودة الصادرات النفطية وغياب الدعم الحكومي, اما في عامي 2001و2002 فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى(2.4)(2.6)% على التوالي والسبب هو انخفاض انتاج النفط خلال هذه المدة.وكان معدل النمو المركب خلال هذه المدة قد بلغ (1.1-%).

[118]) تقي عبد سالم واخرون,رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ,مركز العراق للدراسات ,بغداد,2009,ص15.

نستنتج من هذا التحليل بان هناك اختلال في القطاعات الاقتصادية والتوجه في الاعتماد على القطاع النفطي مما يؤشر إلى فشل مساعي التنمية في العقود الماضية وتعمق الاختلال في المرحلة المقبلة.

3- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2003-2012

يشير الجدول (3) الى استمرار الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة وتسجيله عام 2003 معدل نمو سالب بلغ (45.6) بمبلغ مقداره (16318.5) مليون دينار, وذلك بسبب الحرب وتوقف مجالات الحياة العامة كافة, ليعود الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بالارتفاع في عام 2004 ويحقق معدل نمو سنوي بلغ (41.7%)بعد اعادة تصدير النفط, ولكن من خلال بيانات الجدول(3) نجد ان هذا التحسن قد رافقه انخفاض الاهمية النسبية لمساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والسبب يعود الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات اذ سجل معدل نمو سنوي بلغ (10.4%) ,وقد شهد قطاع الزراعة انخفاض في معدل النمو السنوي بلغ 5.06% اما قطاع الصناعة فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بسيطة بلغت (1.8%) .استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع عام 2005 اذ بلغ (23324.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.85) , بعدها اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض في الاعوام 2006و2007 وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (15.2)و(10.9)% على التوالي ,ازداد الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 وقد وصل الى (24199.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (37.2%) , وهذه الزيادة للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كانت نتيجة انخفاض معدل التضخم بشكل كبير, نتيجة الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار فضلا عن التحسن الكبير في الوضع الامني,[119] اخذ بالتراجع عام 2009 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (8.71%) عاود بعدها بالارتفاع في الاعوام اللاحقة ليصل اقصاه في نهاية المدة عام 2012 الى (33831.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.25%) ,في حين استمر انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عام 2007 وكانت نسبة مساهمته قد بلغت (53%) بمبلغ مقداره (9337.9) مليون دينار , وفي عام 2008 ازدادت نسبة مساهمة قطاع النفط لتصل الى (55.5%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط اذ وصل سعر البرميل الى اكثر من

[119])البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي ,2008,ص47.

(94) دولارا , ثم عادت بالتراجع عام 2009 لتصل ادنى مستوى لها خلال هذه المدة اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (40.6%) والسبب هو الازمة المالية العالمية التي بدات في الولايات المتحدة وانتقلت الى بقية الدول والتي ادت الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط والسلع الاخرى , اما قطاع الزراعة فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبشكل متذبذب حتى بلغت (3.8%) عام 2008 اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة ادنى مستوى لها خلال هذه المدة من الدراسة والسبب يعود الى عدم قدرة الفلاح من منافسة المستورد من الخضر والفواكه والسلع الاخرى,ثم شهدت في السنوات اللاحقة ارتفاعا في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لتصل عام 2010 الى (5.3%) بمبلغ مقداره (1294.7) مليون دينارثم تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى الناتج المحلي لتصل في عام 2012 الى (4.1%) ,وشهد قطاع الصناعة خلال مدة الدراسة هذه ارتفاعا بسيطا في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغ اقصاه (2.4%) اخذ بعدها بالتراجع ليصل الى (582.5) مليون دينار عام 2012 بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى (1.7%). وكذلك قطاع الخدمات اذ ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي تدريجيا بلغت اقصاها (17.1%) عام 2009,بعدها تراجعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاعوام اللاحقة لتصل عام 2011 الى (13.9%) بمبلغ قدره (4086.2) مليون دينار, عاودت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع في نهاية المدة عام 2012 لتصل الى (14.9%).

جدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسة للمدة من 2003-2012

بالاسعار الثابتة/مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة =1988 %100	معدل النمو	قطاع النفط	نسبة المساهمة %	قطاع الزراعة	نسبة المساهمة %	قطاع الصناعة	نسبة المساهمة %	قطاع الخدمات	نسبة المساهمة %
2003	16318.5	-45.6	11224.3	68.8	1371.7	8.4	167.5	1.03	1025.4	6.3
2004	23127.3	41.7	13384.3	57.9	1170.3	5.06	407.4	1.8	2398.4	10.4
2005	23324.8	0.85	13442.8	57.6	1606.3	6.9	308	1.3	2065.4	8.9
2006	19787.4	-15.2	10940.7	55.3	1152.8	5.8	305	1.5	2220.4	11.2
2007	17634.6	-10.9	9337.9	53	869.3	4.9	287.6	1.6	2262.9	12.8
2008	24199.1	37.2	13433.1	55.5	931.1	3.8	407.5	1.7	3607.8	14.9
2009	22090.9	-8.71	8979	40.6	1083.3	4.9	540.7	2.4	3780.5	17.1
2010	24531.1	11	11450	46.7	1294.7	5.3	569.3	2.3	3911.5	15.9
2011	30967.3	26.2	16924.7	54.7	1290.7	4.2	568.6	1.8	4086.2	13.2
2012	33831.6	9.25	17804	52.6	1378.5	4.1	582.5	1.7	5040.2	14.9
معدل		7.6								

هههه

النمو المركب									

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات على الملحق (1)و (2)

ونستنتج من خلال مراحل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات التي تم تناولها في التحليل بان الاقتصاد العراقي احادي الجانب (ريعي) اذ انكمشت مساهمات القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال سنوات الحروب والعقوبات الاقتصادية [120]،وعلى الرغم من المحاولات لتقليل نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الا انها لم تنجح بسبب الميزات التي يتمتع بها هذا القطاع وهي الاحتياطي الهائل وانخفاض كلفة انتاجه وغياب مخاطر الاكتشافات النفطية الى جانب سوء الادارة والتخطيط من قبل الحكومات المتعاقبة وتسلطها وادخال البلد في الحروب ومن ثم انفاق كل الموارد النفطية وفقا لرغبات تلك الحكومات مما شكل عوامل كبح في تخفيض مساهمة القطاع النفطي في مجمل الناتج المحلي الاجمالي لصالح قطاعات اخرى كالزراعة والصناعة والخدمات [121].

وان اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط في سد احتياجاته مقابل ضعف القطاعات الاخرى نتيجة فشل اغلب المشاريع الصناعية الانتاجية بسبب سوء التخطيط والادارة وكذلك تراجع الانتاج الزراعي [122]

ادى الى جعله اقتصادا يعتمد على الاستيراد لسد فائض الطلب المحلي من السلع وذلك لعدم مرونة الجهاز الانتاجي والاعتماد على مورد النفط والذي يعتبر سلعة عالمية فان اسعاره تتحدد على ضوء الطلب العالمي مما يجعله عرضة للتقلبات مما قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي[123].

وكذلك يمكن ملاحظة اختلال هيكل الانتاج من خلال تتبع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي حيث نرى ان قطاع النفط يحتل المرتبة الاولى بمساهمته في الناتج. [124]

وبالامكان ملاحظة بان الاقتصاد العراقي مر في ظروف خلال مدة الدراسة ادت الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ففي عقد الثمانينات عاش العراق حربا طويلة مع ايران (حرب الخليج

---

[120]) د.كمال البصري ,قانون النفط والتحديات الاقتصادية ,مجلة الاصلاح الاقتصادي ,عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز,العدد الرابع,(بغداد,المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ,اذار,2007),ص7 .

[121]) حيدر اسماعيل صالح,اشكاليات التنمية الاقتصادية في العراق,الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث لكلية العلوم السياسية (جامعة النهرين,كلية العلوم السياسية,2009),ص49.

[122])احمد حسين الهيتي واخرون ,التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2007 الاسباب والاثار , ودور السياسة المالية في معالجته,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة الانبار , المجلد 2, العدد3, 2010,ص8,

[123])عبد الحسين جليل الغالبي واخرون , دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق,المجلة العراقية للعلوم الادارية,جامعة كربلاء,المجلد5,العدد20,حزيران,2008, ض91.

[124])خميس خلف موسى,الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة من 1977-1999,مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية,جامعة الانبار,المجلد1,العدد1, 2002,ص106.

الاولى) ادت الى استنزاف جميع الاحتياطات الاجنبية في تمويل الانفاق الحربي مع تشوه في البنى التحتية وقطاعات الانتاج الرئيسية وتقدر قيمة الاضرار التي نجمت عن الحرب بما يقارب 453 مليار دولار,وفي عقد التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية نجم عنها فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات حتى عام 2003 وقدرت الخسائر بحوالي 200 مليار دولار ,في عام 2003 وبعد احتلال العراق تعرض الاقتصاد العراقي الى تدمير ما تبقى من البنى التحتية من خلال عمليات النهب والسلب والحرق[125].

وان الفجوة التكنلوجية في القطاع الصناعي بين العراق ودول العالم هي في تزايد مستمر, اذ اشارت احدى الدراسات الى ان اكثر من (75%) من المؤسسات الانتاجية في العراق تعاني من مشاكل في تقنيات الانتاج وتوفر الموارد الاولية وانخفاض كفائة الخطوط الانتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الانتاج ونوعيته[126],وان اعتماد العراق على استيراد الحزمة التكنلوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد) اثرت في عدم قدرة الصناعة التحولية على مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر اضافية عملت على ارجاع عملية التنمية الصناعية الى الوراء كالحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية وتدني مستويات الانتاجية وعجوزات الموازنة والافراط في الاصدار النقدي وغياب معايير تقويم الجدوى الاقتصادية[127]وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي اذ لاحظنا انخفاض نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي فيما عدا مدة العقوبات الاقتصادية بسبب توقف الاستيراد واهتمام الدولة به لسد النقص الذي حصل هذا من جانب ومن جانب اخر انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي , اما قطاع الخدمات فقد تذبذب خلال مدة الدراسة فقد وصل الى ادنى مستوى له خلال مدة العقوبات الاقتصادية الدولية ثم اخذ بالارتفاع بعد تغيير النظام والمعروف ان سيادة قطاع الخدمات من دون توافرجهاز انتاجي متطور ومرن مما يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب .وازاء عجز الانتاج المحلي لمواجهة ضغوط الطلب الكلي المتعاظم ,فان القطاع الخارجي سيتحمل تلك الضغوط الناجمة عن تمدد الطلب عبر تعويضه بالسلع والخدمات المستوردة.[128]

---

[125])علي مظلوم جداح,تاثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البنية في العراق,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية,2010, ص64.

[126])عبد الرحيم مكطوف محمد,الاصلاح الاقتصادي في العراق ,دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الالية ,اطروحة دكتوراه غير منشورة (الجامعة المستنصرية .كلية الادارة والاقتصاد,2009),ص452.

[127]) د.حسين ديكان درويش,الاقتصاد الصناعي في العراق الواقع والافاق , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية,2007,ص13 .

[128])د,مظهر محمد صالح,مصدر سابق,ص23.

شكل (2) يوضح هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للمدة من 2012-1980

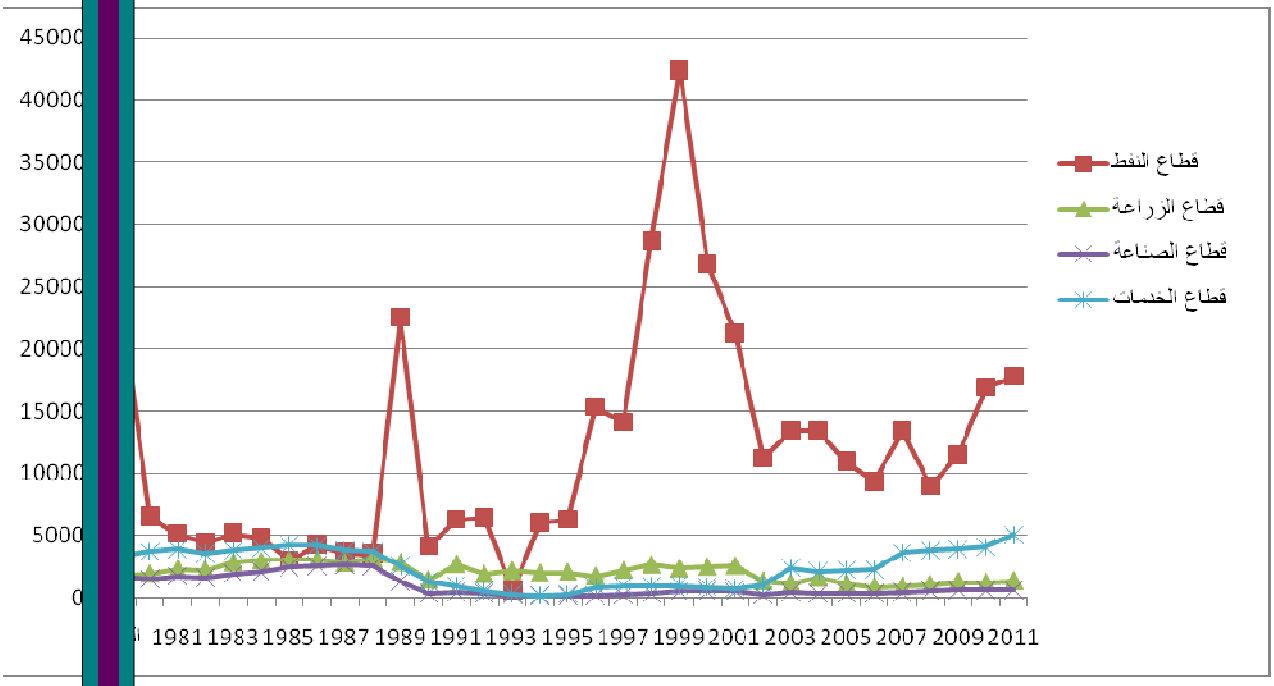

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1),(2),(3)

من خلال الرسم البياني الموضح اعلاه والذي يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية يتضح مدى تاثر الناتج المحلي الاجمالي بقطاع النفط حيث انه يزداد كلما ازدادت الايرادات النفطية في حين اننا نجد انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التي انخفضت فيها الصادرات النفطية (الايرادات النفطية) نتيجة للظروف التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة ,مع ملاحظة ضعف القطاعات الاخرى في الحفاظ على مستوى الناتج المحلي الاجمالي مما يؤكد ذلك على وجود خلل في الاقتصاد العراقي اذ انه احادي الجانب .

ثانيا: تحليل الموازنة العامة لمدة الدراسة

المعروف ان الموازنة العامة تتكون بشكل اساس من جانبين هما: جانب الايرادات العامة وهي ماتحصل عليه الدولة من دخول، اذ يعتمد العراق على النفط كمصدر رئيس للتمويل مما ادى الى تراجع اهمية الموارد المالية الاخرى ويعود السبب الى عدم كفاءة الانظمة المكلفة بتقدير وجباية الضرائب،[129]وان اعتماد العراق في ايراداته على عائدات النفط وبصورة رئيسة تعكس حالة التخلف في الهيكل الاقتصادي كما انها تثير

[129]) اسماعيل عبيد حمادي :الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،التشخيص وسبل المعالجة،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ،مركز العراق للدراسات ،ص430

حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد في حالة تعرض البلد الى مخاطر خارجية كانخفاض اسعار النفط العالمية،فضلا عن العامل الامني والذي ينعكس اثره بشكل مباشر في الانتاج النفطي.[130]ويتم تقدير الايرادات العامة استنادا الى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الاسعار المتوقعة خلال السنة المالية ،وكذلك امكانية الحصول على القروض العامة،وعادة ما يتم تجسيد اهداف الموازنة العامة من خلال توزيع الايرادات المقدرة على اوجه الانفاق المستهدف على شكل نسب مئوية وبدرجة انحراف تتراوح بين 5% الى 7%.[131]

اما الاخر فهو جانب النفقات العامة والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة اذ تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي واصبح دور النفقات العامة مهما ومؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، اذ ادركت معظم الدول هذا التائير وبدات تستخدم النفقات العامة بوصفها اداة لتحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .[132]ولاشك ان تاثير النفقات العامة لا يمكن ان يعرف بمعزل عن اثار الاقتطاعات التي تمثلها الايرادات العامة .

وحيث ان العراق يعاني من الافتقار الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي,اذ ان عمل وزارة المالية اقرب مايكون الى عمل امين الصندوق الذي يتبنى مهمة تقييد الايرادات العامة في السجلات المحاسبية واعادة توزيع الانفاق حسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات غير مرتبطة بوزارة ,ويتم تقدير الانفاق عادة على اساس حصة الوزارة في السنة السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات الجديدة في الايرادات العامة والتي تاتي اغلبها من تصدير النفط ,وبعد تحصيل هذه الايرادات تدخل الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون الية.[133]

وحيث ان النفقات العامة والايرادات العامة تمثل فرعي السياسة المالية التي يمكن من خلالها معرفة المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء اكان عجزا ام فائضا.

وستناول تطور النفقات العامة والإيرادات العامة ونسبة كل منهما للناتج المحلي الاجمالي وبيان المركز المالي وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء اكان عجزا ام فائضا وتحليله خلال مدة الدراسة 1980 -2012 وكما ياتي:

---

130) مهدي الحافظ الان والغد في الاقتصاد والسياسة ,منشورات الجمل ,بغداد,ط2009،1،ص167.

131)عبد الحسين محمد العنبكي : الاصلاح الاقتصادي في العراق- تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،بغداد،مركز العراق للدراسات،2008،ص81.

132)عادل العلي،المالية العامة والقانون المالي والضريبي،الجزء الاول ,عمان ,اثراء للنشر والتوزيع,ط2011،2،ص83.

133) العنبكي ,مصدر سابق،ص79.

1- تطور حجم النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة من 1980-1989

توضح البيانات الواردة في الجدول (4) الى ارتفاع النفقات العامة بالاسعار الثابتة من (18275.78) مليون دينار عام 1980 الى (22704.41) مليون دينار عام 1981 بمعدل نموسنوي بلغ (24.2%) وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (48%)و(99.8%) تقريبا على التوالي في حين انخفضت الايرادات العامة بالاسعار الثابتة من (28711.03)مليون دينارعام 1980 الى (14923.85) مليون دينار عام 1981 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (48%) وكانت نسبة الايرادات العامة لهذين العامين الى الناتج المحلي الاجمالي (75.9%)و(65.6%) على التوالي و كان الفائض المتحقق عام 1980 مبلغ مقداره (10435.25)مليون دينار أي ان نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (27.6%)تقريبا ويعود السبب الى ارتفاع حجم الايرادات النفطية الى ان حرب الخليج الاولى لم تبدا الا اواخر الشهر التاسع من سنة 1980 مما ادى الى ظهور فائض بالموازنة علما ان الانتاج النفطي قبل الحرب كان (3.4) برميل يوميا,ولكن مع استمرار الحرب تدهور الانتاج النفطي من ناحية وارتفاع النفقات العسكرية مما ادى الى ظهور حالة العجز ووصل الى اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة عام 1982 اذ بلغ (13017.1) مليون دينار تقريبا بنسبة عجز للناتج المحلي الاجمالي بلغ(57.9%)حيث ارتفعت النفقات العامة بمعدل نمو سنوي بلغ (12.3%)وكانت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (113.5%) اما الايرادات العامة فقد انخفضت الى (12486.93)مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ(16.3%) وكانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (55.6%) تقريبا , في عام 1983 انخفضت النفقات العامة وكذلك نسبتها للناتج المحلي واستمرت بالانخفاض حتى عام 1986 , عادت النفقات العامة للارتفاع بمبلغ (14376.58) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (3.6%) في عام 1987,وكذلك فقد ارتفعت الايرادات العامة محققة مبلغ مقداره (10568.69) مليون دينار وكانت نسبتها للناتج المحلي 49.5%, وانخفض مقدار العجز

الى ادنى مستوى له اذ بلغ (3807.89) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي الاجمالي (17.8%) ويعود السبب الى ارتفاع اسعار النفط , ثم عادت النفقات العامة الى الانخفاض للعامين اللاحقين لتصل الى (13108.18) مليون دينار عام 1989 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.9%) وكانت نسبة النفقات للناتج المحلي الاجمالي

(بالاسعار الثابتة) قد بلغ (68.2%), وكذلك فان الايرادات العامة قد انخفضت عام 1988 لتصل الى (8168) مليون دينار وانخفض معدل نموها السنوي ليبلغ (-22.7%) ونسبتها للناتج المحلي كانت (42%) بلغ العجز في هذا العام (5195) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي (26.7%) وبعد انتهاء الحرب ارتفع الانتاج النفطي ليصل الى(2.9) مليون برميل يوميا عام 1989 وقد انعكس ذلك في ارتفاع الايرادات العامة لتصل الى (8355.597) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (2.3%) وبنسبتها للناتج المحلي بلغت(43.5%) وانخفض العجز في هذا العام ليصل إلى(4752.59) وكانت نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي بلغت (24.8%) تقريبا.وكان معدل النمو المركب للنفقات العامة والإيرادات العامة هو (-3.26) (-11.6)% على التوالي .

جدول (4)تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة من (1980-1989) بالاسعار الثابتة/مليون دينار

السنة	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة إلى GDP %	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو%	نسبة الايرادات العامة الى GDP %	الفائض او العجز	نسبة الفائض العجز الى GDP %
1980	18275.78	-	48.32	28711.03		75.9	10435.25	27.59
1981	22704.41	24.2	99.84	14923.85	-48	65.6	-7780.56	-34.21
1982	25504.06	12.3	113.53	12486.93	-16.3	55.6	-13017.1	-57.95
1983	18964.09	-25.6	95.41	9155.118	-26.7	46.1	-9808.98	-49.35
1984	15463.07	-18.5	72.79	9538.102	4.2	44.9	-5924.96	-27.89
1985	14646.08	-5.3	69.66	10476.05	9.8	49.8	-4170.03	-19.83
1986	13873.31	-5.3	68.45	8675.104	-17.2	42.8	-5198.2	-25.65
1987	14376.58	3.6	67.30	10568.69	21.8	49.5	-3807.89	-17.83
1988	13363	-7.1	68.76	8168	-22.7	42.03	-5195	-26.73
1989	13108.18	-1.9	68.27	8355.597	2.3	43.5	-4752.59	-24.76
معدل النمو المركب	-3.26				-11.6			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)و (4)

2- تطور حجم النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة من 1990-2002

من السمات الاساسية لهذه المدة هي بقاء العجز, اذ سجل اعلى مستوى له في عام 1990 اذ بلغ (3528.54) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي الاجمالي

(10.17%) و كانت النفقات العامة قد بلغت في هذا العام(8795.906) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (32.9-%) وكانت نسبتها للناتج المحلي الاجمالي (25.4%) اما الايرادات العامة فقد انخفضت هي الاخرى بمعدل نمو سنوي بلغ (37-%) بسبب انخفاض اسعار النفط وغزو العراقي للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليه ,وبعد قيام حرب الخليج الثانية في بداية عام 1991 اصاب الدمار القطاع النفطي مما ادى الى انخفاض الانتاج الى نصف مليون برميل يوميا ,لم يصدر منها سوى (39) الف برميل[134] ،مما اثر ذلك بشكل كبير على انخفاض الايرادات العامة حيث سجلت (915.3496) مليون دينار وبلغ معدل النمو السنوي للايرادات العامة ادنى مستو له خلال مدة الدراسة اذ بلغ(82.6-%) وكذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة فقد انخفضت الى(3788.049) مليون دينار بمعدل نمو سنوي منخفض جدا بلغ(56.9-%) وكانت نسبة النفقات العامة والايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (41.2) و(10)% تقريبا على التوالي .

استمر انخفاض النفقات العامة ونسبتها للناتج المحلي وبمعدلات نمو سالبه ومتباينة كما موضح بالجدول (5) بعد عام 1992 فقد بلغت النفقات العامة عام 1997 ادنى مستوى لها في هذه المدة بمبلغ (834.3196) مليون دينار بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغ (4%) كما تراجعت الايرادات العامة الى ادنى مستوياتها في عام 1995 اذ بلغت (153.2924) مليون دينار ونتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وافقت الامم المتحدة على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لترتفع الايرادات العامة الناجمة من تصدير النفط واستمرت بالارتفاع لتصل عام 2002 الى (1356.163) مليون دينار كما كانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي(4.5%)وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.6%),كما ان النفقات العامة اخذت بالارتفاع بعد عام 1997 لتصل عام 2002 الى (2359.686) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (30%) وبنسبة الى الناتج المحلي (7.8%) فقد سجل في هذه السنة عجزا بلغ (1003.52) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي الاجمالي (3.3%). وكان معدل النمو المركب للنفقات العامة والايرادات العامة هي (9.6-) و(9.9-) %على التوالي .

[134])مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العراقي,2008,ص308.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة لجأت إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وعد احد المصادر الرئيسية لهذا التمويل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني.[135]

نستنتج من ذلك ان حجم النفقات العامة للمدة من 1980-2002 تميزت بالتزايد بسبب ظروف الحرب وما تبعها من اثار سلبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية اذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو فاقت الزيادة الحاصلة في الايرادات العامة .

جدول (5) تطور حجم النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة من 1990-2002 بالاسعار الثابتة/مليون دينار

السنة	النفقات العامة بالاسعار الثابتة	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة الى GDP %	الايرادات العامة بالاسعار الثابتة	معدل النمو%	نسبة الايرادات العامة الى GDP %	الفائض او العجز	نسة الفائض العجز الى GDP %
1990	8795.906	-32.9	25.4	5267.37	-37	15.2	-3528.54	10.17
1991	3788.049	-56.9	41.2	915.3496	-82.6	10	-2872.7	31.3
1992	3874.057	2.3	28.6	594.6041	-35	4.4	-3279.45	24.2
1993	2640.803	-31.8	21.4	344.5674	-42	2.8	-2296.24	18.6
1994	1289.918	-51.2	12	165.9531	-51.8	1.5	-1123.97	10.5
1995	989.7739	-23.3	10.3	153.2924	-7.6	1.6	-836.481	8.7
1996	919.2386	-7.1	8.3	301.6106	96.8	2.7	-617.628	5.6
1997	834.3196	-9.2	4	565.3977	87.5	2.7	-268.922	1. 3
1998	1104.578	32.4	5.4	624.5028	10.5	3	-480.075	2.3
1999	1101.678	-0.3	3	766.4614	22.7	2	-335.216	0.9
2000	1521.733	38.1	3	1150.447	50.1	2.3	-371.286	0.7
2001	1814.573	19.2	5	1124.874	-2.2	3.1	-689.699	1.9
2002	2359.686	30	7.9	1356.163	20.6	4.5	-1003.52	3.3
معدل النمو المركب	-9.6			-9.9				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)و (4)

[135])اسماعيل عبيد حمادي:الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي-التشخيص وسبل المعالجة ,رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي,مركز العراق للدراسات,ص430.

3- تطور حجم النفقات العامة والايرادات العامة للمدة 2003-2012

تميزت هذه المدة من وجود فائض وبنسب متفاوته اذ سجل اعلى مستوى له في عام 2005 بلغ (4481.304) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي الاجمالي (19.21 %)في حين سجل ادنى مستوى للفائض في عام 2010 اذ بلغ (6.812363) مليون دينار وكانت نسبته للناتج المحلي الاجمالي (0.03%).

وبالاستعانة بالجدول (6) لتوضيح تطور النفقات العامة والايرادات العامة يلاحظ تراجع كل منهما حيث بلغت النفقات العامة (1093.508) مليون دينار عام 2003 بمعدل نمو سنوي بلغ (53.7-%) وكانت نسبتها للناتج المحلي الاجمالي(6.7%),وكانت الايرادات العامة (1183.853) مليون دينار للعام نفسه اذ كان معدل نموها السنوي(12.7-%) ونسبتها للناتج المحلي الاجمالي هو(7.25%)ويعود سبب التراجع لكل من النفقات والايرادات الى توقف اغلب المشاريع والخطط التنموية من جانب والاعمال التخريبية التي طالت المنشات النفطية من الجانب الاخر بسبب حرب الخليج الثالثة .

ازدادت النفقات العامة لتصل الى (13952.96) مليون دينار عام 2004 بمعدل نمو سنوي بلغ (1176%) وكانت نسبتها للناتج المحلي (60.33%),وارتفعت الايرادات العامة لتصل الى (14328.85) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (1110.4%) ونسبتها للناتج كانت (61.95%) ويعود السبب الى الزيادة الحاصلة في تصدير النفط و ارتفاع اسعاره ,تراجعت بعدها النفقات العامة والايرادات العامة في الاعوام (2005) ،(2006) و(2007) والسبب يعود الى تاثر الاقتصاد العراقي بالازمة المالية التي ضربت العالم الغربي نتيجة لانخفاض اسعار النفط , حيث سجلت كل من النفقات العامة والايرادات العامة معدلات نمو سنوية سالبة ,كما ان نسبتهما الى الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالتراجع وكما موضح بالجدول (6) والشكل البياني (3).

وفي عام 2008 ازدادت النفقات العامة الى (9154.597) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (48.2%) و ارتفاع في نسبتها للناتج المحلي ليصل الى (37.83%),كما ازدادت الايرادات العامة الى (12367.59) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (43.2%) لتصل نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الى (51.1%). وقد بلغ النمو المركب لمدة الدراسة للنفقات العامة 30.9 % وللايرادات العامة 63.82%.

جـدول (6) تطـور حجـم النفقـات العامــة والإيــرادات العامــة للمــدة 2003-2012 بالاســعار الثابتــة مليــون دينار

السنة	النفقات العامة بالاسعار الثابتة	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة الى GDP %	الايرادات العامة بالاسعار الثابتة	معدل النمو%	نسبة الايرادات العامة الى GDP %	الفائض او العجز	نسبة الفائض او العجز الى GDP %
2003	1093.508	-53.7	6.70	1183.853	-12.7	7.25	90.34	55
2004	13952.96	1176	60.33	14328.85	1110.4	61.95	375.89	63
2005	8366.193	-40	35.86	12847.5	-10.3	55.08	4481.30	.21
2006	8033.272	-4	40.59	10154.86	-21	51.31	2121.59	.72
2007	6175.537	-23.1	35.02	8638.746	-14.9	48.98	2463.21	.97
2008	9154.597	48.2	37.83	12367.59	43.2	51.1	3212.99	.27
2009	8334.538	-9	37.72	8753.481	-29.2	39.62	418.94	89
2010	10853.2	30.2	44.24	10860.01	24.1	44.27	6.81	03
2011	10205.6	-6	32.95	14654.71	34.9	47.32	4449.11	.37
2012	16161	58.4	47.76	164816.3	1024.7	487.16	148655.3	9.39
معدل النمو المركب	30.9			63.82				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)و (4)

شكل(3) يوضح تطور الايرادات العامة والنفقات العامة خلال مدة الدراسة

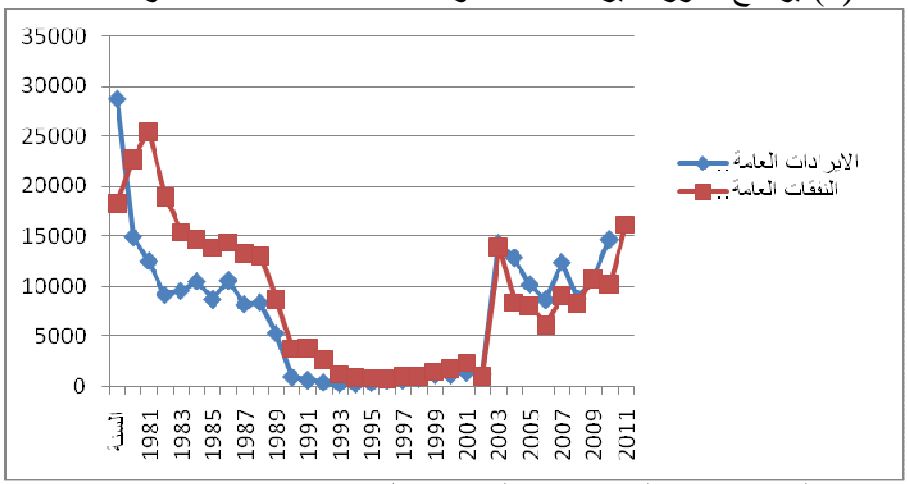

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4),(5),(6)

يتضـح مـن الشـكل البيـاني اعـلاه ان حجـم النفقـات العامــة للمـدة مـن 1981-2002 تميـزت بارتفاعهــا حيــث ســجلت مســتويات اعلــى مــن الايــرادات العامــة وذلــك بســبب الظـروف التـي مـر بهـا العـراق كمـا يتضـح مـن الشـكل البيـاني ان انخفـاض كـل مـن النفقـات

العامــة والايــرادات العامــة بشــكل عــام حتــى عــام 2002 ومــا تبعهــا مــن اثــار ســلبية علــى المســتوى الاقتصــادي والاجتمــاعي ,بعــدها ارتفعــت الايــرادات العامــة محققــة فائضــا اقتصاديا في عام 2003 استمر هذا الفائض حتى نهاية مدة الدراسة 2012

المبحث الثاني

تحليل الانفاق الحكومي الاجتماعي في العراق

تمهيد :

يتناول هذا المبحث تحليل اهم مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق والمتمثلة بما يعكسه الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة و الانفاق على الحماية الاجتماعية من اثر ايجابي على مستوى الرفاهية الاجتماعية. وستناول تلك المؤشرات الثلاثة اعلاه بالتفصيل في هذه مدة الدراسة 1980- 2012 .

أولا: الإنفاق على التعليم

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدرته وهو عماد التنمية الشاملة والذي يلبي احتياجاتها عن طريق تهيئة القدرات الوطنية ذات المستويات العلمية والفنية العالية والتي تروم التطور والنجاح والرفاهية لإفراد مجتمعها بعدما أخذت التطورات التكنولوجية والتغيرات التقنية تؤثر بشكل فعال في كل مظهر من مظاهر الحياة ,وقد اكتسب التعليم أهمية خاصة في تحسين الأفاق المؤاتية للنمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل وتوزيعه ورفع مستوى الصحة والتغذية وهو ما يؤدي إلى إسهامات متعددة الجوانب في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[136]

وتعد نشاطات وزارتي التربية والتعليم العالي المسؤولتين عن المستوى التعليمي والثقافي للسكان من اكبر النشاطات اتساعا وتأثيرا في المجتمع العراقي بمختلف مستوياته العلمية,وان قوة الأمم في هذا العصر تقاس بقوة عقول أبنائها وقدرتهم على الإبداع وتوظيف معارفهم العلمية في خدمة التنمية وخاصة ذوي المهارات الذين يمتلكون ثقافة الإتقان والجودة [137],فالتعليم سلعة رأسمالية وهو رأس مال غير مادي أكثر أهمية من رأس المال المادي ,اذ يمكن عد الإنسان المتعلم سلعة اجتماعية إذ تسهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك ويسهم في منع الجريمة ,وهو سلعة سياسية تعمق الانتماء الوطني وتساهم في البناء الديمقراطي للإنسان.[138]

تعد النفقات التعليمية من بين أوجه اقتصاديات التعليم وأهدافه لما لها من أهمية في تطوير الأداء التربوي والثقافي للمؤسسات التعليمية وللمراحل الدراسية كافة والتي تهيىء الملاكات العلمية وتكسبهم الخبرة اللازمة لخدمة المجتمع وتطوره ,وهي تمثل إحدى المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية بل وتعد عقبة في تطوير إمكانياتها

---

[136]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,تقرير التنمية البشرية لعام(2003),ص143.

[137]) ظافر حميد حسون ,دور التعليم في مأزق التنمية البشرية المستدامة في العراق,مجلة كلية التراث الجامعة,العدد السادس,بغداد,كلية التراث الجامعة,2010,ص16.

[138])رياض بدري ستراك,تخطيط التعليم واقتصادياته,الطبعة الأولى,عمان,إثراء للنشر,2008,ص48.

العلمية بسبب انخفاض مستوى دخلها القومي ,[139]واذ إن العراق يتمتع بدخل مرتفع نسبيا لانه دولة نفطية فلابد من إن ينعكس ايجابيا على النفقات التعليمية, لقد كان نظام التعليم في العراق احد ضحايا الحروب والصراعات والظروف الاقتصادية الصعبة الأمر الذي انعكس على تراجع نوعية التعليم بشكل مستمر ولاسيما خلال العقود الأخيرة بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد إسقاط النظام السابق بعد 2003/4/9 وما رافقها من عمليات تدمير للبنية التحتية التربوية سواء من جراء العمليات العسكرية للاحتلال أو ما أعقبها من عمليات إرهابية لاتزال متنامية الوقائع, ناهيك عن عدم استيعاب اثر النمو المتسارع في عوامل الضغط على النظام التربوي كنمو السكان مثلا وحراكه الاجتماعي ,كل تلك العوامل إضافة عبءا أخر على تركة النظام التربوي الثقيلة أصلا[140]ولتحليل تطور نفقات التعليم في العراق تم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث مراحل هي:

1- تطور نفقات التعليم للمدة 1980-1989

يوضح الجدول (7) تطور الإنفاق على التعليم (التربية والتعليم العالي) اذ سجل الإنفاق على التعليم عام 1980 مبلغ (514.6) مليون دينار وكانت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام (2.8%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.36%) إلا إن دخول العراق حرب الخليج الأولى أدى إلى تراجع نفقات التعليم ففي عام 1981 بلغت (512.4) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (0.4%) اذ تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى النفقات العامة إلى(2.3%) في حين ان نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت على حالها تقريبا, بسبب الزيادة في الإنفاق العسكري على حساب النفقات الأخرى ومن ضمنها الإنفاق على التعليم .

استمر الإنفاق على التعليم بالتراجع عام 1982 ليصل في عام 1983 إلى (354.01) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.1-%) حيث سجلت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام (1.9%) إما نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد أخذت هي الأخرى بالتراجع لتصل عام 1984 ادني نسبة سجلت في هذه المدة بلغت 9.9 %) وبمبلغ (318.8) مليون دينار. في الأعوام التي تلت عام 1984 اخذ الإنفاق على التعليم بالزيادة وبمعدلات نمو مضطردة وكذلك نسبة الإنفاق على التعليم إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الإنفاق على التعليم

[139])قصي الكليدار وآخرون,القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970-2002,مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ,العدد4, 2009,ص39.

[140])احمد خليل الحسيني,الفقر والدولة ,(بابل ,الدار العربية للطباعة),2010,ص127.

بالأسعار الثابتة أقصاه في نهاية المدة حيث بلغ (621.731) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (14.1%) وبنسبة بلغت أقصاها إلى النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت (4.7%) ويعود السبب في ذلك إلى انتهاء الحرب من جانب ومن جانب اخر ارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة من زيادة الصادرات النفطية والتي تعد المصدر الرئيسي لتلبية النفقات العامة ، وقد سجل معدل نمو مركب موجب خلال هذه المدة بلغت (1.9%).

جدول (7) يوضح تطور النفقات على التعليم للمدة من (1980-1989) بالاسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP
1980	514.6		2.8	1.36
1981	512.4	-0.4	2.3	2.25
1982	443.1	-13.5	1.7	1.97
1983	354.01	-20.1	1.9	1.78
1984	318.8	-9.9	2.1	1.50
1985	346.6	8.7	2.4	1.64
1986	353.3	1.9	2.5	1.74
1987	483.4	36.8	3.4	2.26
1988	544.9	12.7	4.1	2.80
1989	621.7	14.1	4.7	3.23
معدل النمو المركب	1.9			

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

2-تطور نفقات التعليم للمدة 1990-2002

الجدول (8) بوضح ان مستويات الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة انخفضت من (446.9603) مليون دينار عام 1990 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-28.1103%) اذ يمثل (5.1%) من النفقات العامة, إما نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعبر عن مدى توجه الحكومة واهتمامها بتخصيص الموارد لهذا القطاع الحيوي من (1.28%) عام 1990 إلى (0.272%) عام 1995 ويعود جزء كبير من أسباب الانخفاض إلى متغيرات الحصار الاقتصادي على المجتمع العراقي الذي بلغ أشده في منتصف عقد التسعينات وترتب عليه أعادة ترتيب أولويات الإنفاق

العـام ممـا أدى إلـى عـدم تجـانس الإنفـاق علـى التعلـيم وعـدم اسـتقراره فـي المـدة المـذكورة [141].

استمر الإنفـاق علـى التعلـيم بالانخفـاض ليصـل إلـى ادنـي مسـتوى لـه خـلال مـدة الدراسـة اذ بلـغ (31.18208) مليـون دينـار عـام 1997 بسـبب العقوبـات الاقتصـادية ومـا نجـم عنهـا مـن اثـأر اقتصـادية ومالية ثـم أخـذت بعـدها مؤشـرات الإنفـاق علـى التعلـيم بالارتفـاع ففـي عـام 1998 بلـغ الإنفـاق علـى التعلـيم (41.59004)مليـون دينـار أي بمعـدل نمـو سـنوي بلـغ (33.37802%) لتصـل فـي عـام 2002 وهـي مـا قبـل المرحلـة الانتقاليـة إلـى (125.902) مليـون دينـار بمعـدل نمـو سـنوي بلـغ (24.44218%) حيـث يمثـل نسـبة (5.3%) من النفقات العامة و نسبة (0.419%) من الناتج المحلي الإجمالي .

جـدول (8) يوضـح تطـور النفقـات علـى التعلـيم للمـدة 1990-2002 بالاسـعار الثابتـة/ مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP %
1990	446.96	-28.1103	5.1	1.288
1991	180.88	-59.5303	4.8	1.968
1992	147.23	-18.6042	3.8	1.085
1993	89.81	-38.9989	3.4	0.729
1994	41.53	-53.7543	3.2	0.387
1995	26.17	-36.9842	2.6	0.272
1996	33.78	29.08981	3.7	0.306
1997	31.18	-7.71003	3.7	0.150
1998	41.59	33.37802	3.8	0.202
1999	67.15	61.47134	6.1	0.182
2000	69.52	3.529631	4.6	0.136
2001	101.17	45.51761	5.6	0.280
2002	125.90	24.44218	5.3	0.419
معدل النمو المركب	-9.29			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

وقـد عملـت الحكومـة آنـذاك علـى رصـد المبـالغ اللازمـة لـدعم قطـاع التربيـة والتعلـيم فـي الخطـط السـنوية بعـد تنفيـذ مـذكرة التفـاهم وإدراكهـا مـدى التـدهور الـذي لحـق بالمؤسسـات

[141]) سالم توفيق النجفي ,التنمية البشرية في العراق :قيود الماضي وسياسات المستقبل ,مجلة الحكمة,بغداد,بيت الحكمة,العدد42,2006,ص61.

التعليمية وملاكاتها التدريسية في السنوات الخمس السابقة لهذه المدة وضرورة الحفاظ على استمرارية عملية التربية والتعليم وتقديم الخدمات التربوية لأوسع شريحة في المجتمع.[142]وبلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (9.29-%).

3- تطور نفقات التعليم للمدة من 2003-2012

استمرت النفقات على التعليم بالارتفاع اذ بلغت عام 2003 مبلغ (285.0282) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (126.4%) وبلغت نسبة نفقات التعليم إلى الإنفاق العام (26%) وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.7%) إما في عام 2004 فقد ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ (120.1%) وبلغت نسبتها إلى الإنفاق العام (4.5%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (2.7%) إلا أنها أخذت بالتراجع حتى بلغت أدنا مستوى لها خلال هذه المدة عام 2007 اذ بلغت (391.8685)مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (10.5-%) ويعود السبب إلى تنامي الإرهاب الطائفي وتراجع البني التحتية للقطاع التعليمي ,ثم عادت لترتفع مرة أخرى في الأعوام اللاحقة وكما في الجدول (9) والشكل البياني (4).

وبصورة عامة تحسن مستوى الإنفاق على التعليم (بالأسعار الثابتة)في إجمالي مدة الدراسة (1980-2012) إلا إن هذا التحسن لم يكن بضخامة حجم المشكلات والاختلالات والتي يكون بعضها موروثا والبعض الأخر يتعلق بتردي الأوضاع الأمنية مما أدى إلى عدم القدرة على تجاوز مشكلات النظام التربوي وعدم تحقيق غاياته الرئيسية ,فكانت ابرز هذه المشكلات هي عدم كفاية البنية التحتية بعدما تزايدت ظاهرة الازدواج المدرسي بوصفها تجسيدا لظاهرة الاختلال الأساسي في تقديم الخدمات التربوية ,فضلا عن الاختلال الهيكلي في تركيبة النفقات التعليمية والتي تذهب بنسبة (93%) كأجور ورواتب للموظفين وما تبقى لا يمكنه إن يحدث أثرا ايجابيا في تطور النظام التربوي.[143]

---

[142])عقيل حميد جابر الحلو,الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية(دراسة حالة العراق(,أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ,(غير منشورة),2009

[143])التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008),ص131.

جدول (9) تطور نفقات التعليم للمدة من 2003-2012 بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP %
2003	285.02	126.4	26	1.74
2004	627.39	120.1	4.5	2.71
2005	574.38	-8.4	6.9	2.46
2006	437.97	-23.7	5.5	2.21
2007	391.86	-10.5	6.3	2.22
2008	811.59	107.1	8.9	3.35
2009	1022.06	25.9	12.3	4.62
2010	1049.86	2.7	9.8	4.27
2011	1163.88	10.9	11.4	3.75
2012	1539.97	32.3	9.5	4.55
معدل النمو المركب	18.38			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق(3)

ويكشف هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض للإنفاق على التعليم إلى عدم اعتماد سياسة تصحيحية مناسبة لإعادة تأهيل القطاع التربوي وفق خطط مدروسة تتكفل بتلبية احتياجات هذا القطاع من اجل تمكين الناس في مواصلة دراستهم في المراحل الدراسية كافة .

شكل بياني (4) يوضح الانفاق على التعليم بالاسعار الثابتة للمدة 1980- 2012

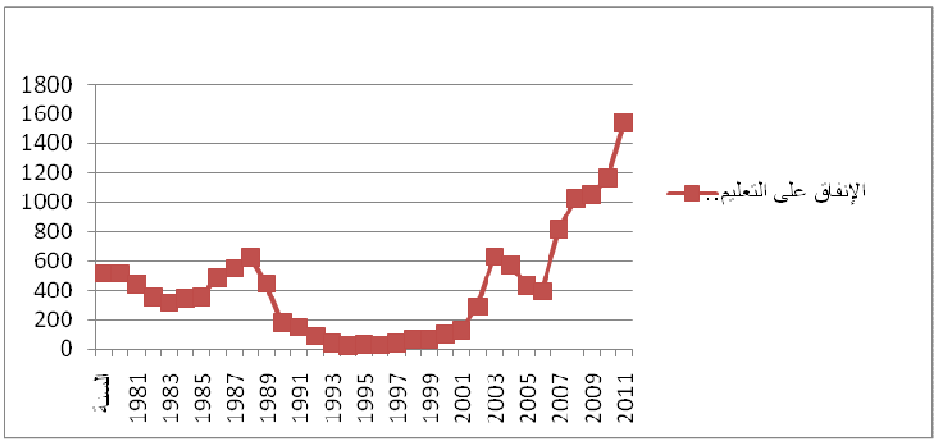

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جداول (7)(8)(9)

من خلال الشكل البياني اعلاه يتضح انخفاض الانفاق على التعليم اثناء مدة الثمانينات بسبب حرب الخليج الاولى عادت بالارتفاع التدريجي في نهاية هذه المدة لتصل اعلى مستوى لها في عام 1989.عادت مرة اخرى في مدة التسعينات بالانخفاض لتصل الى مستويات منخفضة جدا اثرت بصورة كبيرة على المستوى التعليمي وارتفاع نسبة العزوف عن المدارس بسبب العقوبات

الاقتصادية الدولية وضعف القدرة الاقتصادية لطبقة واسعة من المجتمع ,اما بعد عام 2003 فقد ازداد الانفاق على التعليم بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وعودة العراق في تصدير النفط.
وقد بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة لنفقات التعليم 3.38, وهذا يعني بان النمو المركب لنفقات التعليم لمدة الدراسة كان موجبا ومن ثم فان ذلك انعكس على زيادة عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية واعداد الخرجين فضلا عن التوسع في عدد المدارس والجامعات على مستوى العراق خلال تلك المدة .

ثانيا – الإنفاق على الصحة :

يعد مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات التي تعكس مدى الحماية والاهتمام من قبل الدولة في تنمية هذا القطاع,كونه ذا علاقة وثيقة بالتنمية البشرية وان صحة الإنسان مكون رئيس من مكوناتها إذ أنها وثيقة الصلة ببناء القدرات البشرية وتوظيفها توظيفا فعالا في النشاط الإنتاجي.إن الحالة الصحية للسكان في أي بلد هي عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية لذلك البلد.[144]

لقد تأثرت الأوضاع الصحية في العراق وبشكل واضح للعيان بالتطورات التي مرت بالبلاد وما تركته من آثار .ولان الأنفاق بصورة عامة ومنه الإنفاق على الصحة بصورة خاصة يتاثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية,فقد تم تقسيم الأنفاق على الصحة إلى ثلاث مدد وهي:

1-الإنفاق على الصحة للمدة من 1980-1989

اذ بلغ الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة عام 1980مقدار (335.25) مليون دينار وكانت نسبتها إلى الإنفاق العام بلغت (1.8%) تقريبا , وكما في الجدول (10).اذ نلاحظ إن الإنفاق على الصحة قد زاد عام 1981 إلى (407.81) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (21.6%) اذ ازدادت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.79%) وهي أعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة (1980-2012) ويعود السبب الرئيس إلى إدخال القطاع الصحي ضمن الخطة الخمسية الانفجارية (1981-1985) والتي فشلت فيما بعد نتيجة دخول العراق حرب الخليج الأولى والاهتمام الحكومي بهذا القطاع باعتباره جزء من المعركة.تراجع الإنفاق على الصحة في الأعوام اللاحقة ليصل أدنى مستوى له خلال هذه المدة عام 1984 بلغ (228.02) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (9.5-%) وكانت نسبة الإنفاق على هذا القطاع إلى الإنفاق العام (1.5%) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.07%)

[144])وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009,(بغداد,دائرة السياسات المالية والاقتصادية ,كانون الأول,2010),ص65.

,ازداد الإنفاق بصورة متذبذبة للقطاع الصحي في الأعوام التي تلت 1984 لتصل عام 1989 إلى (273.56) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (14.8%) اذ كانت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام (2.1%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.42%),إما معدل النمو المركب لهذه المدة بلغت (2.01-%).من ذلك يتضح ان ظروف الحرب قد عكست أثارها السلبية على القطاعات بصورة عامة وعلى القطاع الصحي بصورة خاصة مما أدى إلى تذبذب الأهمية النسبية للقطاع الصحي بالنسبة للحكومة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (10).

جدول (10) تطور الأنفاق على الصحة للمدة من 1980-1989 وبالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
1980	335.25		1.8	0.88
1981	407.81	21.6	1.8	1.79
1982	331.97	-18.6	1.3	1.47
1983	251.96	-24.1	1.3	1.26
1984	228.02	-9.5	1.5	1.07
1985	250.56	9.9	1.7	1.19
1986	274.13	9.4	2	1.35
1987	251.21	-8.4	1.7	1.17
1988	238.3	-5.1	1.8	1.22
1989	273.56	14.8	2.1	1.42
معدل النمو المركب	-2.01			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

2- الإنفاق على الصحة للمدة من 1990-2002

اما بالنسبة للانفاق على الصحة لهذه المدة فقد شهد تذبذبا وتراجعا كبيرا لاسباب سياسية واقتصادية رافقت هذه المدة. ويتضح من الجدول (11) الانخفاض الكبير في حجم الإنفاق الصحي والذي من خلاله يمكن ان نبين مدى توجه الحكومة في إدارة هذا القطاع الاجتماعي.

لقد انخفض مستوى الإنفاق على الصحة في عام 1990 إلى (193.36) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (29.3-%) وكانت نسبته إلى الإنفاق العام (2.2%) إما نسبته إلى الناتج المحلي فقد بلغت (0.557%).

خخخ

الجـــدول (11) تطـــور الإنفـــاق علـــى الصـــحة بالأســـعار الثابتـــة للمـــدة 1990-2002 مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
1990	193.36	-29.3	2.2	0.557
1991	69.75	-63.9	1.8	0.758
1992	52.93	-24.1	1.4	0.390
1993	27.71	-47.6	1.1	0.224
1994	15.08	-45.6	1.2	0.140
1995	8.21	-45.6	0.8	0.085
1996	7.99	-2.7	0.9	0.072
1997	12.39	55.1	1.5	0.059
1998	13.91	12.3	1.3	0.067
1999	12.37	-11	1.1	0.033
2000	13.40	8.3	0.9	0.026
2001	11.54	-13.8	0.6	0.032
2002	7.14	-38.1	0.3	0.023
معدل النمو المركب	-22.4			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

واستمر الإنفاق على الصحة بالانخفاض الشديد حتى سجل عام 1996 مبلغ (7.99) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.7-%) اذ كانت نسبته إلى الإنفاق العام(0.9%) والى الناتج المحلي الإجمالي (0.072%) بعدها اخذ بالارتفاع المتذبذب ليصل عام 2001 إلى (11.54) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.8-%) ,انخفض بعدها في عام 2002 ليصل إلى (7) مليون دينار تقريبا حيث بلغ الإنفاق على الصحة ادني مستوى له وكذلك نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

وكان معدل النمو المركب لهذه المدة قد بلغ (22.4-%) وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والمالية التي مر بها العراق خلال تلك المدة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

3- الإنفاق على الصحة للمدة 2003-2012

لقد شهد القطاع الصحي تدهورا واضحا وملموسا خلال المدة ما بعد 2003 وذلك بسبب طبيعة الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وحالة الانفلات الأمني والسياسي وتعرض العديد من المؤسسات الصحية المختلفة إلى حالات السرقة والنهب والحرق. وكذلك ادى ذلك الى تدهور في حالة البنية التحتية للمؤسسات الصحية بسبب محدودية التمويل والاستثمار فيها. فضلا عن استمرار حالة الانقطاع في التيار الكهربائي ومياه الشرب, وهجرة العديد من الاطباء وذوي المهن الصحية الى خارج البلاد بسبب عمليات القتل والتهديد للعاملين في هذه المؤسسات مما انعكس سلبا على كفاءة اداء القطاع الصحي ومؤسساته المختلفة.[145]

وعند تحليل المؤشرات الصحية فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة نستعين بالجدول (12).

جدول (12) تطور الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة للمدة من 2003-2012 مليون دينار

السنة	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP %
2003	113.19	1483.7	10.4	0.693
2004	296.94	162.3	2.1	1.283
2005	354.03	19.2	4.2	1.517
2006	231.06	-34.7	2.9	1.167
2007	165.89	-28.2	2.7	0.941
2008	205.21	23.7	2.2	0.848
2009	435.69	112.3	5.2	1.972
2010	437.81	0.5	4.03	1.784
2011	492.15	12.4	4.8	1.589
2012	783.32	59.2	4.85	2.315
معدل النمو المركب	21.34			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

ويتضح من الجدول (12) ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي إلى (113.19) مليون دينار عام 2003 محققا معدل نمو سنوي بلغ (1483.7%) اذ بلغت نسبة الإنفاق على هذا القطاع إلى الإنفاق العام (10.4%) وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.693%) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وبداية عهد جديد متمثلا بسقوط النظام بعد

[145])وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2007,بغداد,دائرة السياسات المالية والاقتصادية,ص55.

عام 2003,ارتفع الإنفاق على الصحة بعدها ليصل إلى (354.0381) مليون دينار عام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ (19.2%) مع انخفاض نسبته إلى الإنفاق العام حيث بلغت (4.2%) إما نسبة الإنفاق على الصحة الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (1.5%) تقريبا وثم انخفض إلى (165.89) مليون دينار عام 2007 ثم ارتفع بعدها الإنفاق على الصحة إلى إن وصل (783.32) مليون دينار تقريبا عام 2012 .

ويعود السبب في تذبذب مستويات الإنفاق على الصحة إلى عدم استقرار الأوضاع العامة التي يشهدها العراق عبر العقود الماضية وعدم اعتماد خطط مدروسة لإدارة المرافق العامة في العراق .مما انعكس على مستوى الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام وكذلك بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي .وقد بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (21.34%) وهي اعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة.

شكل بياني (5) يوضح الانفاق على الصحة بالاسعار الثابتة للمدة 1980- 2012

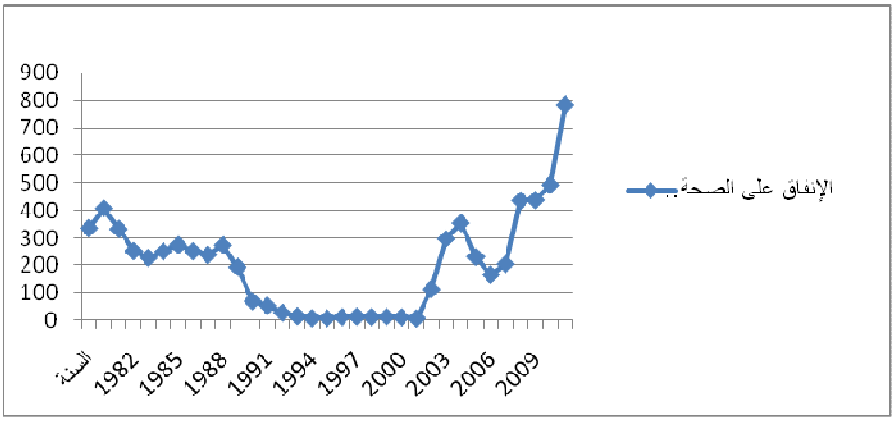

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(3)

من خلال الشكل البياني يتضح انخفاض الانفاق على الصحة في الثمانينات حيث كان الانخفاض متذبذبا اما في التسعينات فقد انخفض الانفاق على الصحة حيث وصل الى ادنى مستوى له في عام 2002 بعدها ارتفع الانفاق على القطاع الصحي محققا اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة عام 2012.

ثالثا- الإنفاق على الحماية الاجتماعية:

من المعلوم إن العراق مر بظروف عصيبة أدت إلى نتائج كارثية في كل مجالات الحياة كان أخرها الاحتلال والأعمال التخريبية والإرهابية التي تحول من دون عودة الحياة إلى طبيعتها ,حيث تزدحم البيئة الاجتماعية في العراق بالمخاطر,ويمكن القول إن اتساع مساحة الفئات الهشة من أهم المشكلات المتفاقمة التي تتفاعل فيها المتغيرات .إن

ضخامة المخاطر التي هددت النسيج الاجتماعي منذ عام 1980 حتى اليوم تجد أمثلتها في معظم المدن والأرياف العراقية ولا يضاهيها إلا فقر السياسات والبرامج التنموية الفاعلة[146],كل ذلك ينعكس سلبا على مجمل الأوضاع الصحية والتربوية والإنتاجية والمعيشية وغيرها.

ولتحليل مؤشرات الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بالإنفاق عليها فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مدد هي :

1- **تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة 1980-1989**

في عام 1980 صدر قانون للرعاية الاجتماعية المرقم (126) الذي تم بموجبه إنفاق (0.014)مليون دينار في العام نفسه اذ كانت الأسر المشمولة قليلة جدا بلغت (147) أسرة لذا نجد إن نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة جدا لا تمثل أهمية نسبية لأي منهما وكما موضح بالجدول (13),وفي عام 1981 ارتفع الإنفاق على الحماية الاجتماعية اذ بلغ (16.57) مليون دينار محققا معدل نمو سنوي بلغ (118357.1%) وشهدت نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا إلى كل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.07%)و(0.07%) على التوالي ويعود السبب إلى زيادة إعداد الأسر المشمولة بقانون الحماية الاجتماعية حيث تضاعفت إعدادها لتصل (23047) أسرة, إما في عام 1982 فقد ارتفعت النفقات على الحماية الاجتماعية لتصل أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (بالأسعار الحقيقية الثابتة) بلغت (50.28) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (203.5%) وارتفعت أهميتها النسبية بشكل كبير إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (0.2%)و(0.22%) على التوالي ,أخذت بعد ذلك بالانخفاض في الأعوام الثلاثة اللاحقة لتصل في عام 1985الى (21.95) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (7.6-%) والسبب يعود إلى التوقف في شمول اسر أخرى من جانب وانخفاض إعداد الأسر التي كانت مشمولة بالحماية الاجتماعية (بسبب الوفيات التي حصلت لبعض معيلي الأسر المشمولة) من جانب أخر , لتنخفض الأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (0.1%)لكل منهما تقريبا , وفي عام 1986 ارتفعت نفقات الحماية الاجتماعية إلى (41.73)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.1%) لترتفع الأهمية

[146])الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ,ج1, 2006, ص131.

النسبية لنفقات الحماية الاجتماعي إلى النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (0.3%) و(0.2%) على التوالي ,وفي عامي 1987 انخفضت النفقات على الحماية الاجتماعية إلى (24.77%) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (40.7-%) وانخفضت معها الأهمية النسبية لها لكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي, وتذبذب بعدها ارتفاع النفقات على الحماية الاجتماعية ليصل في نهاية المدة عام 1989 إلى (26.57%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.2%) وكانت نسبة النفقات على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام (0.13%) والى الناتج المحلي الإجمالي (0.1%). وقد بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة هو (112.2%).

جدول (13)تطور النفقات على الحماية الاجتماعية 1980-1989 بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
1980	0.014		0.0008	0.0003
1981	16.57	118357.1	0.07	0.0728
1982	50.28	203.5	0.2	0.2238
1983	29.34	-41.6	0.2	0.1476
1984	23.76	-19.03	0.2	0.1118
1985	21.95	-7.6	0.1	0.1043
1986	41.73	90.1	0.3	0.2059
1987	24.77	-40.7	0.2	0.1159
1988	26.52	7.1	0.2	0.1364
1989	26.57	0.2	0.2	0.1384
معدل النمو المركب	112.2			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

2-تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة 1990 -2002

من المعلوم إن العمل الاجتماعي بما فيه الحماية الاجتماعية ارتبط أساسا بجهد الدولة المركزية ولم لم يكن لمنظمات المجتمع المدني او للجهد الفردي الطوعي دور يذكر فيه ولذلك تراجعت الأنشطة على نحو ملحوظ بعد فرض الحصار الدولي على العراق عام 1990 وتراجعت قدرت الدولة على تمويل تلك الأنشطة.[147]ولتحليل مؤشر الإنفاق على الحماية الاجتماعية نستعين بالجدول (14), اذ تراجع الإنفاق على الحماية

[147])عدنان ياسين ,وعبد الحسن جواد العباسي,الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق,دراسات اجتماعية,العدد 28 ,بيت الحكمة ,بغداد,2012,ص22.

الاجتماعية في بداية هذه المدة عام 1990 الى (21.71) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (18.3-%) ,والأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام بلغت (0.2%) وللناتج المحلي كانت (0.06%), استمر الانخفاض في نفقات الحماية الاجتماعية بمعدلات نمو سنوية متباينة لتصل عام 1993 إلى (2.62) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ تقريبا (28.9-%),ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية عام 1994 إلى (3.79) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (44.8%),ثم تراجع الإنفاق على الحماية الاجتماعية عام 1995 إلى (2.67) مليون دينار وفي عام 1996 ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي بلغ (2.1%),تراجع الإنفاق على الحماية الاجتماعية في السنوات اللاحقة ليصل أدنى مستوى بلغه اثناء مدة الدراسة عام 1999 اذ بلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الحقيقية إلى (1.43) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (21.9-%) حيث كانت الأهمية النسبية إلى كل من الإنفاق العام والناتج النحلي الإجمالي منخفضة جدا بلغت (0.1%) و(0.003%) على التوالي . ازداد الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الأعوام اللاحقة ويعود السبب إلى إن الحكومة قد أدركت سوء الأحوال التي وصلت اليها الأسر المشمولة بالحماية الاجتماعية فجاءت بتعديل على قانون الحماية الاجتماعية في 2000/6/1 لترتفع بمعدلات متفاوتة حتى وصلت عام 2002 إلى (3.84) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3%) تقريبا لتصل نسبتها إلى الإنفاق العام إلى (0.2%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.01%) وكما في الجدول (14).

جدول (14) تطور الانفاق على الحماية الاجتماعية 1990- 2002 بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
1990	21.71	-18.3	0.2	0.062
1991	6.55	-69.8	0.2	0.071
1992	3.68	-43.8	0.1	0.027
1993	2.62	-28.9	0.1	0.021
1994	3.79	44.8	0.3	0.035
1995	2.67	-29.7	0.3	0.027
1996	2.72	2.1	0.3	0.024
1997	2.13	-21.6	0.3	0.010
1998	1.83	-14.3	0.2	0.008
1999	1.43	-21.9	0.1	0.003
2000	2.49	74.2	0.2	0.004
2001	3.72	49.6	0.2	0.010

2002	3.84	2.978	0.2	0.012
معدل النمو المركب	-12.5			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

وقد سجل معدل نمو مركب سالب لهذه المدة بلغ (12.5-%), اذ نلاحظ بان حجم النفقات على الحماية الاجتماعية قد انخفض عما كان علية عام 1990 وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وقد عانى اغلب افراد المجتمع العراقي من انخفاض في مستوى المعيشة والذي يتطلب زيادة عدد الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية وزيادة حجم الانفاق على تلك الشبكة , الا ان هذا لم يتحقق خلال تلك المدة لذا كان معدل النمو لتلك المدة سالبا.

3- تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمدة من 2003 -2012

ازدادت النفقات على الحماية الاجتماعية في الأعوام التي أعقبت عام 2002 بسبب التحول الذي حصل في العراق عام 2003, اذ ازدادت النفقات على الحماية الاجتماعية بمعدلات مرتفعة ولكنها كانت متذبذبة ,ففي عام 2003 بلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية (9.50)مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (147.8%) وكذلك فقد ارتفعت الأهمية النسبية لنفقات الحماية الاجتماعية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (0.9%) و(0.058%) على التوالي استمرت النفقات على الحماية الاجتماعية بالزيادة حتى وصلت عام 2007 إلى (122.18) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.8%) وبلغت نسبتها إلى الإنفاق العام أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت (2%) وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.692 %), وكما في الجدول (15).

جدول (15) تطور النفقات على الحماية الاجتماعية 2003-2012 بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنة	الإنفاق الحماية الاجتماعية بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP
2003	9.50	147.8	0.9	0.058
2004	14.73	55.1	0.1	0.063
2005	23.88	62.05	0.3	0.102
2006	103.71	334.3	1.3	0.524
2007	122.18	17.8	2	0.692
2008	119.02	-2.6	1.3	0.491
2009	22.6	-81.01	0.3	0.102

2010	74.73	230.7191	0.7	0.304
2011	67.59	-9.56	0.7	0.218
2012	123.43	95.95	0.8	0.391
معدل النمو المركب	30.14			

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

ونلاحظ من الجدول (15) بانه عام 2008 انخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.6-%) تلاه انخفاض كبير جدا عام 2009 اذ كانت النفقات على الحماية الاجتماعية قد بلغت (22.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (81.01-%) وبلغت أهميتها النسبية إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (0.3%) و(0.102%), ونلاحظ كذلك بان نفقات الحماية الاجتماعية ازدادت عام 2010 إلى (74.73%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (230.7%) انخفضت بعدها عام 2011 ويعود السبب الى انخفاض اعداد الاسر التي تم شمولها في العام السابق نتيجة حصول بعض التجاوزات التي ادت الى شمول اسر غير مستحقة , ثم عادت مرة اخرى إلى الارتفاع لتصل إلى (123.43) مليون دينار في نهاية المدة عام 2012 ونسبتها إلى كل من الإنفاق العام والناتج المحلي بلغت (0.8%)و(0.39%)على التوالي ,وقد سجل معدل نمو مركب لهذه المدة بلغ (30.14%).

وقد بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة 1980- 2012 معدل 31.97% ، ونستنتج مما تقدم بان الانفاق على الحماية الاجتماعية شهد تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (1980-2012) والذي تمثل بزيادة عدد الاسر المشمولة بالشبكة وزيادة في حجم المبالغ المخصصة من قبل الدولة للشبكة وهذا ما انعكس ايجابيا على الفئات المشمولة من المجتمع وكما في الشكل البياني (6).

شكل بياني (6) الانفاق على الحماية الاجتماعية للمدة 1980- 2012

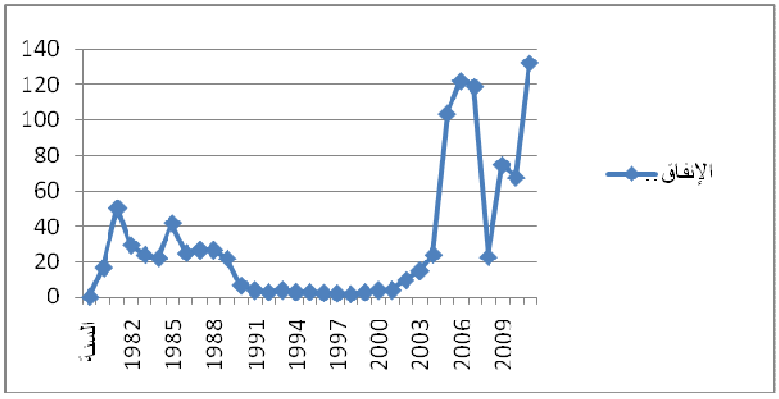

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (13)، (14) ،(15)

من خلال الشكل اعلاه يتضح مدى الانخفاض في الانفاق على الرعاية الاجتماعية اثناء مدة التسعينات وهي تعكس مدى ضخامة المخاطر التي عصفت بالمجتمع العراقي نتيجة العقوبات الاقتصادية التي هددت النسيج الاجتماعي حيث لم تستطع الدولة انذاك من حل اهم المشاكل الاجتماعية (التهميش الاجتماعي).عاد الانفاق على الرعاية الاجتماعية بالارتفاع بشكل عام مع ارتفاع عدد الاسر المشمولة بالرعاية الاجتماعية.

الفصل الثالث

قياس وتحليل الاثر المتبادل بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق

المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل

المبحث الثاني:تحليل الاثر المتبادل بين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول

تمهيد :

سيتم في هذا الفصل استعراض الإطار النظري والنتائج القياسية والإحصائية التي سنحصل عليها من تقدير أنموذج الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائي , وسنقوم باستخدام الأساليب القياسية الحديثة منها اختبار ديكي فولر و اختيار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لكرانجر وتحليل الأنموذج المقدر بأسلوب VAR.

المبحث الأول:- الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل

اعتمد الباحث في التحليل القياس الاقتصادي على استخدام نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي(Vector Autoregression Estimates (VAR، لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ، اذ انه في هذا النوع من النماذج لا توجد متغيرات خارجية ، والتي توصف بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات خلال الزمن.

وتتضمن هذه الطريقة:-

أولاً:- اختبار استقرارية البيانات Stationarity Data :

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك إن طبيعة السلاسل الزمنية تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى وجود ظاهرة الانحدار الزائف Spurious Regression للمتغيرات. ويقال عن بيانات السلسلة الزمنية بأنها مستقرة، عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً على المحور السيني (محور الزمن) أي أنها تتذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل، أما إذا كان هناك تذبذب في البيانات وتعتمد على اتجاه زمني فيقال عن السلسلة الزمنية في هذه الحالة بأنها غير مستقر Non Stationary ([148]).

ومن اهم الأساليب الإحصائية المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبار جذر الوحدة Unit Root Tests وذلك من خلال المعادلة الاتية:-

$$y_t = \rho y_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (y_t) المتغير في المدة (t)، و(V_t)حد الاضطراب والذي يتصف بوسط حسابي مساوي إلى الصفر(μ=0) وتباين ثابت (σ^2=1) و(cov (V_t=0.

فعندما تكون (ρ =1) مقبولة إحصائياً فأن ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني من جذر الوحدة([149]).

وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة، لابد من معالجتها من خلال اخذ الفروق. ولمعالجة (y_t) إذا كانت غير مستقرة، يتم أخذها بصيغة الفروق للدرجة (d ,..... ,1,2) لجعلها مستقرة. وبهذا يقال عن السلسلة الزمنية بأنها متكاملة (Integrated) من الدرجة (d)، ويعد اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller من اهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة Unit Root .

([148]) عدنان الوردي: أساليب التنبوء الإحصائي ـ طرق وتطبيقات، البصرة ،جامعة البصرة، 1990، ص258.

([149]) Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995, P. P 256-258.

و يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة بشكل أساس على تقدير النماذج الآتية([150]):-

A - (بدون حد ثابت واتجاه زمني)، كما في الانموذج الآتي:-

$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t$$

B - (مع حد ثابت وبدون اتجاه زمني)، و كما في الانموذج الآتي:-

$$\Delta y_t - \alpha + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t$$

C - (مع حد ثابت واتجاه زمني)، كما في الانموذج الآتي:-

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (α) الحد الثابت، و(T)الاتجاه الزمني، وتمثل (K) مدة الإبطاء.

وفي آخر الأمر يجب تحديد المديات المثلى للتباطوء الزمني (j)، وذلك من خلال استخدام معيار اكايك Akaike Information Criterion (AIC).

ثانياً:- اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لكي يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية (مهما كان اتجاهها) بين متغيرين مقبولاً، لابد من أن تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة Integrated من درجة واحدة. وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (Y_t, X_t) تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر Error term مستقر عند الدرجة صفر$u_t \sim I(0)$ ولا يعاني من جذر الوحدة. وبعد أن يتم التحقق من إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الأساسية بأنها مستقرة وبعد تحديد درجة تكاملها وباستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) فان هذا التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك Cointegration test للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج([151]).

وقد تم استخدام اختبار جوهانسن في تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات، وان اختبار جوهانسن الذي اقترحه (Johansen and Juselius 1990)([152]) و (Johansen 1991)([153])، يستخدم عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين أو حتى عندما يكون عددهما اثنين. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen) اختبارين احصائين:-

الأول:- اختبار الأثر Trace test، والذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل أو يساوي العدد (9)، مقابل الفرض البديل العام غير المقيد (r=9).

أما الاختبار الثاني:- فهو اختبار القيمة العظمى Maximal eigen value، ويتعلق هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) قيمة للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) قيمة للتكامل المشترك.

([150]) D.A.Dickey & W.A.Fuller: Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, Vol. 49, NO.4, 1981, P.P 1057-1071.

([151]) Benjamin S.Cheng: Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2), Summer1999, P.P 184-192.

([152]) Johansen .S & Juselius.K: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol 52, 1990 P.P 169-210.

([153]) Johansen .S: Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometric A, 1991, P.P 1551-1580.

ثالثاً:- اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية Granger Causality Test

يستخدم نموذج كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية في اغلب دراسات السلاسل الزمنية، أي لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.

ووفقاً لما جاء به كرانجر، هو أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب تغير في متغير آخر، لذلك فان المتغير (Y) يتسبب بواسطة المتغير (X)، اذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) من خلال القيم الماضية لـ$(X$ و$Y)$ سوية افضل من القيم الماضية لـ(Y) فقط، و تتخذ اتجاهات السببية أربعة احتمالات ([154]):-

1- اتجاه أحادي السببية من X الى Y: $X \rightarrow Y$

2- اتجاه أحادي السببية من Y الى X: $Y \rightarrow X$

3- سببية ثنائية الاتجاه: $X \longleftrightarrow Y$

4- الاستقلالية: $X - Y$

أن الصياغة العامة لنموذج السببية، والذي يمكن عن طريقه اختبار العلاقة بين متغيرين اقتصاديين وتحديد اتجاه السببية لهما وفقاً لما ذكر في أعلاه، تكون كالأتي ([155]):-

$$Y_t = \beta_o + \alpha_o X_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + u_t$$

$$X_t = \gamma_o + \delta_o Y_t + \sum_{i=1}^{m} \gamma_i X_{i-1} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j Y_{t-j} + v_t$$

إذ أن كل من (β_j, α_i) تمثل المعاملات التي توضح الاثار لـ(n,m) من القيم الجارية والماضية للمتغيرين (Y_t, X_t) على المتغير(Y_t). وتمثل كل من (δ_j و γ_i) المعاملات التي توضح الاثار لـ(n,m) من القيم الجارية والماضية لكل من المتغيرين (Y_t, X_t) على المتغير (X_t). وتمثل (u_t, v_t) حدود الخطأ غير المترابطة، والتي لها وسط حسابي يساوي صفراً وتباين ثابت.

وان تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين (Y_t, X_t) يكون طبقاً لنتائج اختبار فرضية العدم $(H_o: \alpha_i = o)$ في المعادلة الأولى المشار إليها في أعلاه، وفرضية العدم $(H_o: \delta_j = o)$في المعادلة الثانية المشار إليها في أعلاه لكل قيم (j, i) باستخدام الاحصاءة F (F-Statistic) أو اختبار والد (Wald Test) وكما يلي:-

- فإذا كانت $\alpha_i = o$ و $\delta_j = o$ $(\forall\ i,j \geq o)$ فان هذا يعني ان المتغيرات مستقلة ولا توجد اي علاقة سببية بينهما.
- أما إذا كانت $\alpha_i \neq o$ $(\exists\ i, \geq o)$، فان هذا يدل على إن X تسبب Y.
- أما في حالة $\delta_j \neq o$ $(\exists\ j, \geq o)$،فان هذا يدل على ان Y تسبب X.
- أما إذا كانت $\alpha_i \neq o$ و $\delta_j \neq o$ $(\exists\ i,j, \geq o)$، فان هذا يدل على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين $(Y$ و$X)$. وان القيم الحاضرة والماضية لكل من المتغيرين تؤثر على القيم الحاضرة للمتغير الأخر.

رابعاً:- تقدير انموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك وفقاً للصيغة الاتية:-

---

([154])Syed M.Ahsan, C.C.Kwan & Balbir S.Sahni: Causality Between Government Consumption Expenditure And National Income:OECD Countries, Public Finance Vol.44(2), 1989, P.P 204-224

([155]) M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath: Causality Between Government Expenditures And Economic Growth: An Examination Using Cointegration Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996, P.P 166-184.

$$\Delta Y_t = \alpha_o + \sum_{i=1}^{L} \alpha_{1i}\, \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{K} \alpha_{2j} \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 u_{t-1} + V_t$$

$$\Delta X_t = \beta_o + \sum_{j=1}^{K} \beta_{1j} \Delta Y_{t-j} \sum_{i=1}^{L} \beta_{2i}\, \Delta X_{t-i} + \lambda_2 u_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (Δ) صيغة الفروق من الدرجة الأولى، وتمثل (u_{t-1}) حدود الخطأ المقدرة. وبعد ذلك لابد من ملاحظة معنوية المعلمة (λ_1) السالبة، والتي تمثل نسبة عدم التوازن في المتغير التابع والذي لابد من تعديله تباعاً في الأجل القصير ([156]).

خامسا : توصيف متغيرات الأنموذج المستخدم في التحليل

وقد تم تحديد وتوصيف أهم المتغيرات المستخدمة في تحليل الأثر المتبادل بين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة 1980– 2012 ، إذ تم استخدام بيانات المتغيرات بالقيم الحقيقية (الاسعار الثابتة) وباعتماد سنة 1988 كسنة أساس وذلك لاستبعاد اثر التضخم الذي يجعل قيمة المتغير غير دقيقة وبعيده عن قيمته الحقيقية.

وكانت أهم المتغيرات التحليل القياسي للدراسة هي :

Gdprate : ويعكس متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنية الإنتاج وحجم النشاط الاقتصادي في البلد حيث تم حسابة من خلال اخذ الفروق في التغير فيGDP كمؤشر للنمو الاقتصادي للبلد.

Gdphelth : نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP% ويقاس هذا المؤشر كنسبة مئوية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة بصحة افراد المجتمع ومدى ارتباطها ببناء القدرات البشرية وتوظيفها الفعال في النشاط الانتاجي وذلك من خلال حجم الانفاق على القطاع الصحي .

Gdpedu : نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP% ويعكس هذا المؤشر مدى توجه واهتمام الحكومة بتخصيص الموارد لقطاع التعليم ، خاصة وان مخرجات التعليم تساهم وبشكل كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي اذا ما تم توظيف تلك التخصيصات في رفع كفاءة وزيادة مهارات افراد المجتمع.

Gdpsocial : نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى GDP% ، يعكس هذا المؤشر حجم المخصص من قبل الدولة لبرامج الحماية الاجتماعية المختلفة كالرعاية الاجتماعية والضمان

([156])Ghali, Khalifah:"Public Investment And Private Capital Formation In Vector Error-Correction Model Of Growth", Applied Economics,1998, P.P.837-844.

الاجتماعي ومخصصات العاطلين عن العمل والمرتبات التقاعدية وغيرها والتي تؤدي الى خفض معدلات التهميش الاجتماعي والفقر .

Gdpsocial welfare : وتم قياس اوجه الانفاق الحكومي ذي الطابع الاجتماعي من خلال ما مخصص للانفاق على التعليم والانفاق على الصحة وكذلك الانفاق على الحماية الاجتماعية ، اذ تعكس مدى توفر سبل الرفاهية لافراد المجتمع من خلال توفر تلك الخدمات الاساسية .

المبحث الثاني

تحليل الاثر المتبادل بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق

اولا : قياس وتحليل العلاقة بين بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي:

قبل تحليل العلاقة بين مؤشر الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، سيتم قياس وتحليل مكونات مؤشر الرفاهية الاجتماعية وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال استخدام متغيرات نسبة الانفاق على الصحة الى GDPونسبة الانفاق على التعليم الى GDP وكذلك نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية الى GDP كمكونات للانفاق الاجتماعي مع متغير النمو الاقتصادي وبيان اثر العلاقة بينهما.

1:-اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF Test)

قبل تحليل نتائج نموذج VAR لتحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة، فأن ذلك يتطلب معرفة فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، ويعد اختبار جذر الوحدة ADF الموسع من النماذج المستخدمة لمعرفة الاستقرارية فيما بين المتغيرات، وقد تم الحصول على النتائج التالية، وكما في الجدول (16).

جدول (16) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		a	B	a	b
log Δgdp	1	-2.31	-0.09	-7.25**	-6.91
logΔ edu	1	-1.08	-1.37	-4.88**	-3.06
logΔ helth	1	-1.37	-0.51	-4.79**	-2.93
logΔ socal	1	-3.08	-2.81	-6.31**	-5.36

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،على التوالي.

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي(5) الى (20).

ويلاحظ من الجدول (16) بأن السلسلة الزمنية الأصلية غير ساكنة، لذلك تم إعادة اختبار فرض جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى First Difference للسلسلة الأصلية لمعرفة رتبة أو درجة التكامل Integrated Order ، ويتم تقدير الصيغة التي تحقق الشروط السابقة وهي عدد فترات الإبطاء وبوجود قاطع فقط أو قاطع واتجاه عام للسلسلة.

وان السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة I(1)، وذلك لان (t) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وان هذه السلسلة البيانية قد استقرت بعد اخذ الفروق الأولى لها وبوجود قاطع واتجاه عام.

2:- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test)

يتعلق مفهوم التكامل المشترك Cointegration بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية، فإذا كان لسلسلتين أو أكثر تكاملاً مشتركاً فسيكون لها اتجاه عشوائي مشترك.

وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، وبما أن التحليل يحتوي على اربعة متغيرات داخلية، لذلك إذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، فعلى الأكثر يوجد ثلاث متجهات للتكامل المشترك فيما بينهما.

وكما في اختبار جذر الوحدة السابق، يجب تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات وتحديد ما إذا كان الاختبار يحتوي على قاطع واتجاه عام في نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR)([157]).

وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج وكما في الجدول (17):

جدول (17) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية Statistic Value	القيم الحرجة Critical Value
1- اختبار Trace			
r=0	r>1	47.85**	42.47
r≤1	r>2	29.79**	19.94
r≤2	r>3	15.49**	7.74
r≤3	r>4	3.84	4.04
2- اختبار Maximum			
r=0	r=1	27.58**	22.53
r=1	r=2	21.13**	12.20
r=2	r=3	14.26**	7.69
r=3	r=4	3.84	5.04

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ، على التوالي.

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.(21)

ويلاحظ من الجدول بأن هناك ثلاثة متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، أي أن المتغيرات ترتبط بعلاقة في الأجل الطويل وذلك حسب نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمىMaximum لجوهانسن، وقد تم قبول فرضية وجود قيمة تكامل مشترك واحد على الأكثر وكذلك الحال بالنسبة لثلاث متجهات، في حين تم رفض فرضية وجود اربعة متجهات على الأكثر وعند مستوى معنوية (5%).

واعتماداً على نتائج الاختبارين trace و Maximum تفترض الدراسة وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك، وبالتالي تعني هذه النتائج نفي إمكانية وجود الانحدار الزائف.

3:- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality):-

ولأجل معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات، فقد تم استخدام اختبار كرانجر للسببية بين المتغيرات، وقد كانت نتائج الاختبار كما في الجدول (18):

جدول (18) اختبار السببية لكرانجر بين متغيرات الدراسة

العلاقة	F. Statistic	Probability
Log education → Log ΔGDP	2.34996	0.05872
Log ΔGDP → Log education	4.74439	0.03767
Log health → LogΔGDP	0.11352	0.73860
Log ΔGDP → Log health	5.84805	0.02210
Log social → Log ΔGdp	0.42999	0.51716
Log ΔGdp › Log social	0.45570	0.50499
Log education → Log health	3.97103	0.05578

([157]) Enders. Walter, Op.Cit, P.173.

Log health → Log education	15.5446	0.00047
Log social → Log education	7.6E-05	0.99310
Log education → Log social	0.56099	0.45989
Log social → Log health	1.51110	0.22885
Log health → Log social	0.01796	0.89433

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.الملحق القياسي (22)

ونستنتج من الجدول أعلاه (18) بوجود علاقة سببية وباتجاهين متعاكسين بين النمو الاقتصادي ومؤشر التعليم، أي ان العلاقة تبادلية بينهما ، إذ أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تطور التعليم كمدخلات ومخرجات من خلال زيادة حجم الانفاق على القطاع التعليمي وفي الاتجاه الاخر فان زيادة الانفاق على التعليم يرفع من كفاءة ومهارات افراد المجتمع وبالتالي يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي .

وايضا نلاحظ العلاقة التبادلية (السببية)بين النمو الاقتصادي والانفاق على الصحة تكون باتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى زيادة الانفاق على الصحة .

اما بالنسبة للمتغيرات النمو الاقتصادي والانفاق على الحماية الاجتماعية , فانه لا توجد علاقة سببية بينهما وذلك لانخفاض حجم الانفاق المخصص لبنود الحماية الاجتماعية .

وايضا يمكن ملاحظة العلاقة السببية بين مؤشري التعليم والصحة , اذ ان كل متغير يؤثر على الاخر ايجابيا , مع عدم وجود علاقة سببية بين مؤشري الحماية الاجتماعية والتعليم , مع عدم وجود علاقة سببية من الصحة الى الحماية الاجتماعية.

4:- تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:-

قبل إجراء تحليل النموذج، فان الأمر يتطلب معرفة عدد التخلفات لمتغيرات النموذج، وكانت نتائج التحليل وحسب عدة معايير او مؤشرات وكما في الجدول (19):

جدول (19) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.35e+19	55.40	55.58	55.46
1	128.44*	3.19e+17*	51.64*	52.56*	51.94*

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.

AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكوارز.

HQ: معيار هانان ـ كوين.

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.الملحق القياسي (23)

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترة واحدة وذلك اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC ومعيار هانان- كوين، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه.

ولمعرفة فيما إذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني (7):

شكل (7) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات بعض اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي

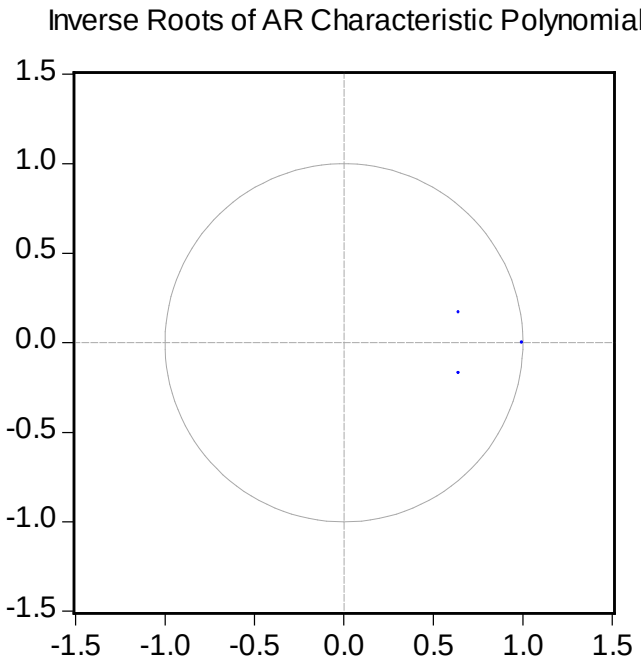

المصدر:ـ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

ويلاحظ بان جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة وحسب الشكل البياني أعلاه، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين ، وعلى ضوء ذلك وعدم وجود مشكلة عدم استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

ويلاحظ من نتائج نموذج VAR المقدر الموضح في الجدول (20)، بان اثر بعض اوجه الانفاق الاجتماعي (الإنفاق على التعليم ، الإنفاق على الصحة والإنفاق على الحماية الاجتماعية) على التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمتد لفترة (سنة واحدة)، وحسب المؤشرات السابقة، لذلك يبنى النموذج على فترة تخلف أو إبطاء واحدة، وكانت المتغيرات المؤثرة على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) هي التغير في الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة والذي يرتبط بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية والمعلمة معنوية، في حين ان زيادة الإنفاق على التعليم للسنة السابقة بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة GDP بنسبة (0.2%)،أي ان العلاقة موجبة بين المتغيرين ويعكس انخفاض نسبة العلاقة بينهما إلى ضعف اثر ومساهمة مخرجات التعليم على رفع معدلات النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة لزيادة الإنفاق على الصحة بنسبة (1%) للسنة السابقة ، فإنها تؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.09%) ، وذلك بسبب ضعف التخصيصات لقطاع الصحة على الرغم من أهمية زيادة الإنفاق على القطاع الصحي لأهميته في المحافظة على صحة إفراد المجتمع في رفع الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة لمتغير الإنفاق على الحماية الاجتماعية ، فان بالإمكان ملاحظة وجود العلاقة العكسية بينهما، إذ إن زيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية بنسبة 1% ستؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.08 % .

جدول (20) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	لوغاريتم التغير في الناتج المحلي الإجمالي ΔLog GDP	لوغاريتم الإنفاق على التعليم Δ Log EDU	لوغاريتم الإنفاق على الصحة Log HEALTH Δ	لوغاريتم الإنفاق على الحماية الاجتماعية Δ Log SOCIAL
C	2527.88 (3240.03) [0.78]	-73.03 (71.15) [-1.02]	-12.68 (39.52) [-0.32]	7.12 (5.85) [1.21]
$\Delta Log\ GDP_{(-1)}$	0.459 (0.108) [8.80]	0.002 (0.002) [1.12]	0.0001 (0.001) [0.13]	0.0002 (0.0002) [1.09]
$\Delta Log\ EDU_{(-1)}$	0.202 (1.44) [2.48]	1.276 (0.27) [4.67]	0.37 (0.15) [2.45]	-0.05 (0.02) [-2.41]
$\Delta Log\ HEALTH_{(-1)}$	0.087 (1.49) [4.32]	0.53 (0.49) [1.08]	0.36 (0.27) [1.31]	0.09 (0.04) [2.39]
$\Delta Log\ SOCIAL_{(-1)}$	-0.081 (8.01) [-1.79]	0.90 (1.91) [0.47]	-0.09 (1.06) [-0.08]	0.40 (0.15) [2.59]
R^2	0.868	0.880	0.848	0.459
F.Statistic	44.48	49.54	37.66	5.74
Log Likelihood	-322.65	-200.46	-181.65	-120.54
Akaike AIC	20.47	12.84	11.66	7.84
Schwarz SC	20.70	13.07	11.89	8.07

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي من خلال مخرجات الملحق القياسي (34).

وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية للنموذج بمقدار (86%) وان النموذج معنوي لجميع المتغيرات (اختبار t) وللنموذج ككل من خلال معلمة اختبار F .

أما بالنسبة للمتغيرات التي تؤثر على متغير التعليم فان كل المتغيرات وهي التغير في الناتج المحلي الإجمالي و التعليم والصحة والحماية الاجتماعية لسنة سابقة ترتبط بعلاقة طردية مع الإنفاق على التعليم للسنة الحالية،أي ان جميع المتغيرات لهم اثر ايجابي على تطور قطاع التعليم و تسهم المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق على التعليم بقوة تفسيرية مقدارها (88%).

أما المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق على الصحة، فان الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة والإنفاق على التعليم لسنة سابقة والإنفاق على الصحة لسنة سابقة يرتبطان بعلاقة موجبة مع الإنفاق على الصحة للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة عكسية بين الإنفاق على الصحة للسنة الحالية والإنفاق على الحماية الاجتماعية لسنة سابقة ، إذ إن زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية للسنة السابقة تؤدي إلى خفض الإنفاق على الصحة من خلال المساهمة في تحسن الوضع الصحي والمعيشي لإفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة.

وكذلك بالنسبة لمتغير الحماية الاجتماعية للسنة الحالية فانه يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع متغيرات التغير في الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة والإنفاق على الصحة لسنة سابقة والإنفاق على الحماية الاجتماعية لسنة سابقة ، عدا متغير الإنفاق على التعليم لسنة سابقة والذي يرتبط مع الحماية الاجتماعية بعلاقة عكسية ، أي ان زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 1% تؤدي الى خفض نفقات الحماية الاجتماعية بنسبة 0.05 % من خلال تحسن المستوى التعليمي للإفراد وبالتالي سعيهم للحصول على فرص عمل مما يؤدي إلى خفض مخصصات الحماية الاجتماعية .

وحسب اختبار F المحسوبة يتضح ان النماذج الثلاثة معنوية.

ثانيا :قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي:

تهدف الدراسة الى تحديد ومعرفة نوع العلاقة السببية والتبادلية بين اوجه الانفاق الاجتماعي * ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق ولمدة الدراسة 1980- 2012 ، وتحديد فيما إذا كانت العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين وحجم تلك العلاقة لمعرفة مدى تحقق الرفاهية الاجتماعية في العراق خلال المدة المذكورة وانعكاس ذلك على تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

وقبل اجراء التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين اوجه الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، فانه سيتم بيان حجم الانفاق على الرفاهية الاجتماعية وبنودها المختلفة (الصحة ، التعليم والحماية الاجتماعية) في العراق خلال مدة الدراسة 1980- 2012 ، والذي يوضح المستويات المنخفضة لما مخصص لبنود الانفاق المختلفة ، فقد بلغ نسبة 0.02% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1980 .

وقد تراوحت نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية الى الناتج المحلي الاجمالي بين 0.01-0.04% خلال المدة من 1980 – 2002، وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة قياسا باهمية تلك الخدمات المقدمة لافراد المجتمع ومستوى تحقيق الرفاهية لهم ، الا انها شهدت انخفاضا كبيرا جدا بعد عام 2003 ، وكما في الجدول (21).

جدول (21) يوضح اجمالي نفقاتذات الطابع الاجتماعي ونسبتها الى GDP

السنة	الانفاق على الرفاهية الاجتماعية مليون دينار	نسبة الانفاق على الرفاهية الاجتماعية الى الناتج المحلي الاجمالي %
1980	849.89	0.0225
1981	936.81	0.0412
1982	825.36	0.0367
1983	635.32	0.0319
1984	570.62	0.0268
1985	619.14	0.0294
1986	669.25	0.0330
1987	759.47	0.0355
1988	809.72	0.0416
1989	921.87	0.0480
1990	662.03	0.0191

0.0279	257.18	1991
0.0150	203.84	1992
0.0097	120.14	1993
0.0056	60.41	1994
0.0038	37.05	1995
0.0040	44.50	1996
0.0022	45.71	1997
0.0027	57.33	1998
0.0022	80.96	1999
0.0016	85.41	2000
0.0032	116.44	2001
0.0045	136.88	2002
0.0249	407.72	2003
0.0406	939.08	2004
0.0408	952.31	2005
0.0391	772.75	2006
0.0385	679.94	2007
0.0469	1135.82	2008
0.0670	1480.35	2009
0.0636	1562.41	2010
0.0556	1723.62	2011
0.0725	2455.73	2012

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

1

:- اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF Test)

قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR،سيتم اجراء اختبار استقرارية البيانات للتاكد فيما إذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة (مستقرة) أم لا، ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (22)، وبناءً على نتائج الجدول أدناه لاستقرارية المتغيرات، توضح النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ولكل المستويات للمتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية (5%) مما يتطلب إجراء الاختبار على الفروق الأولى.

ووفقاً لنتائج الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى، يتم رفض فرضية احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة، وبذلك فان النتائج معنوية، أي أنها مستقرة بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) لمتغير GDP rate ، و (1%) لمتغير SOCIALWELFARE.

جدول (22) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		a	b	a	b
GDP RATE	2	-2.309	-0.094	-7.252*	-4.911
SOCIALWELFARE	2	-0.680	-1.486	-5.921*	-5.254

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،على التوالي.
المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.(25)

و هذا يعني بان المتغيرات معنوية عند الفرق الأول وبوجود اتجاه وقاطع وهذا ما سيتم الاعتماد عليه عند تحليل نتائج الدراسة..

2:ـ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test)

لقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول (23):

جدول (23) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية Statistic Value	القيم الحرجة Critical Value
1- اختبار Trace			
r=0	r>0	8.840	15.494
r≤1	r>1	4.370**	3.921
2- اختبار Maximum			
r=0	r=1	7.969	14.264
r=1	r=2	4.370**	3.921

*، **، ***، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،10% ، على التوالي.
المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي(33).

ونستنتج من الجدول أعلاه بوجود على الأقل متجه مشترك واحد بين المتغيرات، وأيضاً ترتبط هذه المتغيرات بعلاقة في الأجل الطويل.

3:ـ اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

لقد تم إجراء اختبار السببية لكرانجر على متغيرات الدراسة لبيان اتجاه السببية ونوع العلاقة بين المتغيرات وكانت النتائج كالأتي:

جدول (24) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F. Statistic	Probability
gdp rate → SOCIALWELFARE	1.82	0.097
SOCIALWELFARE → gdp rate	8.26	0.001

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

وهذا يعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات، إذ إن العلاقة تكون مؤثرة وايجابية (معنوية عند مستوى 1%) من الرفاهية الاجتماعية الى النمو الاقتصادي ، أي إن زيادة الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية ستؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، وكذلك توجد اتجاه للسببية من النمو الاقتصادي إلى الرفاهية الاجتماعية مع ملاحظة معنوية العلاقة السببية عند مستوى 10% وهذه النتيجة تنسجم مع حجم الإنفاق على بنود الرفاهية الاجتماعية المختلفة ، اذ ان تلك النفقات للرفاهية الاجتماعية لا تنسجم مع الحاجة الفعلية والوضع المعيشي ومستوى البطالة والتفاوت في الدخل بين إفراد المجتمع.

4:ـ تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:ـ

قبل التحليل يتطلب الأمر تحديد عدد فترات الإبطاء أو التخلفات في نموذج VAR، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار كما موضح في الجدول (25)، إذ يتم اختيار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار AIC وسكوارز SC فضلاً عن HQ كمؤشرات أساسية، إذ سيتم تقدير متجه

الانحدار الذاتي غير المقيد VAR بمستوى المتغيرات وباستخدام فترات إبطاء مختلفة اعتماداً على مؤشر AIC و SC، إذ يتم اختيار التخلف الذي له اقل قيمة لهما.

جدول (25) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	63189.58	16.72	16.82	16.75
1	107.89	1736.939	13.13	13.41	13.22
2	16.95*	1176.657*	12.74*	13.30*	12.89*

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).
LR: اختبار LR.
FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.
AIC: معيار اكايك.
SC: معيار سكوارز.
HQ: معيار هانان ـ كوين.

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EVIEWS 7.

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترتين اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

ومن خلال الشكل البياني (8) يتضح بان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار (VAR Satisfies The Stability Condition) ، إذ أن جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل (8) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات اوجه الانفاق الاجتماعي **والنمو الاقتصادي**

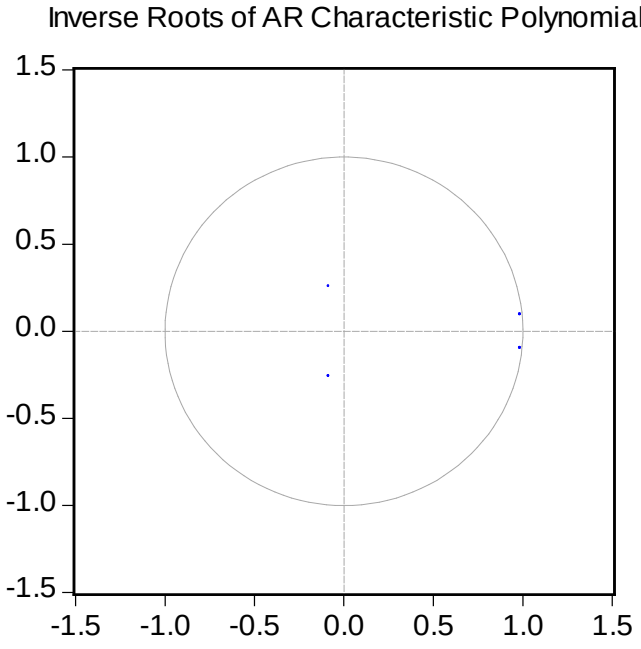

المصدر:ـ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS 7

ويوضح الجدول (26) نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي، استناداً إلى نتائج التحليل القياسي، إذ يتبين بان نسبة الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية موجبة ومعنوية مع نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الحالية، إذ أن الزيادة بنسبة (1%) في نسبة الانفاق في الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (3.67%) أو (0.07%) على التوالي، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة أو لسنتين السابقتين يرتبط بعلاقة موجبة ايضا مع معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.95%) و (0.08%) على التوالي .
وان القوة التوضيحية للنموذج تقدر بـ (92%) وان النموذج معنوي ككل وحسب الاختبار الاحصائي F.

أما بالنسبة للمتغيرات المؤثرة على نسبة نفقات الرفاهية الاجتماعية الى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية فأن يرتبط بعلاقة موجبة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة وسنتين سابقتين، إلا إن إثرهما المعنوي ضعيف مع متغير نسبة إنفاق الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة طفيفة في نسبة نفقات الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.005%) و (0.001%) على التوالي ، إضافة إلى وجود العلاقة الموجبة والمعنوية بين متغيرات نسبة الإنفاق الرفاهية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة وسنتين مع متغير الرفاهية الاجتماعية للسنة الحالية. وان القوة التوضيحية تفسر (83%) من المتغيرات الكلية في النموذج، و أن المتغيرات معنوية على مستوى النموذج ككل.

جدول (26) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	ΔGDP rate	ΔSOCIALWELFARE
C	4294.361 (2869.06) [1.496]	-0.003 (0.003) [-0.972]
$\Delta GDP\ rate_{(-1)}$	0.953 (0.157 [6.034]	0.005 (0.006) [0.273]
$\Delta GDP\ rate_{(-2)}$	0.082 (0.175) [1.014]	0.001 (0.002) [0.498]
$\Delta SOCIALWELFARE_{(-1)}$	3.671 (1.306) [3.764]	0.844 (0.202) [4.166]
$\Delta SOCIALWELFARE_{(-2)}$	0.071 (2.943) [4.065]	0.058 (0.201) [0.291]
R^2	0.921	0.833
F.Statistic	76.46	32.64
Log Likelihood	-304.65	114.41
Akaike AIC	19.97	7.05

Schwarz SC	20.21	6.82

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.الملحق القياسي (34)

ونستنتج من ذلك بأن قنوات انتقال الأثر من بنود الإنفاق ذات الطابع الاجتماعي كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية إلى النمو الاقتصادي أكثر أثرا من انتقال الأثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى اوجه الانفاق الاجتماعي وذلك حسب مؤشر السببية لكرانجر ومعنوية المتغيرات في نموذج التحليل القياسي.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مخصصات الانفاق ذات الطابع الاجتماعي الى الناتج المحلي الاجمالي الا ان اثرها اكثر قياسا بانتقال الاثر من النمو الاقتصادي الى الانفاق الاجتماعي ، وان كل ذلك ينسجم مع حجم التخصيصات لبنود الانفاق الاجنماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة مما يتطلب زيادة حجم الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من اجل رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية في العراق وانعكاس ذلك ايجابا على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، وان ذلك يتطلب ضرورة الاهتمام بالخدمات المقدمة لافراد المجتمع وزيادة التخصيصات للخدمات الأساسية وكذلك توفير قاعدة بيانات وتحديد خريطة الحرمان على مستوى العراق.

ان اوجه الانفاق الاجتماعي في العراق يعكس مدى مساهمة ذلك المؤشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي عندما تهدف سياسة الإنفاق في مجال الرفاهية الاجتماعية الى بناء رأس المال البشري وتطوير البني التحتية وتوفير فرص العمل وحماية العاطلين عن العمل وبالتالي فان المحصلة النهائية ستكون العلاقة تبادلية وباتجاهين متعاكسين من الرفاهية الاجتماعية إلى النمو الاقتصادي وبالعكس.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

لقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اعتمادا على النتائج المتحققة فيها ومن اهمها :

1- ان النمو المركب لنفقات التعليم لمدة الدراسة كان موجبا ومن ثم فان ذلك انعكس على زيادة عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية واعداد الخرجين فضلا عن التوسع في عدد المدارس والجامعات على مستوى العراق خلال تلك المدة .

2- تذبذب مستويات الإنفاق على الصحة وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع العامة والغير مستقرة للبلد وعدم اعتماد خطط مدروسة لإدارة المرافق العامة في العراق ، مما انعكس على مستوى الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام وكذلك بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ،وان معدل النمو للانفاق على الصحه كان متقلبا بين القيم السالبة والموجبة وعدم ارتباطها مع نمو الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس انخفاض التخصيصات على الصحة سلبا على انتاجية العامل وبالتالي على النمو الاقتصادي لانخفاض مساهمة العامل في رفع وتحسين الانتاجية .

3- ان الانفاق على الحماية الاجتماعية شهد تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (1980-2012) والذي تمثل بزيادة عدد الاسر المشمولة بالشبكة وزيادة في حجم المبالغ المخصصة من قبل الدولة للشبكة وهذا ما انعكس ايجابيا على الفئات المشمولة من المجتمع , لذلك كانت معدل النمو لاجمالي المدة موجبا وبمقدار 31.97% ، الا ان تلك النسبة كانت منخفضة قياسا بالناتج المحلي الاجمالي وعليه لم تساهم في خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشي للافراد .

4- وجود علاقة سببية وباتجاهين متعاكسين بين النمو الاقتصادي والانفاق على التعليم، أي ان العلاقة تبادلية بينهما ، اذ ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تطور التعليم كمدخلات ومخرجات من خلال زيادة حجم الانفاق على القطاع التعليمي وفي الاتجاه الاخر فان زيادة الانفاق على التعليم سيؤدي الى رفع كفاءة ومهارات افراد المجتمع ومن ثم يؤدي الى المساهمة الى رفع معدلات النمو الاقتصادي .

5- وايضا نلاحظ العلاقة التبادلية (السببية) بين النمو الاقتصادي والانفاق على الصحة تكون باتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى الانفاق على الصحة ، في حين ان المخصصات على الصحه لم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- ان العلاقة بين متغيرات النمو الاقتصادي والانفاق على الحماية الاجتماعية , فانه لا توجد علاقة سببية بينهما وذلك لانخفاض حجم الانفاق المخصص لبنود الحماية الاجتماعية وبالتالي لم تساهم في تحسين المستوى المعيشي لافراد المجتمع وتحسين معدلات النمو الاقتصادي .

7- ان اثر مكونات الرفاهية الاجتماعية (الانفاق على التعليم ، الانفاق على الصحة والانفاق على الحماية الاجتماعية) مع التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمتد لمدة (سنة واحدة)، وحسب المؤشرات السابقة، لذلك يبنى النموذج على مدة تخلف أو إبطاء واحدة.
8- ان زيادة الانفاق على التعليم للسنة السابقة بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة GDP بنسبة (0.2%)،أي ان العلاقة موجبة بين المتغيرين ويعكس انخفاض نسبة العلاقة بينهما الى ضعف اثر ومساهمة مخرجات التعليم نتيجة لانخفاض حجم التخصيصات في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
9- أما بالنسبة لزيادة الانفاق على الصحة بنسبة (1%) للسنة السابقة ، فإنها تؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.09%) ، وذلك بسبب ضعف التخصيصات لقطاع الصحه على الرغم من اهمية زيادة الانفاق على القطاع الصحي لاهميته في المحافظة على صحة افراد المجتمع في رفع الانتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

10- وبالنسبة لمتغير الانفاق على الحماية الاجتماعية ، فان بالامكان ملاحظة وجود العلاقة العكسية بينهما، اذ ان زيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية بنسبة 1% ستؤدي الى خفض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.08 % وهذا ينسجم مع عدم وجود العلاقة السببية بينهما نتيجة لانخفاض نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية الى الناتج المحلي الاجمالي .

التوصيات :

وبناءا على الاستنتاجات السابقة فقد توصلت الدراسة الى عدة توصيات وهي :
1- اتباع سياسات التنويع الاقتصادي من اجل التغلب على مشاكل الاقتصاد الريعي ومساهمة القطاعات الرئيسة الصناعه والزراعه والخدمات في رفع معدلات نمو اقتصادي .
2- العمل على زيادة حجم التخصيصات والانفاق على قطاع التعليم لما له من اهمية ايجابية في تحسين مهارات الافراد ورفع الانتاجية وانعكاس ذلك على تحقيق النمو الاقتصادي .
3- دعم وتطوير قطاع الصحه ، اذ ان زيادة الانفاق على الصحه سيؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم انتقال قنوات التاثير الى النمو الاقتصادي أي ان الاثر ايجابيا بينهما.
4- زيادة تخصيصات الحماية الاجتماعية وكذلك عدد المشمولين بتلك الشبكة لما له من اثر ايجابي في زيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية لافراد المجتمع .
5- اجراء حزمة من السياسات الاقتصادية الهادفة لرفع رفاهية المجتمع ومن ثم انتقال الاثر الايجابي الى النمو الاقتصادي للبلد ، ولاسيما في مجال توفير فرص العمل وتقليل التفاوت في الدخول بين الافراد وتوفير الرعاية والحياة الحرة الكريمة لجميع افراد المجتمع .
6- تطوير البنى التحتية والخدمات وربطها بقطاعات الاقتصاد الانتاجية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنسجم مع ما متوفر من موارد في البلد.

7-رسم سياسة اجتماعية واضحه واجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على سن قانون للحماية الاجتماعية يوفر حياة لائقة لافراد المجتمع وتقديم الخدمات الاساسية لهم .

8-عدم النظر الى الانفاق على الرعاية الاجتماعية ككلفة اجتماعية على الاقتصاد بل كمحفز للنمو لكونه عاملا يستقطب مجمل القوى العاملة , ويعزز راس المال البشري.

9- تستطيع السياسة الاجتماعية القيام بدور فاعل في تحقيق النمو المتوازن بين مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع العراقي , اذا ما اعتمدت في خططها وبرامجها المبادئ الواقعية والعملية , واذا ما تبنت مطلب الشفافية والحياد في تنفيذ هذه البرامج والخطط .

10- ان ارتباط العراق بالمؤسسات المالية والنقدية العالمية سوف يحتم علية الالتزام بتطبيق البرامج الاصلاحية , الامر الذي يؤثر سلبا في مستوى الرفاه في المجتمع العراقي وان هذا يتطلب ان تنسجم تلك الاصلاحات التي يتم اجرائها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق من اجل المحافظة على توفر المستوى المعيشي اللائق لافراد المجتمع .

13- ضرورة قيام الجهات المختصة بتطبيق الخطط في مجال مكافحة لغرض التخلص من الحرمان المستشري في البلد سواء التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها .

المصادر والمراجع

غغغغ

اولا–المصادر العربية:

القران الكريم

ا– الكتب

1– ابدجمان , مايكل, منصور,الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد إبراهيم , دار المريخ للنشر,الرياض,2010.

2– ابن منظور, لسان العرب,ج13.

3– اورتيز .ازابيل,السياسة الاجتماعية , برنامج الامم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية,نيويورك ,يونيو,2007

4– البدوي .احمد زكي , معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية, بيروت,1978.

5– تقي , عبد سالم واخرون, رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ,مركز العراق للدراسات ,بغداد,2009.

6– تلون , فريدرك ,مدخل إلى الاقتصاد الجزئي, ترجمة وردية راشد, الطبعة الاولى, مجد الجامعية للنشر بيروت 2008

7– جوارتيني ,جيمس, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , دار المريخ للنشر,الرياض,1999.

8– الحافظ ,مهدي , الان والغد في الاقتصاد والسياسة ,الطبعة الاولى ,منشورات الجمل ,بغداد, 2009.

9– الحبيب , فايز , نظريات التنمية والنمو الاقتصادي,الطبعة الاولى,جامعة الملك سعود,الرياض,1985.

10– الحسن ,احسان محمد, موسوعة علم الاجتماع, الدار العربية للمطبوعات, بيروت,1999.

11– حسين ,منى يونس ,الوصول الى الرفاهية ,الطبعة الاولى, دار الخلود,بيروت,2010.

12– الحسيني .احمد خليل,الفقر والدولة ,الدار العربية للطباعة,2010.

13– الحلفي , عبد الجبار عبود, بحوث في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للسيد محمد باقر الصدر , الطبعة الاولى, تموز للنشر, دمشق 2012.

14– خلف , فليح,تنمية وتخطيط الاقتصادي,الطبعة الاولى ,دار جدار للكتاب العالمي,عالم الكتب الحديثة,عمان,2006.

15– زكي ,رمزي ,الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة(مساهمة نحو فهم افضل),المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,بيروت, 1985.

16- الزيني , محمد علي,الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل,الطبعة الثالثة, ,دارالملاك للفنون والاداب والنشر, بغداد ,2009.

17- السامرائي , هناء عبد الغفار,عماد عبد اللطيف سالم,الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية,الطبعة الاولى, بيت الحكمة,بغداد, ,2002

18- ساملسون , بول ، ووليام نوردهاوس،علم الاقتصاد،الطبعة الاولى ،مكتبة لبنان ناشرون،بيروت,،2006.

19- ستراك ,رياض بدري,تخطيط التعليم واقتصادياته,الطبعةالأولى,إثراء للنشر,عمان,,2008.

20- السروجي , طلعت مصطفى,حمزاوي راضي امين , اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية , دار العلم ,دبي ,1998.

21- السعدي , صبري زاير,التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 -2006),الطبعة الاولى ,دار المدى للثقافة والنشر ,2009.

22- سميسم , سلام , توازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي , الطبعة الأولى ,دار مجدلاوي للنشر ,عمان ,2010.

23- شرر , فردرك,نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثيره بالابتكار التكنلوجي , تعريب علي ابو عمشه, الطبعة الاولى,العبيكات, السعودية,2002.

24- شقير , لبيب, تاريخ الفكر الاقتصادي, الكويت, 1986 .

25- الصدر , محمد باقر,اقتصادنا, ,ط20 , دار التعارف للمطبوعات,بيروت, 1987 .

26- الطويحي , فخر الدين ,مجمع البحرين ,ج6.

27- عطية ,عبد القادر محمد عبد القادر و رمضان محمد احمد مقلد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،2005

28- العكيلي , طارق,الاقتصاد الجزئي,جامعة الموصل,2001.

29- العلي , عادل ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي,الجزء الاول,الطبعة الاولى, ,اثراء للنشر والتوزيع, عمان،2011.

30- العنبكي , عبد الحسين محمد : الاصلاح الاقتصادي في العراق- تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،مركز العراق للدراسات،بغداد,،2008.

31- عيسى ,نجيب دولة الرفاهية الاجتماعية ندوة فكرية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006

32- القريشي ,مدحت, تطور الفكر الاقتصادي,الطبعة الاولى,دار وائل للنشر,عمان, 2008,.

33- كنعان , طاهر حمدي ,دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ,الصندوق العربي للإنماء,بيروت ,1998

34- الكيلاني , عبد الوهاب, كتاب موسوعة السياسة ج2

35- مبيض , عامر رشيد, موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مصطلحات ومفاهيم .

36- مشورب ,ابراهيم ,الاقتصاد السياسي ,مبادئ,مدارس,انظمة ,الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني, ,2002.

37- معتز بالله , عبد الفتاح,الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة ,بيروت,2006.

38- المعموري , عبد علي تاريخ الأفكار الاقتصادية ج2 , ط1 ,بغداد,2007 .

39- المعهد العربي للتخطيط الكويت نماذج السوق والآثار الخارجية الربط بين مفهوم الرفاهية الاجتماعية وشروط التوازن في سوق المنافسة الكاملة, 2006 .

40- نهرا , فؤاد, النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الالماني دولة الرفاهية الاجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006

41- الوادي , محمود حسين واحمد العساف،الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى،دار المسيرة للنشر،عمان 2009

42- وديع ,محمد عدنان, قياس التنمية ومؤشراتها , المعهد العربي للتخطيط , الكويت .

43- الوردي , عدنان: أساليب التنبوء الإحصائي . طرق وتطبيقات، البصرة ،جامعة البصرة، 1990.

ب-التقارير والنشرات

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,تقرير التنمية البشرية لعام(2003).
2. البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي ,2008.
3. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء-مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.
4. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008).

5. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ,ج1, 2006,
6. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ,التقرير الستراتيجي العراقي,2008.
7. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2007,بغداد,دائرة السياسات المالية والاقتصادية.
8. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009, بغداد,دائرة السياسات المالية والاقتصادية ,كانون الأول,2010.
9- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء–مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.

ج–البحوث والدراسات

1- البديري ,عبد الكريم,اختلال بنية الدخل في العراق للمدة (1980-1994)مجلة الادارة والاقتصاد, العدد26,تشرين,الجامعة المستنصرية,1998 .

2- بريهي , فارس كريم ،الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،كلية بغداد الجامعة ،العدد27 ايلول ،2011.

3- حسون ظافر حميد ,دور التعليم في مأزق التنمية البشرية المستدامة في العراق,مجلة كلية التراث الجامعة,العدد السادس,بغداد,كلية التراث الجامعة,2010.

4- الحسيني ,احمد خليل ،تقييم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق،مجلة أبحاث عراقية،العدد3،بابل ،مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2007.

5- حمادي ,اسماعيل عبيد:الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي–التشخيص وسبل المعالجة ,رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي,مركز العراق للدراسات.

6- درويش حسين ديكان,الاقتصاد الصناعي في العراق الواقع والافاق , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية,2007.

7- صالح ,مظهر محمد,مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق,العدد(19),بيت الحكمة ,بغداد,2010.

8- العبادي ,سلام عبد علي, العزاوي مثال عبد اللة غني,السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق, جامعة الموصل ومجلة كلية الاداب, العدد 96.

9- كاظم , كامل علاوي ,قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ,المجلة العراقية للعلوم الإدارية ,جامعة كربلاء ,العدد20,حزيران,2008.

10- الكليدار , قصي وآخرون,القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970-2002,مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ,العدد4, 2009.

11- النجفي , سالم توفيق,التنمية البشرية في العراق :قيود الماضي وسياسات المستقبل ,مجلة الحكمة,بغداد,بيت الحكمة,العدد42, 2009.

12- نزاري ,رفيق,الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي,دراسة حالة تونس,الجزائر,المغرب,رسالة ماجستير,جامعة الحاج للخضر ,بانتة.

13- ياسين , عدنان ,وعبد الحسن جواد العباسي,الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق,دراسات اجتماعية,العدد 28 ,بيت الحكمة ,بغداد,2012.

14- يونس ,علي احمد,تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009,جامعة السليمانية,مجلة كلية الادارة والاقتصاد, العدد 83, 2010.

د-الرسائل والاطاريح

1- الحلو , عقيل حميد جابر,الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية دراسة حالة العراق,أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ,2009.

2- شاني , سلام كاظم,تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988-2009,رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء,2011.

3- محمد , عبد الرحيم مكطوف,الاصلاح الاقتصادي في العراق ,دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الالية ,اطروحة دكتوراه غير منشورة (الجامعة المستنصرية .كلية الادارة والاقتصاد,2009).

4- الوائلي , خضير عباس, اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 1980-2011, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء,2012..

هـ-الندوات والمؤتمرات

1- البصري , كمال ,قانون النفط والتحديات الاقتصادية ,مجلة الاصلاح الاقتصادي ,عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز,العددالرابع,(المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ,بغداد, ,اذار,2007).

2- صالح , حيدر اسماعيل,اشكاليات التنمية الاقتصادية في العراق,الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث لكلية العلوم السياسية (جامعة النهرين,كلية العلوم السياسية,2009).

3- كنعان , طاهر , مي حنانيه, أنظمة الرفاه في شرق أسيا , حالات منتقاة كوريا الجنوبية, ماليزيا , الصين , كتاب دولة الرفاهية الاجتماعية , بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ,الطبعة الخامسة , بيروت , 2006 .

ثانيا :المصادر الاجنبية:

1 -A Survey of Indicators of Economic and Social Well-being Paper prepared for Canadian Policy Research Networks, July 22, 1999.

2 - Baganetto and phelps eds Ibid Of the welfare system how why and what to do in baldassarri side E- pheips-on the damaying effects

3 - Benjamin S.Cheng: Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2), Summer1999.

4 - Brent Bleys, Alternative Welfare Measures, Aspirant of the Fondsvoor WetenschappelijkOnderzoek – Vlaanderen, VrijeUniversiteitBrussel Belgium,2005

5 - Carola Grun & Stephan Klasen,(2002), "Growth, Income Distribution, and Well-being- Comparisons Across Space and Time". CESIFO working paper no. 837.

6 - Clasen j comparative social policy oxford backwell 1999

7 – Cohen Joshua,(Maximizing social Welfare or instutionalizing democratic ideals), politics and society, 1991

8 – D.A.Dickey & W.A.Fuller: Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, Vol. 49, NO.4, 1981

9 – D.Peter Broer , Growth and welfare distribution in an ageing society: an applied general equilibrium analysis for the Netherlands ,DE ECONOMIST, Khuwer Academic Publishers Netherlands,149,NO.1,2001

10–DING,HONG ,Economic growth and welfare state ; a debate of econometrics, MPRA Paper No.40288,2012

Durham e– theses the prouision of women socid welfare needs in Jordon why the atate has failed jawad yasmine mohd ridha.

11–DING,HONG ,Economic growth and welfare state ; a debate of econometrics, MPRA Paper No.40288,2012

12–Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995.

13–Gabriel Sakellaridis, An empirical investigation of social protection expenditures on economic growth in Greece ,Paper for the 4th Hellenic Observatory , European Institute , LSE, Greece, Gune 25–26,2009.

14–Ghali, Khalifah:"Public Investment And Private Capital Formation In Vector Error–Correction Model Of Growth", Applied Economics,1998.

15–Gosta espihg Andersen, social class social democracy and state policy party policy and party decom postion in Denmark and sweeden new social monograph e8 , copenhagen new social science monographs, 1980.

16–GUISÁN, María Carmen and FRÍAS, Isidro ,ECONOMIC GROWTH AND

SOCIAL WELFARE IN THE EUROPEANREGIONS,EURO-AMERICAN ASSOCIATION OF ECONOMIC DEVELOPMENT ,Working paper n- 9,1996.

17-Homa :atouzian,Ideology and Method in Economics,Macmillan New Studies in Economics, London,Macmillan,1980 .

18-Howard Davis and Richard Scase, (western capitalism and state socialism) sociological inquiry, 1990.

19-Johansen .S & Juselius.K: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol 52, 1990.

20-Johansen .S: Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometric A, 1991.

21-John Baldock and others, social policy, oxford university press, 2011.

22-M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath: Causality Between Government Expenditures And Economic Growth: An Examination Using Cointegration Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996.

23-Malin Hansson, Economic growth and happiness in the Western world today, University of Lund ,Department of Sociology,2006.

24-MATTHEW CLARKE and SARDAR M. N. ISLAM,HEALTH ADJUSTED GDP(HAGDP) MEASURES OFTHE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMICGROWTH, HEALTH OUTCOMES AND SOCIALWELFARE,CESIFO CONFERENCE ON HEALTH AND ECONOMIC POLICY,Australia ,JUNE 2003.

25-Mickey Kaus, the end of equality (New York; Yale University press; Basic Books, 1992.

26-MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS AND HEALTH (Pictures by Mari Soini Layout and printed by Helsinki University Printing House, Helsinki 2006.

27-Paul Johnson,(what ever happened to socialism?) readers digest, vol. 141, 1992.

28-Robert Heibroner,(Reflection on the Triumph of Capitalism), New York,1989.

29-Robert Nozick, Anarchy, state and Utopia (London;oxford press: New York;Books:1974.

30-Romina Boarini, Asa Johansson and Marco Mira d'Ercole , Alternative Measures of Well-Being ,NO. 33, OECD SOCIAL, EMPLOYMENT AND MIGRATION WORKING PAPERS,2006.

31- SARDAR.M, and other, THER RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC DEVELOPMENT AND SOCIAL WELFARE:A NEW ADJUSTED GDP MEASUR OF WELFARE ,Social Indicators Research 57; 201-228,2002.

32- Syed M.Ahsan, C.C.Kwan & Balbir S.Sahni: Causality Between Governme Consumption Expenditure And National Income:OECD Countries, Public Finance Vol.44(2), 1989.

33-T.W.Hutchison, the politics and philosophy Economics; Marxians, Keynesians,and Austrans, oxford;Blakwell,1981.

ططططط

الملاحق

ملحق (1) يوضح الناتج الحلي الاجمالي والقطاعات الرئيسة بالاسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الناتج (GDP) بالاسعار الجارية	النفط	الزراعة	الصناعة
1980	15770.7	9594.4	741.9	712.2
1981	11346.9	3234.3	955.5	722.6
1982	12714.7	2886.6	1309.6	971.5
1983	12621	2815.3	1413.6	1012.1
1984	14550.9	3517.6	1941.9	1300.7
1985	15011.8	3426.1	2160.3	1479.9
1986	14652	2139.9	2173.7	1755.8
1987	17600	3535.3	2518.7	2071.1
1988	19432.2	3580.5	2834.3	2641
1989	20407.9	3739.8	3346.1	2694.2
1990	55926.5	36326.4	4613.3	2058.7
1991	42451.6	19166.1	6629.1	1358
1992	115108.4	53115.8	22872.7	3302.6
1993	321646.9	167951.7	49864	8541.2
1994	1658325.8	89001.4	333524.2	24622.4
1995	6695482.9	4215918	1378274.3	93291.6
1996	6500924.6	3710428.5	1208982.3	65335.3
1997	15093144	11152807.8	1276367.1	98440
1998	17125847.5	11746242.9	1868379.8	147484.9
1999	34464012.6	26926753.9	2482616.5	301635.4
2000	50213699.9	41834912	2327277.2	455994.7
2001	41314568.5	30799376.2	2863495	609807.2
2002	41022927.4	29021398.8	3512658.6	624346.2
2003	29585788.6	20349772	2486865.5	303724.2
2004	53235358.7	30808541.6	2693768	937681.6
2005	73533598.6	42379784.7	5064158	971031.3
2006	95587954.8	52851810.9	5568985.7	1473218.3
2007	111455813.4	59018094.5	5494212.4	1817913.8
2008	157026061.6	87166401.2	6042017.7	2644173
2009	139330210.6	56631453.7	6832552.1	3411291.9
2010	158521500	73990612.2	8366232.4	3678714.6
2011	211310000	115488400.0	8807600	3879900
2012	245186418.5	129030468.1	9990690.5	4221520

المصدر :البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للابحاث والاحصاء- مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.

ملحق (2) يوضح الارقام القياسية للاسعار لمدة الدراسة

كككك

السنة	الرقم القياسي للعراق 1988=100%
1980	41.7
1981	49.9
1982	56.6
1983	63.5
1984	68.5
1985	71.4
1986	72.3
1987	82.4
1988	100
1989	106.3
1990	161.2
1991	461.9
1992	848.8
1993	2611.1
1994	15461.6
1995	69792.1
1996	59020.8
1997	72610.3
1998	83335.1
1999	93816.2
2000	98486.4
2001	114612.5
2002	136752.4
2003	181301.7
2004	230184.1
2005	315259
2006	483074.4
2007	632029.8
2008	648891.2
2009	630713.1
2010	646207.5
2011	682366
2012	724726

المصدر :وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للاحصاء-مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.

ملحق (3) نفقات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالاسعار الجارية مليون دينار

للللل

السنة	نفقات التعليم	إنفاق صحة	الرعاية الاجتماعية
1980	214.6	139.8	0.006
1981	255.7	203.5	8.267
1982	250.8	187.9	28.458
1983	224.8	160	18.633
1984	218.4	156.2	16.276
1985	247.5	178.9	15.672
1986	255.5	198.2	30.174
1987	398.4	207	20.407
1988	544.9	238.3	26.524
1989	660.9	290.8	28.248
1990	720.5	311.7	34.998
1991	835.5	322.2	30.252
1992	1249.7	449.3	31.27
1993	2345.1	723.6	68.412
1994	6421.9	2333	586.39
1995	18266.9	5730.5	1861.645
1996	19941.4	4717.1	1606.611
1997	22641.4	8998.6	1549.94
1998	34659.1	11593.9	1524.891
1999	63003.2	11610.8	1340.567
2000	68474	13198	2452
2001	115957	13234	4268.3
2002	172174	9774	5244.5
2003	516761	205221	17226.6
2004	1444167	683530	33922.5
2005	1810814	1116137	75287.9
2006	2115765	1116214	500980
2007	2476726	1048492	772216
2008	5266340.8	1331584	772337
2009	6446276.7	2747977	142522.76
2010	6784298	2829161	482929.4
2011	7941936	3358296	461183.3
2012	11160618.34	5676930.2	959768.78

المصدر :وزارة المالية –قسم الامور الاقتصادية –مجموعات احصائية لسنوات مختلفة.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية –شبكة الحماية الاجتماعية-مجموعات احصائية مختلفة

ملحق(4) الايرادات العامة والنفقات العامة بالاسعار الجارية مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة
1980	11972.5	7621
1981	7447	11329.5
1982	7067.6	14435.3
1983	5813.5	12042.2
1984	6533.6	10592.2
1985	7479.9	10457.3
1986	6272.1	10030.4
1987	8708.6	11846.3
1988	8168	13363
1989	8882	13934
1990	8491	14179
1991	4228	17497
1992	5047	32883
1993	8997	68954
1994	25659	199442
1995	106986	690784
1996	178013	542542
1997	410537	605802
1998	520430	920501
1999	719065	1033552
2000	1133034	1498700
2001	1289246	2079727
2002	1854585	3226927
*2003	2146346	1982548
2004	32982739	32117491
2005	40502890	26375175
2006	49055545	38806679
2007	54599451	39031232
2008	80252182	59403375
2009	55209353	52567025
2010	70178223	70134201
2011	99998776	69639523
2012	1194466403	117122930.2

الملاحق القياسية

ملحق (5) اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير ΔGDP

Null Hypothesis: ΔGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9603	-0.094973	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9250	0.094973	0.072809	0.006915	GDP(-1)
0.5966	0.534990	2479.367	1326.437	C

1538.731	Mean dependent var	0.000301	R-squared
5970.193	S.D. dependent var	-0.033023	Adjusted R-squared
20.31990	Akaike info criterion	6067.968	S.E. of regression
20.41151	Schwarz criterion	1.10E+09	Sum squared resid
0.009020	F-statistic	-323.1183	Log likelihood
0.924968	Prob(F-statistic)	2.495413	Durbin-Watson stat

ملحق (6) اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير ΔGDP

Null Hypothesis: ΔGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.4173	-2.309290	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0282	-2.309290	0.140781	-0.325105	GDP(-1)
0.4823	0.711805	2261.154	1609.501	C
0.0122	2.673755	224.6380	600.6271	@TREND(1980)

1538.731	Mean dependent var	0.198005	R-squared
5970.193	S.D. dependent var	0.142695	Adjusted R-squared
20.16204	Akaike info criterion	5527.847	S.E. of regression
20.29946	Schwarz criterion	8.86E+08	Sum squared resid
3.579917	F-statistic	-319.5927	Log likelihood
0.040784	Prob(F-statistic)	2.218814	Durbin-Watson stat

ملحق (7) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفرق الاولى بوجود قاطع لمتغير ΔGDP

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.911042	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:15
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.911042	0.180882	-1.250086	D(GDP(-1))
0.0880	1.765609	1102.500	1946.584	C

178.2968	Mean dependent var	0.622211	R-squared
9551.056	S.D. dependent var	0.609184	Adjusted R-squared
20.28951	Akaike info criterion	5970.868	S.E. of regression
20.38203	Schwarz criterion	1.03E+09	Sum squared resid
47.76250	F-statistic	-312.4875	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.010305	Durbin-Watson stat

ملحق (8) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفرق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير ΔGDP

ففففف

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.252908	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.252908	0.180140	-1.306538	D(GDP(-1))
0.6120	-0.512930	2252.469	-1155.359	C
0.1282	1.567467	119.4057	187.1645	@TREND(1980)

178.2968	Mean dependent var	0.652687	R-squared
9551.056	S.D. dependent var	0.627879	Adjusted R-squared
20.26992	Akaike info criterion	5826.306	S.E. of regression
20.40869	Schwarz criterion	9.50E+08	Sum squared resid
26.30951	F-statistic	-311.1838	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.078752	Durbin-Watson stat

ملحق (9) اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على التعليم

Null Hypothesis: EDUCATION has a unit root

ص ص ص ص ص

Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9984	-1.373384	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.670170	1% level	Test critical values:
	-2.963972	5% level	
	-2.621007	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDUCATION)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1814	1.373384	0.098948	0.135894	EDUCATION(-1)
0.0488	2.067170	0.208946	0.431926	D(EDUCATION(-1))
0.0461	-2.095057	0.224166	-0.469641	D(EDUCATION(-2))
0.7181	-0.364932	41.98539	-15.32183	C

36.56227	Mean dependent var	0.269473	R-squared
149.6019	S.D. dependent var	0.185181	Adjusted R-squared
12.77261	Akaike info criterion	135.0417	S.E. of regression
12.95944	Schwarz criterion	474142.5	Sum squared resid
3.196909	F-statistic	-187.5891	Log likelihood
0.039947	Prob(F-statistic)	1.858937	Durbin-Watson stat

ملحق (10) اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على التعليم

Null Hypothesis: EDUCATION has a unit root

قققققق

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9998	-1.087567	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDUCATION)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2872	1.087567	0.089679	0.097532	EDUCATION(-1)
0.1382	1.531319	0.193516	0.296335	D(EDUCATION(-1))
0.0098	-2.794998	0.204010	-0.570207	D(EDUCATION(-2))
0.0271	-2.348534	58.25587	-136.8159	C
0.0114	2.729446	2.943497	8.034114	@TREND(1980)

36.56227	Mean dependent var	0.437188	R-squared
149.6019	S.D. dependent var	0.347138	Adjusted R-squared
12.57846	Akaike info criterion	120.8782	S.E. of regression
12.81199	Schwarz criterion	365288.4	Sum squared resid
4.854948	F-statistic	-183.6768	Log likelihood
0.004899	Prob(F-statistic)	2.047254	Durbin-Watson stat

ملحق (11) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على التعليم

Null Hypothesis: D(EDUCATION) has a unit root

ررررر

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0395	-3.069131	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDUCATION,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	-3.069131	0.190450	-0.584516	D(EDUCATION(-1))
0.3443	0.961442	25.42547	24.44510	C

12.20319	Mean dependent var	0.245176	R-squared
158.2174	S.D. dependent var	0.219148	Adjusted R-squared
12.78079	Akaike info criterion	139.8102	S.E. of regression
12.87330	Schwarz criterion	566859.6	Sum squared resid
9.419568	F-statistic	-196.1022	Log likelihood
0.004624	Prob(F-statistic)	1.609941	Durbin-Watson stat

ملحق (12) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على التعليم

Null Hypothesis: D(EDUCATION) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0024	-4.886101	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDUCATION,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.886101	0.229618	-1.121937	D(EDUCATION(-1))
0.0163	2.567712	0.185602	0.476572	D(EDUCATION(-1),2)
0.0473	-2.082241	53.79456	-112.0132	C
0.0070	2.925914	2.917323	8.535836	@TREND(1980)

14.84703	Mean dependent var	0.486125	R-squared
160.2242	S.D. dependent var	0.426831	Adjusted R-squared
12.55802	Akaike info criterion	121.3024	S.E. of regression
12.74484	Schwarz criterion	382571.0	Sum squared resid
8.198646	F-statistic	-184.3702	Log likelihood
0.000527	Prob(F-statistic)	1.884185	Durbin-Watson stat

ملحق (13) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالمستوى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على الصحة

Null Hypothesis: HEALTH has a unit root

تتتتتت

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9845	-0.510878	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEALTH)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6132	0.510878	0.106286	0.054299	HEALTH(-1)
0.8834	0.147861	25.60526	3.786022	C

14.00216	Mean dependent var	0.008625	R-squared
89.37908	S.D. dependent var	-0.024421	Adjusted R-squared
11.90824	Akaike info criterion	90.46386	S.E. of regression
11.99985	Schwarz criterion	245511.3	Sum squared resid
0.260997	F-statistic	-188.5318	Log likelihood
0.613176	Prob(F-statistic)	1.218574	Durbin-Watson stat

ملحق (14) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على الصحة

Null Hypothesis: HEALTH has a unit root

ثثثثث

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9999	-1.376407	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEALTH)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1809	1.376407	0.102867	0.141587	HEALTH(-1)
0.2447	1.191307	0.203990	0.243015	D(HEALTH(-1))
0.0052	-3.063256	0.208003	-0.637166	D(HEALTH(-2))
0.0107	-2.759904	38.38748	-105.9458	C
0.0034	3.239202	1.721369	5.575862	@TREND(1980)

15.04474	Mean dependent var	0.464036	R-squared
90.23228	S.D. dependent var	0.378282	Adjusted R-squared
11.51839	Akaike info criterion	71.14733	S.E. of regression
11.75193	Schwarz criterion	126548.6	Sum squared resid
5.411238	F-statistic	-167.7759	Log likelihood
0.002797	Prob(F-statistic)	1.772838	Durbin-Watson stat

ملحق (15) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على الصحة

Null Hypothesis: D(HEALTH) has a unit root

خخخخ

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0525	-2.937348	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEALTH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0064	-2.937348	0.212425	-0.623965	D(HEALTH(-1))
0.5204	0.650679	15.69103	10.20982	C

7.051691	Mean dependent var	0.229298	R-squared
97.61249	S.D. dependent var	0.202722	Adjusted R-squared
11.83568	Akaike info criterion	87.15862	S.E. of regression
11.92819	Schwarz criterion	220302.1	Sum squared resid
8.628013	F-statistic	-181.4530	Log likelihood
0.006426	Prob(F-statistic)	1.385084	Durbin-Watson stat

ملحق (16) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على الصحة

Null Hypothesis: D(HEALTH) has a unit root

ذذذذذ

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0031	-4.792273	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEALTH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.792273	0.251766	-1.206531	D(HEALTH(-1))
0.0123	2.692151	0.191703	0.516093	D(HEALTH(-1),2)
0.0263	-2.355574	32.89607	-77.48913	C
0.0050	3.064824	1.741940	5.338738	@TREND(1980)

12.23344	Mean dependent var	0.478147	R-squared
94.84560	S.D. dependent var	0.417933	Adjusted R-squared
11.52477	Akaike info criterion	72.36085	S.E. of regression
11.71160	Schwarz criterion	136138.4	Sum squared resid
7.940818	F-statistic	-168.8716	Log likelihood
0.000639	Prob(F-statistic)	1.575130	Durbin-Watson stat

ملحق (17) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالمستوى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على الحماية الاجتماعية

Null Hypothesis: SOCIAL has a unit root

ضضضضض

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0680	-2.810816	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIAL)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0086	-2.810816	0.150280	-0.422409	SOCIAL(-1)
0.0329	2.237259	3.572912	7.993528	C

-0.073343	Mean dependent var	0.208458	R-squared
13.31147	S.D. dependent var	0.182073	Adjusted R-squared
7.874609	Akaike info criterion	12.03880	S.E. of regression
7.966217	Schwarz criterion	4347.984	Sum squared resid
7.900688	F-statistic	-123.9937	Log likelihood
0.008622	Prob(F-statistic)	1.876747	Durbin-Watson stat

ملحق (18) اختبار(ADF) لجذر الوحدة بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على الحماية الاجتماعية

غغغغغ

Null Hypothesis: SOCIAL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.1268	-3.084935	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIAL)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0044	-3.084935	0.151138	-0.466251	SOCIAL(-1)
0.0177	2.515941	5.648081	14.21024	C
0.1702	-1.406432	0.231811	-0.326027	@TREND(1980)

-0.073343	Mean dependent var	0.259000	R-squared
13.31147	S.D. dependent var	0.207897	Adjusted R-squared
7.871126	Akaike info criterion	11.84723	S.E. of regression
8.008538	Schwarz criterion	4070.351	Sum squared resid
5.068157	F-statistic	-122.9380	Log likelihood
0.012953	Prob(F-statistic)	1.919650	Durbin-Watson stat

ملحق (19) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير الانفاق على الحماية الاجتماعية

ظظظظظ

Null Hypothesis: D(SOCIAL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0581	-5.363775	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIAL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.363775	0.181135	-1.152701	D(SOCIAL(-1))
0.8518	-0.188474	2.410930	-0.454397	C

-0.408964	Mean dependent var	0.582720	R-squared
20.43092	S.D. dependent var	0.568331	Adjusted R-squared
8.094222	Akaike info criterion	13.42343	S.E. of regression
8.186737	Schwarz criterion	5225.469	Sum squared resid
40.49763	F-statistic	-123.4604	Log likelihood
0.000001	Prob(F-statistic)	1.982704	Durbin-Watson stat

ملحق (20) اختبار(ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الانفاق على الحماية الاجتماعية

Null Hypothesis: D(SOCIAL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.307000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIAL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.307000	0.184840	-1.165784	D(SOCIAL(-1))
0.6876	0.406329	5.273652	2.142838	C
0.5829	-0.555542	0.275062	-0.152809	@TREND(1980)

-0.408964	Mean dependent var	0.587269	R-squared
20.43092	S.D. dependent var	0.557788	Adjusted R-squared
8.147776	Akaike info criterion	13.58636	S.E. of regression
8.286549	Schwarz criterion	5168.499	Sum squared resid
19.92039	F-statistic	-123.2905	Log likelihood
0.000004	Prob(F-statistic)	1.979999	Durbin-Watson stat

ملحق (21) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Date: 08/23/13 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: logGDP logEDUCATION logHEALTH logSOCIAL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1458	47.85613	42.47781	0.516542	None
0.4264	29.79707	19.94731	0.325399	At most 1
0.4931	15.49471	7.744646	0.219865	At most 2
0.0271	3.841466	4.047697	0.001537	At most 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1944	27.58434	22.53050	0.516542	None
0.5278	21.13162	12.20267	0.325399	At most 1
0.4103	14.26460	7.696949	0.219865	At most 2
0.8271	3.841466	5.047697	0.001537	At most 3

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

SOCIAL	HEALTH	EDUCATION	GDP
0.093842	-0.017922	0.010437	-6.71E-05
0.014612	-0.009146	0.004927	4.89E-05
-0.024814	-0.017079	0.009750	-7.19E-05
-0.017437	0.007589	-0.000129	-1.16E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

176.5742	535.4122	-306.3302	-1514.276	D(GDP)
0.385353	-18.93919	53.00049	-44.88187	D(EDUCATION)

-0.431580	9.300567	28.45731	-22.02209	D(HEALTH)
-0.189844	0.309110	-3.517755	-6.960320	D(SOCIAL)

-770.6249 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

SOCIAL	HEALTH	EDUCATION	GDP
-1397.993	266.9908	-155.4829	1.000000
(271.596)	(61.7894)	(31.3332)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

0.101648	D(GDP)
(0.06579)	
0.003013	D(EDUCATION)
(0.00149)	
0.001478	D(HEALTH)
(0.00079)	
0.000467	D(SOCIAL)
(0.00014)	

-764.5235 Log likelihood 2 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

SOCIAL	HEALTH	EDUCATION	GDP
-368.2979	-8.507354	0.000000	1.000000
(313.816)	(26.9755)		
6.622560	-1.771888	1.000000	0.000000
(2.14210)	(0.18413)		

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-17.31371	0.086664	D(GDP)
(11.2903)	(0.08125)	
-0.207316	0.005605	D(EDUCATION)
(0.22424)	(0.00161)	
-0.089645	0.002870	D(HEALTH)
(0.11877)	(0.00085)	
-0.089976	0.000295	D(SOCIAL)
(0.02248)	(0.00016)	

-760.6750 Log likelihood 3 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

SOCIAL	HEALTH	EDUCATION	GDP
2006.132	0.000000	0.000000	1.000000
(720.248)			
501.1621	0.000000	1.000000	0.000000
(149.941)			

279.1032	1.000000	0.000000	0.000000
(84.4600)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
20.79662	-12.09370	0.048170	D(GDP)
(25.6624)	(14.6907)	(0.10682)	
0.643108	-0.391964	0.006967	D(EDUCATION)
(0.50292)	(0.28790)	(0.00209)	
-0.024418	0.001031	0.002202	D(HEALTH)
(0.26711)	(0.15291)	(0.00111)	
0.151637	-0.086962	0.000273	D(SOCIAL)
(0.05139)	(0.02942)	(0.00021)	

ملحق (22) نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/23/13 Time: 17:11
Sample: 1980 2012
Lags: 1

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.05872	2.34996	32	EDUCATION does not Granger Cause GDP
0.03767	4.74439		GDP does not Granger Cause EDUCATION
0.73860	0.11352	32	HEALTH does not Granger Cause GDP
0.02210	5.84805		GDP does not Granger Cause HEALTH
0.51716	0.42999	32	SOCIAL does not Granger Cause GDP
0.50499	0.45570		GDP does not Granger Cause SOCIAL
0.05578	3.97103	32	HEALTH does not Granger Cause education
0.00047	15.5446		EDUCATION does not Granger Cause HEALTH
0.99310	7.6E-05	32	SOCIAL does not Granger Cause EDUCATION
0.45989	0.56099		EDUCATION does not Granger Cause SOCIAL
0.22885	1.51110	32	SOCIAL does not Granger Cause HEALTH
0.89433	0.01796		HEALTH does not Granger Cause SOCIAL

ملحق (23) نتائج يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

هههههه

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP EDUCATION HEALTH SOCIAL
Exogenous variables: C
Date: 08/23/13 Time: 18:02
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
55.46260	55.58509	55.40187	1.35e+19	NA	-882.4299	0
51.94825*	52.56068*	51.64459*	3.19e+17*	128.4465*	-806.3135	1

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/23/13 Time: 09:30
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Log SOCIAL	Log HEALTH	log EDU	log ΔGDP	
0.000216	0.000184	0.002689	0.459004	Log ΔGDP(-1)
(0.00020)	(0.00133)	(0.00239)	(0.10893)	
[1.09529]	[0.13821]	[1.12382]	[8.80349]	
-0.054386	0.373094	1.276719	0.202966	Log EDUCATION(-1)
(0.02248)	(0.15176)	(0.27324)	(1.4416)	
[-2.41921]	[2.45845]	[4.67244]	[2.48731]	
0.097347	0.361472	0.535452	0.087785	Log HEALTH(-1)
(0.04065)	(0.27439)	(0.49404)	(1.4952)	
[2.39497]	[1.31736]	[1.08381]	[4.32842]	
0.408689	-0.091905	0.903603	-0.0807	Log SOCIAL(-1)
(0.15722)	(1.06131)	(1.91090)	(8.0089)	
[2.59953]	[-0.08660]	[0.47287]	[-1.79927]	
7.121482	-12.68832	-73.03629	2527.880	C
(5.85442)	(39.5212)	(71.1582)	(3240.03)	
[1.21643]	[-0.32105]	[-1.02639]	[0.78020]	
0.459929	0.848010	0.880104	0.868244	R-squared
0.379918	0.825493	0.862341	0.848725	Adj. R-squared
3504.487	159704.5	517733.8	1.07E+09	Sum sq. resids
11.39280	76.90891	138.4750	6305.159	S.E. equation
5.748347	37.66072	49.54867	44.48116	F-statistic
-120.5430	-181.6515	-200.4697	-322.6596	Log likelihood
7.846440	11.66572	12.84186	20.47872	Akaike AIC
8.075462	11.89474	13.07088	20.70775	Schwarz SC
19.02396	202.1477	415.1714	32239.98	Mean dependent
14.46791	184.1068	373.2240	16211.09	S.D. dependent

1.78E+17	Determinant resid covariance (dof adj.)
9.04E+16	Determinant resid covariance
-806.3135	Log likelihood
51.64459	Akaike information criterion
52.56068	Schwarz criterion

ملحق (25)اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير GDPRATE

زززززز

Null Hypothesis: GDPRATE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.9603	-0.094973	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPRATE)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:35
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9250	0.094973	0.072809	0.006915	GDPRATE(-1)
0.5966	0.534990	2479.367	1326.437	C

1538.731	Mean dependent var	0.000301	R-squared
5970.193	S.D. dependent var	-0.033023	Adjusted R-squared
20.31990	Akaike info criterion	6067.968	S.E. of regression
20.41151	Schwarz criterion	1.10E+09	Sum squared resid
0.009020	F-statistic	-323.1183	Log likelihood
0.924968	Prob(F-statistic)	2.495413	Durbin-Watson stat

ملحق (26) اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير GDPRATE

Null Hypothesis: GDPRATE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic	
0.4173	-2.309290	Augmented Dickey-Fuller test statistic

-4.273277	1% level	Test critical values:
-3.557759	5% level	
-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPRATE)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0282	-2.309290	0.140781	-0.325105	GDPRATE(-1)
0.4823	0.711805	2261.154	1609.501	C
0.0122	2.673755	224.6380	600.6271	@TREND(1980)

1538.731	Mean dependent var	0.198005	R-squared
5970.193	S.D. dependent var	0.142695	Adjusted R-squared
20.16204	Akaike info criterion	5527.847	S.E. of regression
20.29946	Schwarz criterion	8.86E+08	Sum squared resid
3.579917	F-statistic	-319.5927	Log likelihood
0.040784	Prob(F-statistic)	2.218814	Durbin-Watson stat

ملحق (27) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير GDPRATE

Null Hypothesis: D(GDPRATE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.0071	-4.911042	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ططططط

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPRATE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:41
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.911042	0.180882	-1.250086	D(GDPRATE(-1))
0.0880	1.765609	1102.500	1946.584	C

178.2968	Mean dependent var	0.622211	R-squared
9551.056	S.D. dependent var	0.609184	Adjusted R-squared
20.28951	Akaike info criterion	5970.868	S.E. of regression
20.38203	Schwarz criterion	1.03E+09	Sum squared resid
47.76250	F-statistic	-312.4875	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.010305	Durbin-Watson stat

ملحق (28) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير GDPRATE

Null Hypothesis: D(GDPRATE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.252908	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPRATE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:42
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.252908	0.180140	-1.306538	D(GDPRATE(-1))
0.6120	-0.512930	2252.469	-1155.359	C
0.1282	1.567467	119.4057	187.1645	@TREND(1980)

178.2968	Mean dependent var	0.652687	R-squared
9551.056	S.D. dependent var	0.627879	Adjusted R-squared
20.26992	Akaike info criterion	5826.306	S.E. of regression
20.40869	Schwarz criterion	9.50E+08	Sum squared resid
26.30951	F-statistic	-311.1838	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.078752	Durbin-Watson stat

ملحق (29) اختبار (ADF) لجذر الوحدة عند المستوى بوجود قاطع لمتغير SOCIALWELFARE

Null Hypothesis: SOCIALWELFARE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.5273	-1.486784	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIALWELFARE)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:50
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1475	-1.486784	0.075478	-0.112219	SOCIALWELFARE(-1)
0.2941	1.067963	0.002021	0.002158	C

-0.000271	Mean dependent var	0.068627	R-squared

ككككك

0.006859	S.D. dependent var	0.037582	Adjusted R-squared
-7.104384	Akaike info criterion	0.006729	S.E. of regression
-7.012776	Schwarz criterion	0.001358	Sum squared resid
2.210527	F-statistic	115.6702	Log likelihood
0.147507	Prob(F-statistic)	1.842452	Durbin-Watson stat

ملحق (30) اختبار (ADF) لجذر الوحدة عند المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير SOCIALWELFARE

Null Hypothesis: SOCIALWELFARE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.9661	-0.680894	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIALWELFARE)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5013	-0.680894	0.088971	-0.060580	SOCIALWELFARE(-1)
0.6817	-0.414357	0.004067	-0.001685	C
0.2856	1.087783	0.000152	0.000165	@TREND(1980)

-0.000271	Mean dependent var	0.105140	R-squared
0.006859	S.D. dependent var	0.043425	Adjusted R-squared
-7.081876	Akaike info criterion	0.006708	S.E. of regression
-6.944464	Schwarz criterion	0.001305	Sum squared resid
1.703652	F-statistic	116.3100	Log likelihood
0.199733	Prob(F-statistic)	2.016712	Durbin-Watson stat

للللل

ملحق (31) اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير SOCIALWELFARE

Null Hypothesis: D(SOCIALWELFARE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.0002	-5.254929	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIALWELFARE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.254929	0.189205	-0.994260	D(SOCIALWELFARE(-1))
0.7336	-0.343630	0.001266	-0.000435	C

0.000117	Mean dependent var	0.487762	R-squared
0.009648	S.D. dependent var	0.470098	Adjusted R-squared
-7.016816	Akaike info criterion	0.007023	S.E. of regression
-6.924301	Schwarz criterion	0.001430	Sum squared resid
27.61428	F-statistic	110.7606	Log likelihood
0.000012	Prob(F-statistic)	1.858960	Durbin-Watson stat

ملحق (32) اختبار(ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير SOCIALWELFARE

Null Hypothesis: D(SOCIALWELFARE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

Prob.*	t-Statistic		
0.0002	-5.921910	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SOCIALWELFARE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/13 Time: 13:56
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.921910	0.184407	-1.092041	D(SOCIALWELFARE(-1))
0.0482	-2.066234	0.002647	-0.005470	C
0.0420	2.131409	0.000137	0.000293	@TREND(1980)

0.000117	Mean dependent var	0.559269	R-squared
0.009648	S.D. dependent var	0.527788	Adjusted R-squared
-7.102655	Akaike info criterion	0.006630	S.E. of regression
-6.963882	Schwarz criterion	0.001231	Sum squared resid
17.76540	F-statistic	113.0911	Log likelihood
0.000010	Prob(F-statistic)	1.945127	Durbin-Watson stat

ملحق (33) جدول نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة

Date: 08/24/13 Time: 14:06
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: SOCIALWELFARE GDPRATE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

0.05	Trace	Hypothesized

ننننن

Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.3804	15.49471	8.840321	0.226699	None
0.0458	3.921466	4.370629	0.027694	At most 1

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.3818	14.26460	7.969691	0.226699	None
0.3508	3.921466	4.370629	0.027694	At most 1

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPRATE	SOCIALWELFARE
5.04E-05	-39.20914
-6.14E-05	-55.74629

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

-0.000390	0.003020	D(SOCIALWELFARE)
756.9137	-56.92766	D(GDPRATE)

-187.9131 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPRATE	SOCIALWELFARE
-1.29E-06	1.000000
(6.9E-07)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-0.118417	D(SOCIALWELFARE)
(0.04565)	
2232.085	D(GDPRATE)
(34330.0)	

ملحق (34) نتائج التحليل القياسي بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/24/13 Time: 14:43
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

SOCIALWELFARE	GDPRATE	
0.00582	0.953264	GDPRATE(-1)
(0.00672)	(0.15797)	
[0.27373]	[6.03442]	
0.00118	0.082584	GDPRATE(-2)
(0.00247)	(0.17584)	
[0.49841]	[1.01470]	
0.844769	3.671141	SOCIALWELFARE(-1)
(0.20274)	(1.30667)	
[4.16672]	[3.76403]	
0.058530	0.070775	SOCIALWELFARE(-2)
(0.20096)	(2.94342)	
[0.29126]	[4.06503]	
-0.003756	4294.361	C
(0.00386)	(2869.06)	
[-0.97289]	[1.49679]	
0.833939	0.921654	R-squared
0.808391	0.909601	Adj. R-squared
0.001130	6.24E+08	Sum sq. resids
0.006592	4898.551	S.E. equation
32.64219	76.46569	F-statistic
114.4198	-304.6583	Log likelihood
7.059342	19.97796	Akaike AIC
6.828054	20.20924	Schwarz SC
0.020462	32670.04	Mean dependent
0.015059	16292.44	S.D. dependent
872.5054	Determinant resid covariance (dof adj.)	
613.7499	Determinant resid covariance	
-187.4778	Log likelihood	
12.74050	Akaike information criterion	
13.20308	Schwarz criterion	

Abstract:

The study aims to identify and know what type of causality and reciprocity between the index of social welfare and indicator of economic growth in Iraq, and the time period 1980 - 2012 using the analysis model standard VAR and through the program record EVIEWS 7, and determine whether the relationship is one-way or two-way and the size of that relationship to see how social welfare check in Iraq during the period in question and its impact on economic growth rates .

The study found that the channels of transmission of the impact of the terms of spending on social welfare , such as education , health and social protection (increased spending on education lead to increased quality and quantity of education indicators , as well as for the health index , social protection and that are related to improving the quality of health and living conditions for members of the community) to economic growth more impact than transmission the effect of economic growth to index (social welfare) , according to the index causal Kranger and moral variables in the analysis model standard, and all that is consistent with the size of allocations to the terms of social welfare as a percentage of GDP during the time period , which requires increased spending on education, health and protection social , in addition to providing a database and determine the level of deprivation map of Iraq.

The index of social welfare in Iraq reflects the extent of the contribution of the index in raising economic growth rates when the policy is aimed at spending in the area of social welfare to building human capital and infrastructure development , job creation and the reduction of the unemployed and therefore, the final outcome will be the relationship

reciprocal and opposite directions of luxury social to economic growth and vice versa.

Ministry of Higher Education and Scientific research
University of karbala
College of Management and Economics
Department of Economics

The Mutual Effect analysis Between Social Government Spending and Economic Growth in Iraq in the period (1980-2012)

A Thesis Submitted By

Sadoon R. Khudhair AL- Zubidy

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Asst. Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri